الرّابطة الاقتصادية

اقتصادية شهرية تصدر عن الرابطة الاقتصادية

العدد (20) سبتمبر 2023م | السنة الثانية

شراكة مجتمعية لمعافاة الاقتصاد

د. حلبوب لـ"الرابطة الاقتصادية":

البنوك هي الهدف الثاني للمنتصر في أي حرب في اليمن

ص 12

www.eaf-ye.com

مؤسسة الرابطة الاقتصادية تطلق موقعها الإلكتروني الرسمي على شبكة الانترنت

مؤسسة الرابطة الاقتصادية تعمل وفقا لتصريح مزاولة النشاط الأهلي رقم (164) الصادر من وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل - تاريخ التأسيس 7 مارس عام 2022م.

Economista.967@gmail.com facebook.com/107194314898407 www.eaf-ye.com عدن - اليمن

محتويات العدد:

- هيئة التحرير..... 3
- الافتتاحية..... 4
- من نحن..... 5
- قواعد النشر في المجلة..... 6
- الإعلان في المجلة..... 7

أخبار الرابطة:

مؤسسة الرابطة الاقتصادية تطلق موقعها الرسمي على شبكة الانترنت..... 8

شخصية اقتصادية:

د. محمد حسين حلبوب رئيس مجلس إدارة البنك الأهلي اليمني... 12

- تحليل أسعار الصرف لشهر أغسطس..... 19
- تطور أسعار السلع الغذائية لشهر أغسطس 51

تطورات اقتصادية:

- رد الرابطة الاقتصادية على أسئلة المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة حول الوضع الاقتصادي والإنساني في اليمن..... 23
- مصفوفة إصلاحات اقتصادية للعام 2023م..... 33
- الإدارة غير المستدامة لقطاع النفط والغاز في اليمن. د/ عبدالغني عبدالله جغمان..... 36
- اليمن والصراع الخفي. د/ حسين الملعسي..... 40
- نجاح زراعة العنب في دلتا أبين. م/ عبدالقادر السميطي..... 42

مقالات اقتصادية:

- مصالح روسيا في إفريقيا. م/ ناصر صالح متاش..... 45
- مقومات التكامل الاقتصادي للدول المطلة على البحر الأحمر. د/ صالح القملي..... 48
- واقع الاقتصاد اليمني واستراتيجيات القوى الانتهازية. أ/ ذي يزن الأعوش..... 55
- الاستثمار في الغموض | د/ أحمد مبارك بشير..... 58

تجارب ناجحة:

- هولندا .. اقتصاد ضخم ومتنوع | د. سامي محمد قاسم..... 60

إلى من يهمه الأمر:

- اتفاقية التأمين البحري بين اليمن والأمم المتحدة وحدها لا تكفي | د. حسين الملعسي - رئيس التحرير..... 64

مؤسسة الرابطة الاقتصادية
Economic Association Foundation

هيئة التحرير:

د. حسين سعيد الملعسي - رئيس التحرير

د. سامي محمد قاسم - نائب رئيس التحرير

د. صالح القملي - سكرتير التحرير

أعضاء هيئة التحرير:

أ. صالح علي الجفري

د. بثينة السقاف

د. نهال علي عكبور

أ. هلال عبد الله عبد الرب

إخراج فني:

حسين سيف الأنعمي

مستشارو هيئة التحرير:

د. ليبيا عبود باحويرث

د. محمد صالح الكسادي

أ. فضل مبارك

د. حاتم باسرده

د. نهى عمر العبد شرويط

أ. محمد ابوبكر سالم

الافتتاحية

المنحة السعودية.. الأهداف والنتائج

كانت الاهداف المعلنة للمنحة السعودية المقدمة للحكومة اليمنية المعترف بها دوليا والبالغة مليار ومائتان مليون دولار هي:

• تخفيف الاعباء على الشعب اليمني حسب بعض وسائل الاعلام.
• دعم ميزانية الحكومة التشغيلية.
• دفع المرتبات والاجور لموظفي الحكومة.
• توفير المشتقات النفطية لضمان تشغيل الكهرباء بانتظام.
• الحفاظ على سعر صرف الريال من الانهيار وبالتالي وقف ارتفاع اسعار السلع الغذائية.
• التعويض عن موارد الحكومة بسبب وقف صادرات النفط.

إذا كانت هذه الاهداف التي اعلنت بعد الحصول على المنحة السعودية فان الواقع المعاش يثبت عدم تحقيق اي هدف من الاهداف الاقتصادية المعلنة وخاصة مساعدة الشعب ووقف تدهور العملة ووقف زيادة الاسعار حيث بقيت تلك المؤشرات في حالة عدم استقرار وزادت اسعار صرف الريال واسعار السلع وتدهوره خدمات الكهرباء الى مستويات غير مسبوقة.

ان الاثار الغير متوقعة والاثار الجانبية للمنحة السعودية والمقدمة للحكومة المعترف بها دوليا هي من وجهة نظرنا:

• تفاقم الازمة السياسية بين مكونات الحكومة المعترف بها دوليا على النفوذ في مناطق سيطرتها.

• الخلاف الحاد بين مؤسسات الدولة حول طريقة ادارة المنحة وطريقة صرفها وخاصة المؤسسات الموكل اليها قانونا ادارة الموارد المالية.

• الخلاف بين شركاء الرئاسة حول اولويات الصرف والتصرف با لمنحة.

• تصاعد الحملة الاعلامية بين الشركاء بسبب المنحة وغيرها والذي أثر على اسعار الصرف واسواق السلع والاسعار.

• كل تلك العوامل اثرت بشكل سلبي وحدت من الإيجابيات المتوقعة من المنحة السعودية.

• ويمكن القول ان العوامل السلبية بسبب تدهور الوضع الاقتصادي العام قد طقت على الفوائد المتوقعة من المنحة حيث تدهورت المؤشرات الاقتصادية بشكل حاد بعد الحصول على المنحة.

ان تواضع مبلغ المنحة ودفعها على اقساط وغياب برنامج حكومي واضح للإصلاحات الضرورية وخاصة استخدام المنحة هي من اسباب عدم التماس اي تأثيرات ايجابية للمنحة حتى الان.

رئيس التحرير

من نحن؟

نبذة عن التأسيس:

تأسست مجموعة رابطة الاقتصاديين على تطبيق الواتساب من قبل د. حسين الملعسي رئيس قسم الاقتصاد الدولي في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية/ جامعة عدن، حيث لقت الفكرة استحسانا لدى المؤسسون الأوائل الذين انضموا إلى المجموعة من الأكاديميين ورجال المال والأعمال والإعلاميين والمسؤولين التنفيذيين، والذين بمجموعهم شكلوا النواة الأولى لرابطة الاقتصاديين.

وفي تاريخ 7 مارس عام 2022 تم تأسيس مؤسسة الرابطة الاقتصادية كمؤسسة رسمية تعمل وفقاً لتصريح مزاولة النشاط الأهلي رقم (164) الصادر من وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل.

الرؤية:

خلق شراكة مجتمعية رائدة ، والعمل الجماعي لإيجاد حلول مبتكرة للمشكلات الاقتصادية ، ووضع أسس علمية للشراكة بين الدولة والقطاع الخاص؛ لتحقيق شروط معقولة لمعافاة الاقتصاد.

الرسالة:

تسعى الرابطة أن تكون منبرًا اقتصاديًا لكل المهتمين في الشأن الاقتصادي، في إطار شراكة تسعى إلى معافاة الاقتصاد، وتقديم مقترحات بالحلول والمعالجات للمشكلات الاقتصادية، كإسهام في تحقيق النمو الاقتصادي، وتحسين بيئة الأعمال على طريق النمو المستدام.

الأهداف:

- تشجيع قيام شراكة مجتمعية تسهم في إعادة بناء الاقتصاد الوطني من أجل الاستفادة من كل الطاقات المتاحة في المجتمع.
- المساهمة فى دراسة المشكلات الاقتصادية وتقدم حلول ومعالجات تساعد فى خلق بيئة اقتصادية ملائمة.
- المساهمة فى تنفيذ المشروعات التى تتبناها المنظمات الدولية فى مجال التنمية المجتمعية.
- إعداد الدراسات والبحوث الاقتصادية بما فيه خدمة رجال الأعمال وتنمية اقتصاد البلاد.
- تبنى عقد الورش والندوات والمؤتمرات المتخصصة فى مجالات الاقتصاد والتنمية.
- العمل على إصدار دورية خاصة للرابطة تنشر فيها نتاج الحلقات النقاشية والورش والمؤتمرات المتخصصة وإشهار التجارب الناجحة لرجال الأعمال.
- عقد حلقات نقاشية عبر مجموعة الرابطة في الواتساب تناقش القضايا والمشاكل الاقتصادية الراهنة والخروج بملخصات تعكس وجهه نظر المؤسسة.
- تنشيط الحوار مع المهتمين فى الشأن الاقتصادي العام وتطوير علاقات مع منظمات المجتمع المدنى المناظرة محلية ودولية.
- السعى للإسهام الفعال مع الجهات الرسمية لوضع السياسات والأجراءات والقوانين المنظمة للنشاط الاقتصادي فى البلاد بما يساعد على تحسين بيئة الأعمال.
- تقديم الإستشارات الاقتصادية لأعضاء الرابطة وغيرهم.
- العمل على تأسيس مركز أبحاث .يتبع الرابطة إنشاء منصات إلكترونية للرابطة تعكس رؤيتها ورسالتها وأهدافها وأنشطتها المختلفة.
- تنشيط الحوارمع المهتمين في الشأن الاقتصادي العام وتطوير علاقات عمل مع ... الخ.

قواعد النشر
في مجلة الرابطة الاقتصادية:

1- ألا تكون المشاركة قد نشرت سابقًا وأن تعالج قضايا اقتصادية معاشة.
2- ألا تكون ذات مضمون تهكمي أو ساخر اوتتعرض للاديان والمعتقدات الدينية وأن تلتزم الموضوعية والحياد والمهنية.
3- أن تكون المشاركات بالموضوعات ذات الصلة بالاقتصاد وذات سمة تطبيقية.
4- تقبل المشاركات في المحاور التالية:
- مقالات اقتصادية
- تطورات اقتصادية حديثة.
- الاقتصاد والناس.
5- لا تتجاوز عدد كلمات المقالة عن 1000 كلمه.
6- أن تكون المقالة مطبوعة ببرنامج الوورد وتسلم بهذه الصيغة وتكون سليمة لغويا وفنيا وان يشار فيها الى مصادر المعلومات.
7- ترسل المقالات إلى بريد رابطة الاقتصاديين الإلكتروني قبل تاريخ 25 من كل شهر.
لهيئة التحرير حرية قبول أو رفض نشر أي مقالة دون أن تبدي سبب ذلك،
أو تأجيل النشر في الإعداد القادمة بحسب أولوية الموضوعات المقدمة.

| هيئة التحرير

تعلن مؤسسة الرابطة الاقتصادية عن قبول عروض الإعلان في مجلة الرابطة الاقتصادية الالكترونية الصادرة عنها، إذ يتم تحويل رسم الإعلان إلى حساب المؤسسة البنكي لدى البنك الأهلي اليمني رقم (98600)

وفيما يلي توضيح لذلك/

مكان الاعلان	الحجم	السعر (ريال يمني)
أولاً: عرض سعر شهري		
الإعلان في الصفحة الأولى	صفحة كاملة	80000
الإعلان في الصفحات الثانية والثالثة من الصفحات المخصصة للإعلان	صفحة كاملة	80000
الصفحات ما بعد الـ3 الصفحات الأولى المخصصة للإعلان	صفحة كاملة	80000
الصفحة الاخيرة المخصصة للإعلان	صفحة كاملة	80000
ثـــانيـاً: عرض سعر لمدة 3 أشهر		
الإعلان في الصفحة الأولى	صفحة كاملة	65000
الإعلان في الصفحات الثانية والثالثة من الصفحات المخصصة للإعلان	صفحة كاملة	55000
الصفحات ما بعد الـ3 الصفحات الأولى المخصصة للإعلان	صفحة كاملة	45000
الصفحة الاخيرة المخصصة للإعلان	صفحة كاملة	65000
ثـــالـثـاً: عرض سعر لمدة 6 أشهر		
الإعلان في الصفحة الأولى	صفحة كاملة	60000
الإعلان في الصفحات الثانية والثالثة من الصفحات المخصصة للإعلان	صفحة كاملة	50000
الصفحات ما بعد الـ3 الصفحات الأولى المخصصة للإعلان	صفحة كاملة	40000
الصفحة الاخيرة المخصصة للإعلان	صفحة كاملة	60000

أخبار الرابطة

مؤسسة الرابطة الاقتصادية تطلق موقعها الإلكتروني الرسمي على شبكة الانترنت

صرح الدكتور حسين الملعسي رئيس مجلس امناء مؤسسة الرابطة الاقتصادي التصريح التالي وذلك بمناسبة إطلاق موقع مؤسسة الرابطة الاقتصادية على شبكة المعلومات العالمية (الانترنت).

حيث قال ان تأسيس الموقع يشكل نقلة نوعية في عمل المؤسسة ويسهم في نشر كل انشطة وفعاليات المؤسسة واتاحتها بسهولة للقراء والمهتمين في كل مكان في العالم.

وقال ان الموقع يحتوي على معلومات كافية حول الرابطة الاقتصادية واخبار ومجلة الرابطة الاقتصادية والشركاء ومختلف الانشطة التي تقيمها المؤسسة وكتابات واراء وإحصائيات اقتصادية وكل تلك الانشطة والفعاليات تأتي تجسيدا لشعار المؤسسة شراكة مجتمعية لمعافاة الاقتصاد.

كما تحتوي الصفحة على مساحات مخصصة للإعلانات التجارية وغيرها.

وقال الدكتور الملعسي نأمل ان يشكل افتتاح الموقع نقلة نوعية لمختلف الانشطة والفعاليات والتي تترجم رؤية ورسالة واهداف مؤسسة الرابطة الاقتصادية.

وبهذه المناسبة قدم الدكتور الملعسي شكره وتقديره للشيخ عبدالمجيد السعدي رئيس مجلس ادارة مجموعة السعدي التجارية على تمويل انشاء الموقع والذي سيساعد على اتاحة نشاط الرابطة وفعالياتها لكل المهتمين في كل مكان في عالم اليوم.

AL-SADI
ATG
GROUP

مجموعة السعدي التجارية
AL-SADI TRADING GROUP

مصاعد وسلالم ميتسوبيشي

MITSUBISHI
ELEVATORS & ESCALATORS

Quality in Motion

website: www.al-sadigroup.com
Email: info@al-sadigroup.com
ayman@al-sadigroup.com

Tel: +967 2 247721
+967 2 247751
+967 2 247761
Mobile: +967 771072079

الفخامة
Alfakhama
للجودة علامة
اطيب مذاق صحي
Long grain white basmati rice
Riz Basmati long grain blanc
أرز بسمتي أبيض طويل الحبة
الفخامة
Alfakhama
Long grain white basmati rice
Riz Basmati long grain blanc
أرز بسمتي أبيض طويل الحبة
الفخامة
Alfakhama

صفر ريال

رسوم فتح الحساب

من #بنك القطيبي

افتح حسابك الآن من احد فروعنا
او عبر تطبيق الموبايل

اقرأ الباركود
لتحميل التطبيق

بنك القطيبي
Qutaibi Bank

@Qtbbank
8009999
qtbbank.com

تمكين ... وأمان

شخصية اقتصادية

الدكتور محمد حسين سعيد حلبوب رئيس مجلس إدارة البنك الأهلي اليمني

اعزائي القراء الكرام متابعي مجلة الرابطة الاقتصادية يسرنا ويسعدنا ان نستضيف الاخ الدكتور محمد حسين سعيد حلبوب رئيس مجلس إدارة البنك الاهلي اليمني لتسليط الاضواء على عدد من القضايا الاقتصادية ذات الاهمية الخاصة والمرتبطة بالأوضاع الاقتصادية والمالية الراهنة وكذا حول وضع المنظومة المالية والمصرفية في البلد وبالذات حول تطوروتميز البنك الاهلي في اداء مهامه في ظروف البلد الراهنة فالف شكر للدكتور حلبوب على اتاحة هذه الفرصة المفيدة للقراء.

سيرة ذاتية

- د. محمد حسين سعيد حلبوب
- اللقب: د. حلبوب
- تاريخ الميلاد: 22/ 4 / 1959م، محل الميلاد: محافظة لحج، مديرية يافع لبعوس
الوظيفة السابقة: محاضر في جامعة عدن، كلية الاقتصاد والادارة، ثم كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.
الوظيفة الحالية: رئيس مجلس ادارة البنك الاهلي اليمني.

الشهادات العلمية الحاصل عليها:

1. الثانوية العامة، من ثانوية زنجبار، عام 1978 م.
2. البكالوريوس في (المحاسبة)، بدرجة (ممتاز)، من جامعة عدن، عام 1982م.
3. الماجستير في (المحاسبة)، بدرجة (ممتاز)، من جامعة خاركوف اوكرانيا (الاتحاد السوفيتي سابقا)، عام 1987م.
4. الدكتوراه في (المالية والتداول النقدي)، (بإجماع المحكمين) (امتياز)، من جامعة كييف للاقتصاد الوطني (جمهورية أوكرانيا)، عام 1992 م.

المواد الدراسية التي قام بتدريسها:

1. محاسبة البنوك التجارية. (لطلاب البكالوريوس).
2. التجارة الدولية والاستثمار الدولي. (لطلاب البكالوريوس).
3. تمويل الاستثمار. (لطلاب البكالوريوس).
4. دراسات في الاستثمار (لطلاب الماجستير).
5. دراسة الجدوى الاقتصادية (لطلاب الدكتوراه).

المشاركات السياسية:

1. عضو الحزب الاشتراكي اليمني منذ عام 1978م
2. ناشط في الحراك الجنوبي السلمي منذ 2001م
3. عضو مؤتمر الحوار الوطني الشامل، 2013م
4. عضو مفاوضات فندق موفمبيك، عام 2014م
5. عضو مؤتمر الرياض لإنقاذ اليمن 2015م.

المجلة: نرجو اعطاء القراء الكرام نبذة حول تطور البنك الاهلي منذ تأسيسه حتى الآن.

الدكتورحلبوب:

1- تأسس البنك الاهلي اليمني في نوفمبر من عام 1969م، كمحصله لتأميم البنوك، وفروع البنوك التي كانت تعمل في مدينة عدن، وهي:

- البنك الأهلي جر اندليز
- البنك الشرقي
- شارترد بنك
- البنك البريطاني للشرق الأوسط
- البنك العربي
- بنك الهند
- حبيب بنك
- بنك الجنوب العربي.

2- منذ التأسيس في نوفمبر1969م وحتى 22 مايو 1990م، ظل البنك الاهلي اليمني، هو البنك التجاري الوحيد في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية. وكان يقوم بكافة مهام البنوك التجارية، وخلال الفترة، افتتح البنك (23) فرعا، في جميع محافظات الجنوب.

3- في عام 1990م، تم توحيد النظام المصرفي بين الجنوب والشمال. فافتتح البنك الاهلي اليمني (4) فروع في كل من محافظات (صنعاء، والحديدة، وتعز، والبيضاء). وبذلك وصلت عدد فروعه الى (27) فرع تجاري.

4- اصدرت حكومة الوحدة اليمنية، عدد من القرارات التي وضعت فيها البنك الاهلي اليمني، على راس كشف المرافق الحكومية التي ستخضع للخصخصة.

وعلى الرغم من عدم تنفيذ تلك القرارات الا انها تسببت في اهمال تحديث البنك وتطويره، مما ادى الى تدهوروضعه المصرفي، وضعف قدراته التنافسية بين البنوك التجارية والإسلامية ليتراجع الى المرتبة (8) من بين (17) بنك في اليمن.

5- ابتداء من عام 2017م، استعاد البنك الاهلي نشاطه وزادت ارباحه عام بعد اخر. مما سمح لإدارته ان تطلق عملية تحديث وتطوير شامله، لا تزال متواصلة حتى يومنا هذا. وكان من اهم نتائجها، الآتي:-

1. زيادة الأجوروالمرتبات وما في حكمها، من (3.5 مليار ريال) في عام 2016م، إلى (8.5 مليار ريال يمني) في عام 2021م. اي بنسبه زيادة 145%
2. زيادة عدد حسابات عملاء البنك، من (213164) حساب في نهاية عام 2016م، إلى (255034) حساب في نهاية عام 2021م اي بنسبة زيادة بلغت (19.6%)
3. ارتفاع حجم ودائع العملاء من (171 مليار ريال يمني) في نهاية عام 2016م إلى (334.4 مليار ريال يمني) في نهاية عام 2021م. اي بنسبة زيادة بلغت (96%)
4. زيادة حقوق ملاك البنك من (17.5 مليار ريال يمني)، في نهاية عام 2016م، الى (33.4 مليار ريال يمني) في نهاية عام 2021م بزيادة بلغت نسبتها (91%)
5. انتقال البنك الاهلي اليمني من المرتبة (8) في عام 2016م، الى المرتبة (2) في نهاية عام 2022م. على المستوى المحلي.

المجلة: كيف تقيمون تجربتكم في رئاسة مجلس ادارة البنك الاهلي بالمقارنة مع تجربتكم الاكاديمية الطويلة

الدكتورحلبوب:

على الرغم من الطاقات الابداعية الهائلة التي تمتلكها الجامعة الا ان آليه العمل فيها غير مواتيه. وعملية تحديث وتطوير الجامعة تسير بصورة بطيئة للغاية، ولا ابالغ ان قلت انها ظلت تسير في محلها لفترة طويله، ولا بل وتراجعت الى الخلف في الآونة الأخيرة.

وعلى العكس تماما، كان الامر في البنك الاهلي اليمني فعلى الرغم من صعوبات الواقع، ومخاطره بسبب الحرب الا ان آلية العمل في البنك كانت أكثر حيوية، وامتاعا بالنسبة لي. وعلى الرغم من ان عملية التحديث والتطوير انطلقت من تحت الصفرومن وضع الخسارة. وتمت في ظروف الحرب، وعدم الاستقرار الامني، والانهيار الاقتصادي، والفشل الاداري، وسيادة الفوضى و(البلطجة)، والصراع الضاري، على موارد البنك وامواله. الا ان عملية التحديث والتطوير، شقت طريقها في خمس اتجاهات متوازية، حيث تم: -

1. تحديث وتطوير الهيكل الاداري والاجراءات الادارية للبنك، تحت اشراف (شركة

ديلويت اند توش). وهي أكبر شركة في العالم للاستشارات المهنية.

2. تحديث وتطوير النظام المصرفي للبنك. تحت اشراف (شركة ICS للنظم المالية).

3. تحديث وتطوير الموارد البشرية، بخطة تأهيل وتدريب طموحه للغاية، تشمل كافة موظفي البنك الشباب. وكانت الاصعب والاكثر تكلفه.

4. تحديث وتطوير، بيئة العمل بما يخلق مناخ ملائم، من خلال، اعاده تأهيل المباني، وترميمها، وتأثيثها.

5. تحديث وتطوير اجهزة البنك ومعداته، ووسائل النقل والانتقال لديه.

■ المجلة: ما هو تأثير الحرب الجارية على البنوك التجارية والاسلامية ومنها طبعا البنك الاهلي اليمني وهل استطعتم تجاوزها.

■ الدكتور حلبوب:

في كل الحروب التي اندلعت في اليمن، كانت البنوك، هي الهدف الثاني للمنتصر بعد الاستيلاء على السلطة. لذلك فقد واجهت البنوك مخاطر عالية، وتعرضت لأضرار جسيمه، من المبكر حصر حجم خسائرها. وللحروب في اليمن، اضرار مباشره على البنوك، واضرار غير مباشرة، ويمكن تلخيص اهم الاضرار المباشرة -- بأخذ البنك الاهلي اليمني كمثال --. وذلك على النحو التالي:-

اولا: حرب (تنظيم القاعدة):

بداية من عام 2010م، استولى (تنظيم القاعدة)، على السلطة في (محافظة ابين). وعلى فترات متقطعة استولى ايضا على اجزاء من لحج، والبيضاء، وشبوة. وفي عام 2015م استولى التنظيم على السلطة في معظم ارجاء محافظة حضرموت.

و يمكن تلخيص اهم ما تعرض له البنك الاهلي اليمني، من قبل (تنظيم القاعدة) بالتالي: -

1. فرع زنجبار محافظة ابين، وتعرض للنهب ومصادرة اصوله، والاستيلاء على مقره. وتم اغلاقه من عام 2010م، وحتى عام 2021م. اي لفترة استمرت حوالي احدى عشر عام.

2. فرع البيضاء محافظة البيضاء، وتم اغلاقه منذ استيلاء (تنظيم القاعدة) على محافظة البيضاء في عام 2011م، وحتى يومنا هذا. اي لفتره تزيد عن 12 عام متواصلة.

3. فرع لحج، محافظة لحج، وتعرض للتدمير الكامل، وتم اغلاقه من 21 مارس 2015م، وحتى 1/ 10/ 2018م. اي لفترة ثلاث سنوات ونصف تقريبا.

4. فرع المكلا، وتم اغلاقه وملاحقة ادارته من 2 ابريل 2015م، وحتى 24 ابريل 2016م. اي لفترة تصل الى 387 يوم

5. فرع سيئون محافظة حضرموت، وتمت مهاجمته من قبل تنظيم القاعدة بالأسلحة الرشاشة، وقذائف (R.B.G.) وتم احراقه بالكامل. لذلك تم اغلاقه ثم نقل مقره الى مبنى جديد في شارع الجزائر.

6. فرع حي أكتوبر مدينة المكلا، و (فرع الشحر)، و (فرع القطن)، وتم اغلاقها من 2 ابريل 2015م، وحتى 24 ابريل 2016م. اي لفترة 387 يوم.

ثانيا: حرب (الحوثي) ضد (الشرعية) و(التحالف العربي)

تسبب اجتياح (مليشيا الحوثي)، لمعظم محافظات اليمن. الى اضرار جسيمه للبنوك. وبأخذ البنك الاهلي اليمني كمثال فقد: -

1. توقف نشاط الادارة العامة للبنك الاهلي اليمني، بشكل كامل، من 26 مارس، وحتى 1 اغسطس من عام 2015م اي لفترة (127 يوم)

2. تمركزت (مليشيا الحوثي) في مباني المركز الرئيسي للبنك، ومباني معظم فروعه في كل من محافظات (عدن، ولحج، و ابين، وشبوة). لذلك: -

أ. تعرض مبنى المركز الرئيسي للبنك، ومباني (فرع الملكة اروى، وفرع العيدروس، وفرع الاقراض الشعبي، وفرع زنجبار - المنقول - وفرع لحج -- المنقول-- وفرع البيضاء -- المنقول--)، لتدمير جزئي، واسع ولإتلاف معظم اجهزة التكييف، والكمرات، ومولدات الكهرباء.

ب. تعرض مبنى (فرع التواهي) في محافظة عدن، للتدمير الكلي حيث تعرض للقصف من قبل طيران التحالف.

3- في 26 يونيه 2019م، وبما يخالف الدستور، والقانون، والنظام الاساسي للبنك، اقدمت (حكومة الحوثي) على تعيين مديرا عاما للبنك الاهلي اليمني، وفصلت كل ما يقع تحت سلطتها عن الادارة العامة للبنك في عدن. حيث فصلت: -

أ.

مكتب رئيس مجلس الادارة في العاصمة صنعا ء .

ب. ثلاثة فروع رئيسية للبنك هي (فرع صنعاء، والفرع الاسلامي في صنعاء، وفرع الحديدة)

ج. انشأت في صنعاء ادارة عامه اخرى، لا تخضع للإدارة العامة للبنك في عدن.

4- استحوذت على كامل ارصدة البنك الاهلي اليمني، لدى البنك المركزي صنعاء، وذلك على النحو التالي:-

1. اذون خزانه 94،527،000،000ريال
2. شهادات الايداع 1,000,000,000ريال
3. الاحتياطي الالزامي 9،806،074،000 ريال
4. الاحتياطي الالزامي 19,944,111 دولار
5. الحساب الجاري 941,722,288 ريال
6. الحساب الجاري 855,022 دولار
7. كل موجودات الفروع الثلاثة الواقعة تحت سلطة الحوثي وقيمتها (119 مليار ريال)

ومن الجدير بالإشارة اليه هو انه، بتفهم محافظ البنك المركزي عدن (الاستاذ/ احمد عبيد الفضلي)، وتحمله للمسؤولية، وبموافقة الحكومة الشرعية، وبدعم من الرئيس/ عبدربه منصور هادي، تم نقل كامل مديونية الحكومة، لصالح البنك الاهلي اليمني الى البنك المركزي عدن. ولم يتبقى سوى ارصدة الاحتياطي الالزامي (بالدولار)، وكذلك الحسابات الجارية (بالريال وبالدولار)

ثالثا: الحرب بين قوات الشرعية وقوات المجلس الانتقالي.

تركز الاقتتال بين (قوات الشرعية)، و(قوات المجلس الانتقالي) في (حي كريتر) عدن، وذلك حول مباني المركز الرئيسي للبنك الاهلي وفي ساحته المجاورة. وذلك على النحو التالي:-

1- خلال فترة الاقتتال الاولى - اغسطس 2018م. تعرضت مباني الإدارة العامة للبنك (اروى، والعيدروس) ومباني فروع (الملكه اروى، والعيدروس والاقراض الشعبي، وزنجبار - المنقول --) للتدمير الجزئي الواسع، وذلك للمرة الثانية -- التدمير الاول تم عند اجتياح الحوثي لعدن.

2- خلال فترة الاقتتال الثانية - نوفمبر 2019م.

وللمرة الثالثة -- يتعرض مباني الإدارة العامة للبنك (اروى والعيدروس) ومباني فروعه (الملكة اروى، والعيدروس، والاقراض الشعبي، وزنجبار -المنقول-) للتدمير المتفرق، الواسع، ولإتلاف معظم اجهزة التكييف، والكمرات، ومولدات الكهرباء. ولتخريب تمديدات شبكات (الكهرباء والتلفون، والكمبيوتر).

بالإضافة الى ذلك نشب حريق ضخم في مبنى الادارة العامة وفرع اروى، ادى الى خسائر مادية جسيمة، والى اتلاف شبه كامل لأرشيف (فرع الملكة اروى) كما تعرض فرع البنك في (حي البريقه عدن)، لأضرار جسيمه كنتيجة لتركز المعارك بجواره.

3- خلال فترة الاقتتال الثالثة.

وللمرة الرابعة --تعرضت مباني المركز الرئيسي للبنك - مباني الإدارة العامة، ومباني فروعه الخمسة (الملكة اروى، والعيدروس، والقراض الشعبي، وزنجبار - المنقول-، وصنعاء- المنقول-)، للتدمير الجزئي المتفرق، ولتخريب واتلاف عدد من اجهزة (التكييف، والكمرات، ومولدات الكهرباء).

رابعا: الاضرار الجسيمة الاخرى، ويمكن تلخيص اهمها بالتالي:

1- نتيجة لتدهور الوضع ألامني، وتخلي الأجهزة الامنية للدولة عن مهامها، اضطرت ادارة البنك الاهلي الى التعاقد مع شركات امنية خاصه، ومع حراسات فردية. لتوفير الامن والحماية لموظفين البنك، وزبائنه، واموال البنك وممتلكاته. وهو الامر الذي يكلف البنك أكثر من (نصف مليار ريال يمني) سنويا.

2- تخلت الحكومة عن تحمل مسؤولية الانفاق على (المتقاعدين)، مما ادى الى تحمل البنك الاهلي تكاليف اضافيه تزداد عام بعد اخر.

ومنذ توقف الإحالة الى التقاعد، في بداية عام 2015م، وحتى نهاية عام 2022م، وصل اجمالي ما تم صرفه على (المتقاعدين)، نيابة عن الهيئة العامة للتأمينات والضمان الاجتماعي، الى حوالي (8.5 مليار ريال)، وبالإضافة الى (الاضرار المباشرة)، التي لحقت بالبنوك التجارية والإسلامية كنتيجة للحروب في اليمن، فقد كانت (الاضرار غير المباشرة)، اشد قسوة وأكثر تأثيرا. حيث ادت الحرب الى وضع كارثي للاقتصاد. وانهيار الوضع المالي للحكومة، وتوقفها عن دفع (الدين المحلي العام)، الذي بلغت مستحقات البنوك التجارية والإسلامية منه (1.92 ترليون ريال يمني). اي ما يساوي -- حينها -- (8.9 مليار دولار).

ويمكن تلخيص تبعات الحرب على البنوك بالتالي: -

1- انتشار حالة من (الهلع) الشديدة، ادت الى مزيج من (الدولره) و(السعوده)، وشح السيولة النقدية المحلية من الريال الورقي.

2- توقف البنك المركزي صنعاء عن تغطية استيراد المواد الغذائية بالعملات الاجنبية. وبالتالي توقف البنوك عن تمويل الاستيراد.

3- توقف البنك المركزي صنعاء عن تسديد عوائد ديونه واقساطها للبنوك التجارية والإسلامية. وبالتالي توقف البنوك التجارية والاسلامية عن دفع ما عليها من الودائع وعوائدها لعملائها.

4- نقل عمليات البنك المركزي من صنعاء الى عدن، - في سبتمبر من عام 2016م- ، وانتهاج سياسة نقدية توسعية، دون امتلاك احتياطي كافي من العملات الاجنبية - يستطيع استخدامه - لتغطية اصداراته من (ريال) الطبعة الجديدة.

5- منع (الحوثي) تداول (الطبعة الجديدة) من عملة الريال الورقي في المناطق التي يحكمها. ابتداء من نهاية عام 2019م.

وبذلك انقسم النظام النقدي في اليمن، بين بنكين مركزيين يتبع كل منهما سياسة نقدية مختلفة. فصنعاء تنتهج سياسة نقدية انكماشية، بينما عدن تنتهج سياسة نقدية توسعية.

ونتيجة لتعارض السياستين النقديتين في صنعاء وعدن، تشكل في اليمن (سوق نقدي مشوه)، يتعامل (بثلاث عملات محليه)، لا تتفق الا بان (اسم)، كل منها (ريال)، وهي: -

• (الريال الورقي الطبعة القديمة)، ويتم تداوله في مناطق حكم الحوثي. وخسر

(64%) من قيمته.

• (الريال الورقي من الطبعة الجديدة)، ويتم تداوله في مناطق حكم الشرعية. وخسر (83%) من قيمته.

• (ريال الشيكات)، ويتم تداوله بشكل (خفي)، وبخصم نقدي كبير ومتفاوت. وخسر ما يصل الى (91%) من قيمته.

وكما أشرنا سابقا، فان البنك الاهلي اليمني، يعتبر (محظوظ جدا) بالمقارنة مع البنوك الـ (16) الاخرى التي تقع مقراتها الرئيسية في صنعاء. حيث، بالإضافة الى تجميد مستحقاتها لدى البنك المركزي اليمني صنعاء، فقد اختتمت (سلطة الحوثي) افعالها مع البنوك بان اصدرت ما سمته بالقانون رقم (4) لعام 1444 هجرية، الذي يمنع كافة البنوك التجارية والاسلامية من التعامل بالنشاط البنكي الحديث. وذلك بحجة انها (تعاملات ربوية)، تتعارض مع شريعته الاسلامية. وهو الامر الذي يعني اعلان افلاس جميع البنوك التي لا تستطيع نقل مقراتها الرئيسة من صنعاء الى عدن.

■ المجلة: ماهي رؤيتكم لمستقبل البنك الاهلي ودورة القادم في تجاوز الازمة الاقتصادية والمالية التي يمر بها البلد حاليا.

■ الدكتور حلبوب:

ترتكز استراتيجية البنك الاهلي اليمني، على سته محاور رئيسيه. وذلك على النحو التالي: -

1- توظيف نشاط البنك في إطار تعزيز التنمية الاقتصادية. من خلال تشجيع الادخار، و(خلق) الاستثمار. في إطار السياسات النقدية والمالية للبنك المركزي والحكومة.

2- قيادة القطاع المصرفي في اليمن، نحو توسيع الشمول المالي، والوساطة المالية، من خلال التشبيك مع البنوك الاخرى وشركات الصرافة، وزيادة عدد فروع البنك.

3- تحسين الخدمات المصرفية، وتقديم خدمات جديده، من خلال التحول الرقمي، وترسيخ مبدأ الاستدامة في مختلف انشطة البنك.

4- الاهتمام بالعنصر البشري، وتطوير كفاءته ومهاراته، وتهيئة الظروف الملائمة لنشاطه، واستقطاب أفضل الكوادر البشرية.

5- السعي الى تحقيق رضى العميل، واكتساب ثقته، بتفعيل مبدأ العميل هو محور اهتمام البنك.

6- توسيع الحضور الاقليمي والدولي للبنك من خلال افتتاح فروع تابعه له في تلك الدول التي يتواجد فيها عدد كبير من المغتربين اليمنيين. والاحتفاظ ببنوك مراسله في الدول التي لليمن معها علاقات تجارية وخدمية واسعه.

وتشمل الخطة المعدلة للبنك الاهلي اليمني، حتى نهاية عام 2025م، تحقيق الاهداف التاليه: -

1- زيادة راس مال البنك لتصل قيمته الى (40 مليار ريال يمني).

2- زيادة صافي الارباح لتصل قيمتها الى (12 مليار ريال يمني).

3- زيادة صافي الايرادات لتصل قيمتها الى (37 مليار ريال يمني).

4- زيادة اجمالي المصروفات لتصل قيمتها الى (25 مليار ريال يمني).

5- زيادة اجمالي الموجودات لتصل قيمتها الى (1.1 ترليون ريال يمني).

■ المجلة: ما هو تقييمكم للوضع الاقتصادي الراهن وماهي توقعاتكم لمساراته المستقبلية.

■ الدكتور حلبوب:

يمكن تقييم الوضع الاقتصادي في اليمن، بانه في وضع (كارثي)، بكل ما تحمله الكلمة من معنى. وذلك انطلاقا من المؤشرات الاقتصادية التالية:-

1- انخفاض الناتج القومي الاجمالي من (42 مليار دولار) في عام 2014م الى (21 مليار دولار) تقريبا في عام 2021م. اي بنسبه 50%

2- انخفاض نفقات الميزانية العامة للدولة من (12.6 مليار دولار) في عام 2014م، الى (2.9 مليار دولار) في نهاية عام 2022م-- اي بنسبه (77%) تقريبا.

3- خسارة العملة المحلية الاساسية (ريال الشرعية)، حوالي (82%) من قيمته.

4- انخفاض الواردات السلعية والخدمية، من حوالي (12.6 مليار دولار) في عام 2014م، الى اقل من (9.1 مليار دولار) في عام 2021م اي بنسبة 28% تقريبا.

ولكن وعلى الرغم من سوداوية الوضع الاقتصادي الراهن، الا اننا متفائلون بمساراته المستقبلية. ويعود ذلك الى اننا نعتقد بان اليمن كان (كسيح مسلح)، شديد الخطر على ذاته وجيرانه والعالم. وان ما جرى له كانت (عملية جراحية)، لابد منها ليتخلص من (مرض الكساح) الذي ظل ملازما له منذ بداية القرن العشرين وحتى يومنا هذا.

■ المجلة: لعل ازمة سعر صرف الريال اليمني مقابل العملات الأجنبية هي أكثر تجليات الازمة الاقتصادية الراهنة ماهي الحلول المتاحة للحفاظ على قيمة الريال من الانهيار التام.

■ دكتور حلبوب:

من وجهة نظرنا بان ازمة سعر صرف الريال اليمني هي محصلة لازمة (فشل الدولة) في اليمن. ولذلك فان حل هذه المشكلة يتطلب معالجة سببها من خلال بناء دولة اتحادية مدنية عادله، قادره على إطلاق طاقات الموارد البشرية لليمن، والاستفادة المثلى من موارده وثرواته. وفي هذا المجال هناك تفاصيل كثيرة لا يتسع المجال هنا للحديث عنها. ويمكن مناقشتها في لقاء اخر.

■ المجلة: هل اموال المودعين في البنك الاهلي في امان في ظروف الازمة المالية الراهنة.

■ الدكتور حلبوب:

نعم أستطيع ان اقول وبكل ثقة بان البنك الاهلي اليمني هو المكان الاكثر امنا في اليمن لاحتفاظ المودعين بأموالهم، فهو البنك الوحيد الذي:-

1- نقل كامل مديونية الدولة السابقة له من البنك المركزي صنعاء، الى البنك

المركزي عدن.
2- حل مشكلة السيولة المحلية، ويلبي طلبات مودعيه بسحب اي مبالغ مالية من ارصدتهم دون حدود باستثناء مودعيه في مناطق حكم الحوثي.
3- يضحي موظفيه بحياتهم في سبيل الحفاظ على اموال المودعين. و (الشهيد عبدالله سالم النقيب، وحارسه الشجاع) خير دليل على ذلك.
4- ان ملكيته حكومية 100% وبالتالي فان الدولة تعتبر الضامن للمودعين بأموالهم.
5- انه نجح في مشروع التحديث والتطوير في أصعب الظروف و اقساها. واستعاد قدرته على المنافسة مع غيره من البنوك اليمنية.
6- ان تاريخه العريق، وخبرات موظفيه المتراكمة منذ عام 1847م، لا يمكن مقارنتها مع اي بنك اخر في اليمن.
7- ان خزائنه المؤمنة بأحكام تحتفظ بوثائق وودائع وذهب مودعين منذ عام 1954م وحتى يومنا هذا.

■ المجلة: ماهي الرسالة التي تودون توجيهها عبر مجلة الرابطة الاقتصادية.

■ الدكتور حلبوب:

لا يسعنا في نهاية هذا اللقاء الا ان نشيد بالنشاط المتميز للرابطة الاقتصادية، وحيوية المواضيع الى تناقشها، ومساهمتها الملموسة في بلورة افكار اعضائها ووضع المقترحات بالمعالجات للمشاكل التي تناقشها.

ونشكر مجلة الرابطة الاقتصادية على استضافتنا ك(شخصيه اقتصادية) لهذا العدد. ونتمنى لجميع اعضائها الصحة والسعادة في حياتهم الخاصة، والتوفيق والنجاح في اعمالهم.

ولا ننسى ان نشكر من اجرى هذا اللقاء واعد له، وهو الاستاذ القدير، والاكاديمي المخضرم، المدير السابق الناجح لمصنع البرح للأسمنت، رئيس الرابطة الاقتصادية، التي اعتز بالعضوية فيها، ورئيس تحرير هذه المجلة، الاخ والزميل والصديق، د. حسين سعيد الملعسي، (ابو محمد).

المجلة: في نهاية اللقاء اتقدم بالشكر وبالغ الامتنان نيابة عن القراء الكرام وكل المهتمين بالشأن الاقتصادي العام عبر المجلة باسم مؤسسة الرابطة الاقتصادية وهيئة تحرير المجلة بالشكر الخاص للأخ الدكتور محمد حسين حلبوب على سعة صدره وعلى إتاحة لنا فرصة اجراء هذا اللقاء الشامل والمفيد والذي سلط الاضواء على عدد من قضايا الحاضر في الشأن الاقتصادي متمنيا له التوفيق في حياته وعمله.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السمو
ALSMO

لأصحاب السمو

منتجاتنا لها الصدارة

المركز الرئيسي Headquarters

اليمن – عدن – المنصورة – شارع التسعين YEMEN - ADEN - ALMANSORAH - 90 STREET

+967 739056110 +967 770640001 +967 737804455 +967 714508888 +967 711020620 +967 770640005 info@taibataden.com +967 02-359155 +967 02-356894

فرع يافع Yafea branch

اليمن – يافع – سوق ١٤ أكتوبر
YEMEN - YAFEA - 14 OCTOBER MARKET
+967 735629227 +967 716154886
+967 773377998

فرع سيئون Seiyun branch

اليمن – حضرموت – سيئون – شارع السينما مقابل تيليمن
YEMEN - HADRAMOUT - SEIYUN - CINEMA ST. OPPO. TELEYEMEN
+967 774477988

فرع المكلا Al-Mukalla branch

اليمن – حضرموت – المكلا – فوه – الشارع العام
YEMEN - HADRAMOUT - AL-MUKALLA - FUWWAH - MAIN ST.
+967 774422991

www.taibataden.com

طيبات
طيبات عدن للتجارة والاستيراد
TAIBAT ADEN FOR TRADING AND IMPORT
TaibatAdenTrading

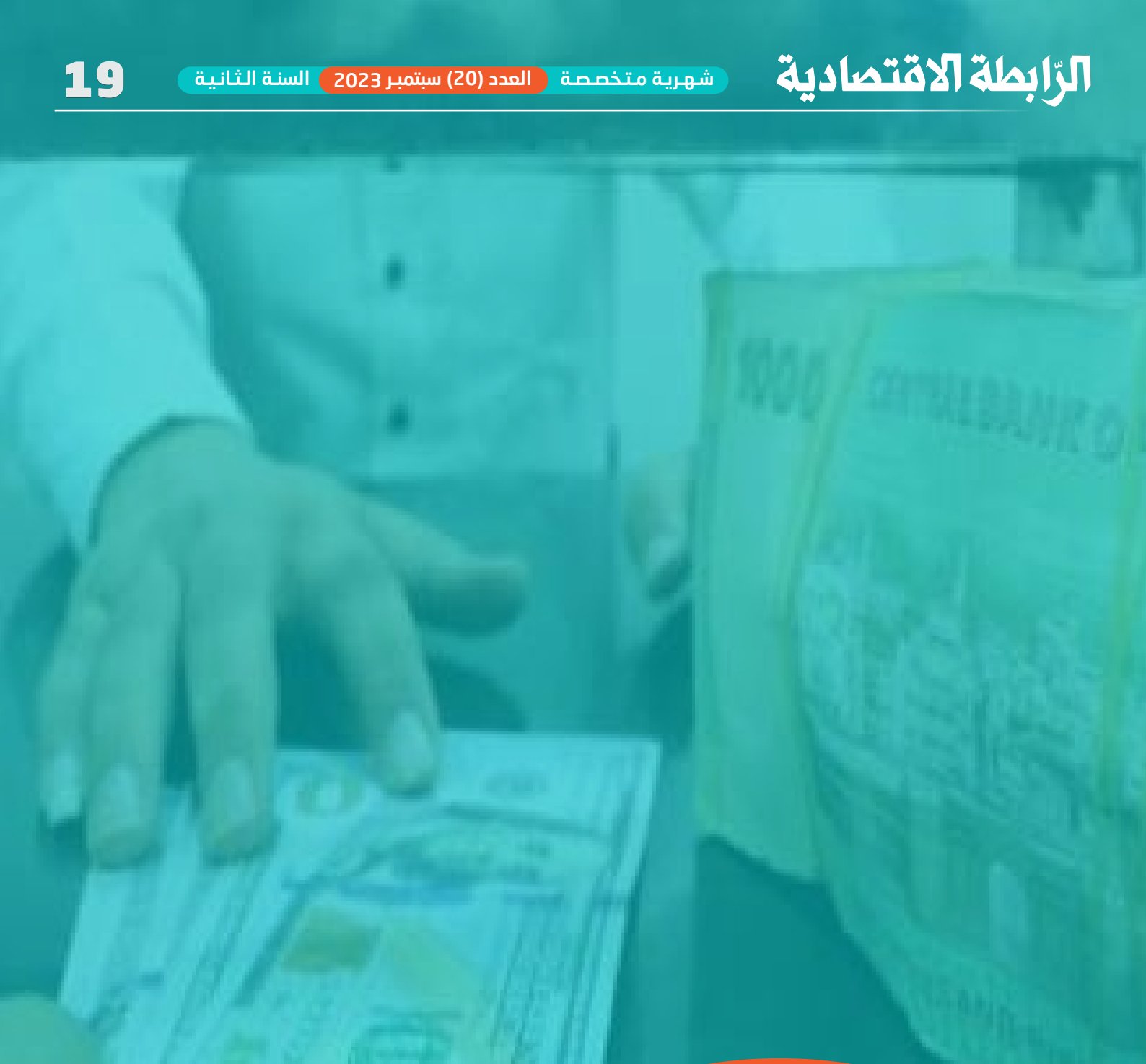

تحليل أسعار الصرف لشهر أغسطس 2023م

إعداد فريق رصد وتحليل مؤسسة الرابطة الاقتصادية:

د/ نهال علي عكبور | أ/نصر السناني

■ أولا: تحليل حركة أسعار الصرف في محافظة عدن:

لم يكن لشهر أغسطس بوادر لتحسن في العملات الأجنبية حتى بعد وصول المنحة السعودية وذلك لعدم اتخاذ الإجراءات الحازمة من قبل الجهات العليا كما سابقها عند وصول الودائع وكذا لتردي الأوضاع الاقتصادية والسياسية والأمنية وكذا زيادة عجز الموازنة للدولة وعدم توريد موارد الدولة للبنك المركزي يقلص من قيمة العملة ويساهم بارتفاع أسعار الصرف.

فقد شهد شهر أغسطس ارتفاعا بنسبه 3 % في العشر الايام الأولى من الشهروبداء بالارتفاع الطفيف في العشر الأيام الوسطى لم تتجاوز 0.8%، الا انها تجاوزت 1.3% في العشر الأيام الأخيرة. فقد ارفعت سعر صرف الريال اليمني مقابل الريال السعودي بحوالي 7% تقريبا وهذه نسبه ليست بالبسيطة ان ترتفع خلال شهر واحد فقط.

كما وارتفع مقابلا لها أسعار صرف الريال اليمني مقابل الدولار خلال نفس الشهر بحوالي 1.9 % خلال العشر الأيام الأولى وتعقبها ارتفاع بحوالي 0.7% في العشر الأيام الوسطى، وفي العشر الأيام الأخيرة بلغ الارتفاع 1.4%. وبلغ الارتفاع خلال الشهر 6% للريال اليمني مقابل الدولار.

جدول رقم (1) رصد أسعار الصرف اليومية لشهر أغسطس لعام 2023م

البيانات	أسعار السوق - محافظة عدن				أسعار السوق - محافظة صنعاء			
	الريال السعودي		الدولار		الريال السعودي		الدولار	
	الشراء	البيع	الشراء	البيع	الشراء	البيع	الشراء	البيع
01 -أغسطس	355	360	1357	1383	140.4	140.6	529	530
02 -أغسطس	368	370	1391	1402	140.2	140.5	528	530
03 -أغسطس	365	370	1380	1402	140.2	140.5	528	530
04 -أغسطس	366	367	1375	1390	140.2	140.5	528	530
05 -أغسطس	366	367	1375	1390	140.2	140.5	528	530
06 -أغسطس	365	367	1380	1390	140.2	140.5	528	530
07 -أغسطس	371	374	1398	1417	140.2	140.5	528	530
08 -أغسطس	371	374	1398	1417	140.2	140.5	528	530
09 -أغسطس	371	374	1398	1417	140.2	140.5	528	530
10 -أغسطس	371	372	1402	1409	140	140.5	528	530
11 -أغسطس	371	373	1402	1413	140.3	140.5	528	530
12 -أغسطس	372.5	373.5	1408	1415	140.3	140.6	528.5	530
13 -أغسطس	375	376	1417	1425	140.3	140.6	528.5	530
14 -أغسطس	378	379	1428	1436	140.3	140.6	528.5	530
15 -أغسطس	376.5	377.5	1423	1430	140.4	140	527	529
16 -أغسطس	379	380	1432	1440	140	140.4	527	529
17 -أغسطس	377	378	1425	1432	140	140.4	527	529
18 -أغسطس	377	378	1425	1432	140	140.4	527	529
19 -أغسطس	372.5	373.5	1408	1415	139.5	140	525	528
20 -أغسطس	374	376	1413	1425	139.7	140.2	527	528.5
21 -أغسطس	377	380	1425	1440	139.9	140.3	527	529
22 -أغسطس	378	380	1430	1440	140	140.3	527.5	528.5
23 -أغسطس	378	380	1432	1438	140.1	140.1	527.5	529
24 -أغسطس	382	379	1434	1448	140.1	140.4	527.5	529
25 -أغسطس	382	379	1434	1448	140.1	140.4	527.5	529
26 -أغسطس	385	386	1457	1462	140.2	140.5	528	530
27 -أغسطس	385	387	1455	1466	140.2	140.5	528	530
28 -أغسطس	387	385	1455	1466	140.25	140.4	528	530
29 -أغسطس	384	386	1453	1464	140.25	140.4	528	530
30 -أغسطس	382	385	1444	1460	140.25	140.4	528	530
31 -أغسطس	383	385	1447	1460	140.3	140.4	528	530
المصدر	.twitter.com/Boqash							

■ ثانيا: الفجوة بين المحافظتين عدن / صنعاء:

تفاقمت حجم الفجوة بين المحافظتين وازداد معانات المواطنين في التنقلات بين المحافظات المحررة

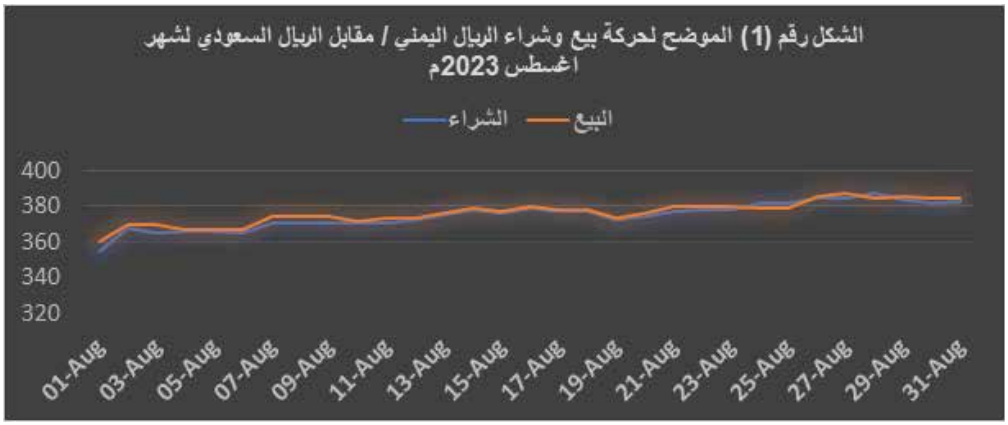

والغير محرره منها وحتى في نقل السلع والبضائع والحوالات المصرفية، ونجد ازدياد في حده أسعارها فقد تفاقم حد الفجوة فيما بينهما الـ (177%).

■ ثالثا: حركة أسعار المزاد خلال شهر أغسطس:

من خلال الجدول رقم (2) لوحظ ان البنك المركزي قام بعمل 5 مزادات لشهر أغسطس وكانت قيمه العطاءات المقدمة 30 مليون دولار وكان المقبول منها 106 مليار دولار، أي ما تعادل 149 مليار يمني.

تراوحت نسبه التغطية بين اعلاها في تاريخ 28 أغسطس بنسبه 97%، وادناها 49.60% بتاريخ 31 أغسطس. ولم يبتعد سعر الارساء الذي كان 1375 ريال يمني/ الدولار عما هو عليه في السوق فقد بلغ سعر البيع 1417 ريال/ الدولار بلغ الفارق بينهم 42 ريال يمني.

وفي تاريخ 15 أغسطس بلغ فارق السعرين بين الارساء والسوق بحوالي 39 ريال يمني، وفي تاريخ 22 أغسطس بلغ الفارق حينها 36 ريال يمني، وفي 28 أغسطس بلغ الفارق 59 ريال يمني وفي تاريخ 31 أغسطس 45 ريال يمني.

جدول رقم (2) رصد عمليات المزادات لشهر اغسطس لعام 2023م

رقم المزاد	التاريخ	أعلى سعر عطاء	أدنى سعر عطاء	سعر الإرساء	قيمة المزاد المعلن عنه بالمليون دولار	قيمة العطاءات المقبولة بالمليون دولار	قيمة العطاءات المقبولة بالمليار ريال اليمني	نسبة التغطية	نسبة التخصيص
(28/2023)	08 اغسطس	1395	1375	1375	30000000	17,807,000.00	24,484,625,000	59%	100%
(29/2023)	15 اغسطس	1419	1391	1391	30000000	21,048,000.00	29,277,768,000	70%	100%
(30/2023)	22 اغسطس	1425	1404	1404	30000000	23,712,000.00	33,291,648,000	79%	100%
(31/2023)	28 اغسطس	1445	1407	1407	30000000	28,957,000.00	40,742,499,000	97%	100%
(32/2023)	31 اغسطس	1450	1415	1415	30000000	14,889,000.00	21,067,935,000	49%	100%

المصدر : البنك المركزي اليمني عدن

إعداد: رئيس رصد وتحليل مؤسسة الرابطة الاقتصادية

تطورات اقتصادية

رد الرابطة الاقتصادية على أسئلة المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة حول الوضع الاقتصادي والإنساني في اليمن

اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

الأمم المتحدة
المجلس الاقتصادي والاجتماعي

■ ملاحظات على قائمة المسائل المتصلة بالتقرير الدوري الثالث لليمن المقدم إلى لجنة العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المقدمة إلى اللجنة المعنية في جنيف* في اطار تعزيز الشراكة والتعاون لخدمة حقوق الإنسان وتقييم الوضع الراهن وخلق مساحة للعمل المشترك مع منظمات المجتمع المدني ومنها مؤسسة الرابط. الاقتصادية المنشغل بالشأن الاقتصادي وتلبية لدعوة كريمة من السيد رينو ديتال الممثل السامي لحقوق الإنسان في اليمن نقدم الملاحظات على المسائل المتصلة بالتقرير المشار الية بعالية وذلك على النحو التالي:

قائمة المسائل المتصلة بالتقرير الدوري الثالث لليمن

■ ألف- معلومات عامة:

1- يرجى تقديم معلومات عن العقبات التي تعترض تنفيذ اتفاقي الرياض وستوكهولم، لا سيما فيما يتعلق بالترتيبات السياسية والاقتصادية اللازمة لكي تفي الدولة الطرف بالتزاماتها بموجب العهد.

كانت اتفاقية ستوكهولم بادرة ايجابية لإيقاف الحرب والبدء بالتفاوض لإقرار السلام والبدء بإعادة استئناف تشغيل ميناء الحديدة والتخفيف على المواطنين في مناطق سيطرة حكومة الامر الواقع في صنعاء من ناحية توريد الوقود والقمح بالإضافة إلى اعادة صرف الرواتب المتوقف صرفها منذ 2017 وقد قدمت الحكومة المعترف بها دوليا العديد من التنازلات في الجانب العسكري في سبيل تنفيذ الاتفاقية إلا أن اخلال الطرف الأخر (الحوثيين) بتنفيذ الاتفاقية من خلال سحب كافة ايرادات ميناء الحديدة المحولة للبنك المركزي بالحديدة والتي نصت الاتفاقية على أنها تخصص لرواتب الموظفين في مناطق سيطرة حكومة الامر الواقع في صنعاء

اضافة للعديد من الخروقات العسكرية ادت إلى تطورات خطيرة ساهمت في تعقد استمرار المفاوضات وتأخر الانتقال للمراحل الاخرى من التنفيذ بالإضافة لاستمرار انقطاع مرتبات الموظفين.

اما اتفاقية الرياض فقد شكل الاتفاق في عام 2019 تحول مهم لتوحيد الجهود لتحسين اوضاع حقوق الانسان في مناطق سيطرة الحكومة المعترف بها دوليا. إلا أنه مازالت هناك جوانب لم تنفذ بعد ومازالت الاطراف تتفاوض على تنفيذها من بينها بعض الامور العسكرية مثل دمج القوات العسكرية والامنية، ايضا استمرار الخلافات السياسية بين المكونات السياسية للمجلس الرئاسي وبين اطرافه، اضافة إلى تناقض الآراء حول مستقبل التسوية السياسية وخاصة حول وضع الجنوب ، مع استمرار الصرع على الموارد الاقتصادية، وعلى الاطراف السياسية الالتزام بتنفيذ الاتفاق لما له من اثار ايجابية في الاستقرار السياسي والاقتصادي والامني في مناطق سيطرة الحكومة المعترف بها.

2- يرجى تقديم معلومات عن جميع التدابير التي اتخذتها الدولة الطرف لضمان عدم انتهاك قواتها المسلحة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك التدابير المتعلقة بالتدريب والتوجيهات العملياتية والرصد والمساءلة وسبل الانتصاف للضحايا. ويرجى تقديم أمثلة على هذه التدابير.

قامت الحكومة بإنشاء لجنة للتحقيق في انتهاكات حقوق الانسان في اليمن (اللجنة الوطنية للتحقيق في ادعاءات انتهاكات حقوق الانسان) أنشئت هذه اللجنة بناءً على القرار الجمهوري رقم (140) الصادر من الرئيس اليمني عبدربه منصور هادي في العام 2012 وكانت قد حددت فترة عملها ستة أشهر، على أن يتم التمديد لها ستة أشهر أخرى فقط. إلا انه استمرت بعملها حتى الان، ثم أصدر رئيس الجمهورية قرارات لاحقة تقضي بتعديل بعض المواد في قرار إنشاء اللجنة وتمديد فترة عملها، تمثلت في القرارين الجمهوريين رقم (66) و (97) لسنة 2016، والقرار الجمهوري رقم (50) لسنة 2017، والقرار الجمهوري رقم (30) لسنة 2019، والقرار الجمهوري رقم (9) لسنة 2021 ، ويعاب على اللجنة أنها لجنة معينة وغير مختارة

بحيادية مما يفقدها صفة الحيادية، كما أنها تتغاضى عن ذكر الانتهاكات التي تحدث في مناطق سيطرة الشرعية وهو ما يتنافى واساس تشكيلها.

كما أن القضاء والنيابة العسكرية متوقفة عن العمل منذ بداية العمل خصوصا في المناطق الجنوبية وهو ما يعيق اليات تقديم الشكاوي على الانتهاكات التي قد يكون الاطراف العسكرية طرفا بها.

إلا أنه من الناحية الاخرى بدأت الحكومة بالتعاون مع العديد من منظمات المجتمع المدني بالعديد من برامج التوعية والتدريب للمقاتلين وافراد الامن بما يتعلق باليات التعامل مع المدنيين والحقوق الانسانية وهو ما يعد تقدم لافت يستحق التشجيع والدعم.

3- يرجى وصف الخطوات التي تتخذها الدولة الطرف لحماية سكانها من انتهاكات الغير لحقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك ما ينجم عن الهجمات على البُنى التحتية والمؤسسات ذات الأهمية الحاسمة لتوفير هذه الحقوق، مثل مرافق الرعاية الصحية ومراكز تخزين الأغذية وإنتاجها ومرافق المياه والمدارس. ويرجى إدراج معلومات عن أي خطوات اتُخذت لرصد هذه الانتهاكات والتحقيق فيها ومحاسبة المسؤولين عنها، وتوفير سبل انتصاف فعالة للضحايا، بما في ذلك التعويضات. ويرجى تقديم أمثلة عن حالات مارست فيها الدولة الطرف العناية الواجبة لحماية الحقوق الواردة في العهد في سياق النزاع الحالي.

قامت الحكومة بإنشاء لجنة للتحقيق في انتهاكات حقوق الانسان في اليمن (اللجنة الوطنية للتحقيق في ادعاءات انتهاكات حقوق الانسان) أنشئت هذه اللجنة بناءً على القرار الجمهوري رقم (140) الصادر من الرئيس اليمني عبدربه منصور هادي في العام 2012 وكانت قد حددت فترة عملها ستة أشهر، على أن يتم التمديد لها ستة أشهر أخرى فقط. إلا انه استمرت بعملها حتى الان، ثم أصدر رئيس الجمهورية قرارات لاحقة تقضي بتعديل بعض المواد في قرار إنشاء اللجنة وتمديد فترة عملها، تمثلت في القرارين الجمهوريين رقم (66) و (97) لسنة 2016، والقرار الجمهوري رقم (50) لسنة 2017، والقرار الجمهوري رقم (30) لسنة 2019، والقرار الجمهوري رقم (9) لسنة 2021 ، ويعاب على اللجنة أنها لجنة معينة وغير مختارة بحيادية مما يفقدها صفة الحيادية، كما أنها تتغاضى عن ذكر الانتهاكات التي تحدث في مناطق سيطرة الشرعية وهو ما يتنافى واساس تشكيلها.

كما أن القضاء والنيابة العسكرية متوقفة عن العمل منذ بداية العمل خصوصا في المناطق الجنوبية وهو ما يعيق اليات تقديم الشكاوي على الانتهاكات التي قد يكون الاطراف العسكرية طرفا بها.

إلا أنه من الناحية الاخرى بدأت الحكومة بالتعاون مع العديد من منظمات المجتمع المدني بالعديد من برامج التوعية والتدريب للمقاتلين وافراد الامن بما يتعلق باليات التعامل مع المدنيين والحقوق الانسانية وهو ما يعد تقدم لافت يستحق التشجيع والدعم.

4- يرجى تقديم معلومات عن تنفيذ خطة الدولة الطرف لإعمار المناطق والمباني والمرافق الأخرى، وبيان كيفية مراعاة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في استراتيجيات إعمار محددة. ويرجى بيان الكيفية التي يُتوخى بها إعادة بناء ما دُمر من مدارس ومرافق طبية وغيرها من البُنى التحتية العامة، بما في ذلك في المناطق التي لا تسيطر عليها الحكومة.

لم تنفذ الدولة أي برامج اعادة اعمار حتى الان وكافة البرامج التي تم تنفيذها فيما يخص اعادة الاعمار نفذت اما بجهود ذاتية لمنظمات دولية واقليمية (الصندوق الكويتي 5 مليون دولار) مستقلة أو بموارد مؤسسات ذاتية بدون وجود خطة واضحة للإعمار، اضافة لغياب أي بيانات رسمية بحجم الدمار الذي لحق للمباني والبنى التحتية، رغم الاعلان عن برنامج للإعمار بدعم من المملكة العربية السعودية والامارات بقيمة 400 مليون دولار ووجود مشروع برنامج اعادة الاعمار السعودي لليمن إلا أن أي من مشاريعه لم تنفذ بعد.

ولاتزال البنى التحتية الاساسية في البلد أما مدمرة بسبب الحرب أو بسبب الاهمال في ظل غياب جهود واضحة لسلطات الدولة المعنية.

■ باء- المسائل المتعلقة بالأحكام العامة للعهد (المواد 1-5)

الحق في حرية التصرّف بالثروات والموارد الطبيعية (المادة 1(2))

5- يرجى توضيح الكيفية التي تعتزم بها الدولة الطرف تحقيق توزيع أكثر إنصافاً للمنافع المتأتية من استغلال مواردها الطبيعية في مختلف أنحاء البلد.

قامت اليمن في عام 2017 بإقرار مشروع توزيع 20% من ثروات كل محافظة لحسابها بحيث تخصص لمشاريع التنمية وهو ما حقق جزء كبير من مطالب سكان المحافظات المنتجة للنفط كجزء مهم من مطالبهم بإعادة توزيع الثروة بما يضمن عدالة التوزيع ، وساعد هذه القرار على خلق نوع من التنمية المتوازنة لمحافظات مأرب وشبوة وحضرموت نتيجة لهذه الموارد والتي استطاعت من خلالها هذه المحافظات تنفيذ العديد من المشاريع في الجانب الخدمي (الا أنها لم تستغل الاستغلال الامثل) ، إلا أنه يعاب على الحكومة التأخير في دفع المخصصات المقرة وغياب اليات الشفافية في التنفيذ وعدم الاعلان عن حجم التحويلات المالية للمحافظات (ادراجها بالموازنة).

6- يرجى تقديم معلومات عن أثر التدابير المتخذة لتعزيز الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية والتصدي لتدهورها من أجل الحفاظ على سبل عيش المزارعين وصيادي الأسماك وغيرهم من العاملين في المناطق الريفية الذين يعتمدون على الموارد الطبيعية. ويرجى وصف الخطوات التي اتخذتها الدولة الطرف لتأمين ناقلة النفط "صافر" ونتائج ذلك. ويرجى تقديم مزيد من المعلومات عن أثر التدابير المتخذة لمعالجة ندرة المياه وعدم كفاية القدرة على إدارة النفايات في الدولة الطرف.

مازالت سياسات الدولة في مجال استغلال الموارد الطبيعية تعاني من سوء التخطيط وغياب الرقابة والتقييم بالإضافة إلا ان الصراع المستمر منذ 2015 ساهم في تدهور في اليات عمل الجهات ذات العلاقة ويتضح ذلك من خلال:

1- انخفاض الانتاج الزراعي في اليمن وخصوصا

الانتاج الزراعي للحبوب ، حيث كانت المساحة المحصولية للحبوب في البلاد، تصل حوالي 585,658 ألف هكتار مطلع العام 2015 لكنها تراجعت في عام 2019 لتصل إلى 528078 هكتار فقط علما أن المساحة المزروعة تتناقص باستمرار في ظل ازمة غذاء تضرب البلد.

2- انخفاض الانتاج السمكي (أظهرت أحدث البيانات التي نشرتها وزارة الثروة السمكية عام 2012، أن قطاع الأسماك ساهم بحوالي 3% من إجمالي الناتج المحلي، وشكل ثاني أكبر مصدر لإيرادات التصدير بعد النفط) حيث كان الانتاج اكثر من 200 الف طن ويصدر ما بين 40 إلى 50% منه وبقيمة بلغت 300 مليون دولار قبل الحرب ، وكان هذا القطاع يعمل به ما يقارب 500 الف شخص(سواء في الصيد أو الانشطة المرتبطة بها) يعيلون 1.7 مليون نسمة، لكن بعد الحرب انخفض حجم الإنتاج السمكي قرابة النصف، بينما تراجعت الصادرات إلى أقل من 70 ألف طن سنوياً منذ اندلاع الحرب، كما هجر العديد من الصيادين من المجتمعات الساحلية، بسبب الاشتباكات المسلحة في مناطقهم، وبالتالي خسروا مصدر رزقهم، كما أن أولئك الذين لم يُهجروا وظلوا في مناطقهم على طول سواحل البحر الأحمر من الحديدة إلى عدن، لم يتمكنوا من ممارسة عملهم بانتظام بسبب القتال وانعدام الأمن، اضافة إلى الارتفاع الكبير في اسعار الوقود.

3- لم تقم الدولة بأي مشاريع لاستغلال الطاقة المتجددة رغم توفر تمويل عبر القروض لتنفيذ مثل هذه المشاريع مثل مشروع كهرباء المخا بطاقة الرياح بقدرة 60 ميجا بتمويل من الاوبك والبنك الدول والصندوق الكويتي(اقر 2013)، إضافة لمشروع محطة الطاقة الشمسية بقدرة 120 ميجا بتمويل اماراتي في عدن.

4- مازال شح المياه هو الهاجس الاكبر ورغم بعض المشاريع الخجولة الممولة من دولة الامارات والكويت في مجال المياه إلا أن هذه المشاريع مازالت اقل مما يتطلبه الوضع خصوصا في المدن، اما في القرى فالوضع يختلف فهناك العديد من المشاريع المائية التي تم تنفيذها اما بدعم من مشروع الاشغال العامة أو الصندوق الكويتي أو الهلال الاحمر الاماراتي بالإضافة للعديد من المنظمات الدولية وهذا الامر ينطبق على الوضع في المناطق اليمنية كافة سواء تحت سيطرة الحكومة المعترف بها دوليا او حكومة الامر الواقع في صنعاء.

5- تعاني اليمن من نقص شديد في المياه وتعد من افقر الدول مائيا حيث يعاني عجزاً مائياً يصل إلى مليار ونصف مليار متر مكعب سنوياً، فيما أكثر من نصف السكان لا يحصلون على خدمات مياه مأمونة، أكثر من نصف احتياج السكان من المياه يتم تغطيته من موارد المياه الجوفية، ومعدل الهبوط السنوي لآبار المياه الجوفية يصل إلى حدود 7 أمتار"، وقد ساهم ارتفاع اسعار المشتقات في ارتفاع تكلفة استخراج المياه مما حد من قدرة المزارعين على الحصول على المياه اللازمة للزراعة ورفع تكلفة وجود مياه نقية للشرب للسكان، اضافة إلى الهدر الجاري في مياه السيولة المتدفقة في كثير من الاودية اليمنية والتي تهدر إلى البحر كل موسم جراء عدم تأهيل قنوات الري التقليدية.

6- فيما يخص الناقلة صافر بذلت الحكومة الجهود سواء على المستوى الدولي أو المحلي لمحاولة حل مشكلتها ومنع وقوع الكارثة وقد كانت أحدى أهم النقاط في كافة المشاورات بين الاطراف المتصارعة ولكن بسبب تصلف موقف الحوثيين فإن خطر وقوع الكارثة كبير جدا وهو ما ينذر بكارثة بيئية تمتد لعشرات السنين وهو ما يمكن أن يؤثر في الحياة البيئية البحرية غرب اليمن ويؤثر على القطاع السمكي فيها.

7- يرجى وصف التدابير التي اتخذتها الدولة الطرف للتخفيف من آثار إغلاق الموانئ والمطارات والطرق على حصول سكانها على المعونة الإنسانية، بما في ذلك كل ما هو ضروري من أغذية وأدوية ووقود. ويرجى إبلاغ اللجنة بالضمانات التي يمكن أن تقدمها الدولة الطرف فيما يتعلق بعدم التدخل في إيصال المعونة، بما في ذلك الموافقة السريعة على المشاريع، لضمان تلبية الاحتياجات الإنسانية للسكان على وجه السرعة وبصورة فعالة. وعلاوةً على ذلك، يرجى توضيح (أ) نطاق الإغاثة الإنسانية التي تشرف عليها الدولة الطرف وتغطيتها الجغرافية، بما في ذلك عن طريق اللجنة العليا للإغاثة؛ و(ب) مدى إمكانية تحديد الاحتياجات الإنسانية وتلبيتها عن طريق التنسيق الذي تقوم به اللجنة؛ و(ج) هل تتعاون اللجنة مع المجلس الأعلى لإدارة وتنسيق الشؤون الإنسانية والتعاون الدولي، وهي الوكالة الحوثية لتنسيق المساعدات. ويرجى تقديم مزيد من المعلومات عن الخطوات المتخذة لضمان قيام جميع الجهات الفاعلة المعنية بإيصال المعونة الإنسانية دون تمييز.

سعت الدولة للقيام بالعديد من التدابير فيما يخص ايصال المعونة وتسهيل وصولها للمستحقين وذلك من خلال:

1- الموافقة على فتح مطار صنعاء وميناء الحديدة ضمن شروط الهدنة .

2- تأجيل فرض الجمارك والضرائب على السلع المتوجهة لمناطق سيطرة حكومة الامر الواقع لمنع الازدواج الضريبي.

3- فتح المجال امام المنظمات الدولية لمواصلة عملها الانساني في مناطق سيطرة حكومة الامر الواقع في صنعاء.

إلا أن تلك الجهود شهدت بعض المعوقات :

1- استمرار فرض جبايات ضخمة على البضائع أيا كان هدفها (تجاري أو مساعدات انسانية) .

2- بدء الحكومة المعترف بها بعض اجراءات التضييق على منظمات المجتمع المدني والمنظمات الدولية تحت مسمى التدقيق والرقابة.

3- غياب خطة الاستجابة الانسانية لدى الحكومة، وغياب التنسيق بين الجهات العلاقة (الحكومة والجهات الدولية).

4- تحول الصراع بين الطرفين (الحكومة المعترف بها والحوثيين) إلى صراع مالي يتعلق بعمل المنظمات الدولية.

5- ارتفاع اسعار المشتقات النفطية مما ادى لارتفاع تكلفة النقل وبالتالي ارتفاع تكلفة الغذاء والدواء.

استخدام أقصى الموارد المتاحة (المادة 2(1))

8- لتقييم كيفية استخدام الدولة الطرف مواردها المتاحة إلى أقصى حد لإعمال الحقوق الواردة في العهد، يرجى تقديم معلومات، عن فترة السنوات العشر الأخيرة، بشأن: (أ) مستوى الإيرادات العامة؛ و(ب) نسبة الإيرادات العامة الممولة من الضرائب؛ و(ج) الإنفاق العام

كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي؛ و(د) نسبة الإنفاق العسكري والنسبة المخصصة للحقوق الاجتماعية، بما في ذلك العمل والضمان الاجتماعي والغذاء والسكن والمياه والصرف الصحي والصحة والتعليم والثقافة.

ويرجى أيضاً إبلاغ اللجنة بالوسائل الجديدة لتعبئة الموارد لتعويض الفائت من الإيرادات العامة منذ بداية النزاع، وبأي تطورات تتعلق باسترداد الأصول المسروقة، على النحو الوارد في مرسوم مجلس الوزراء رقم 126 لعام 2014 الذي يدعو إلى عقد دورة استثنائية لمناقشة مشروع قانون العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية ومشروع قانون استرداد الأموال المنهوبة.

منذ بداية الحرب في اليمن عام 2015 حتى الان لم تعلن اليمن عن موازناتها العامة إلا في عام 2018 و2022، (موازنة عام 2022 تم اعدادها في منتصف العام بالمخالفة للوائح اعداد الموازنة قبل بداية العام)،

ومع العلم أن الحكومة اقرت في بداية عام 2018 موازنة تقديرية بلغت 1.46 تريليون ريال مع توقعات بعجز في الموازنة يصل 30% فإننا نستطيع القول ان توقعات الايرادات بلغت 978 مليار ريال اي أن قيمة بند الاجور والمرتبات للعام 2018 بلغ 80% من حجم الايراد العام المتوقع لعام 2018 والذ يشكل ما نسبته 57% تقريبا من حجم الموازنة العامة ككل لعام 2018م، بينما موازنة 2022م بلغت 3 تريليون 645 مليار ريال وبعجز بلغ 401 مليار ريال اي ما نسبته 11% من حجم الموازنة.

- تشكيل اللجنة العليا للموارد المالية وتنمية الايرادات برئاسة نائب رئيس المجلس اللواء عيدروس الزبيدي منتصف اغسطس 2022 بهدف ضبط منظومة ادارة وتحصيل وتوريد الموارد العامة للبنك المركزي وفقا للقوانين السارية.

- رغم أن الحكومة لم تعلن بعد ونحن في عام 2023 عن بنود موازنة 2022 إلا أنه وبناء على التقارير الموجودة لدينا والدراسات يقدر حجم الضرائب من الموازنة العامة بنسبة 16.4% من الموازنة وبقيمة تقترب من 600 مليار ريال (تظل مساهمة الضرائب دون المستوى المطلوب نتيجة للتهرب الضريبي والتهريب الجمركي).

- يبلغ الانفاق العام المقدر بعام 2022 ما نسبته 14.4% من حجم الناتج المحلي الاجمالي .

- لا توجد احصائيات عن حجم الانفاق العسكري كما أن الحكومة عاجزة عن دفع مخصصات الضمان الاجتماعي.

- سعت الحكومة لتنسيق سياسات مشتركة بينها وبين السلطات المحلية لتحفيز حشد الموارد من بينها :

1-- توحيد السياسات الجمركية في المنافذ البرية والبحرية والجوية.

2-- رفع تعرفة الدولار الجمركي.

3-- رفع اسعار المشتقات النفطية وتحرير الاسعار.

4-- رفع اسعار التعرفة لاستهلاك الكهرباء.

إلا أن هذه الاجراءات مازالت ضعيفة ولم تحقق النتائج المرجوة منها، كما أنها ساهمت في زيادة العبء الاقتصادي على الاسر الفقيرة والهشة.

9- يرجى تقديم معلومات عن عملية اعتماد الدولة الطرف الميزانية العامة في ضوء عدم قدرة البرلمان على عقد دورات عادية، وعن النظام القائم للإشراف على تنفيذها. ويرجى أيضاً تقديم معلومات عما يلي:

(أ) آليات وإجراءات اتخاذ القرار في إدارة الدين العام والرقابة عليها؛

(ب) أثر التدابير المتخذة لمكافحة إساءة استخدام موظفي الدولة وزعماء القبائل للمستحقات الاجتماعية، وهي مسألة أثارتها اللجنة في ملاحظاتها الختامية السابقة (E/C.12/YEM/CO/2، الفقرة 16)؛

(ج) التحقيقات التي تجريها الدولة الطرف في تقارير الإثراء غير المشروع من خلال معاملات في المصرف المركزي تنطوي على التلاعب بأسعار الصرف الأجنبي؛

(د) التحقيقات التي أجريت في تقارير اختلاس موارد عامة في محافظات مأرب والمهرة وحضرموت ونتائجها.

بناء على اتفاقية الرياض الموقعة بين اطراف الحكومة المعترف بها، تم الدعوة لعقد جلسة لمجلس النواب بغرض اعتماد الموازنة ، لكن الموازنة حتى اليوم لم تقر بشكلها الرسمي حيث أن تشكيل لجنة الموازنة تم بالمخالفة للقانون من حيث موعد اقرارها حيث اقرت في منتصف العام المالي 2022، اضافة إلى ذلك لم يستطع البرلمان عقد أي جلسات داخل او خارج اليمن منذ جلسته 19 ابريل 2022م.

- فيما يخص الدين العام فقد خطى البنك المركزي بالتعاون مع وزارة المالية ووزارة التخطيط خطوات مهمة في هذا الجانب من خلال اقرار برنامج (الدمفاس) لمراقبة الديون وبتمويل من صندوق النقد الدولي وبدء تشغيله وبدء اعداد خطط مواجهة الديون وخلال العام 2022 بلغ قيمة المسدد من القروض واعبائها 45 مليون دولار مرتفعا عن 44 مليون دولار عام 2021م علما بان كثير من الدول والمنظمات المقرضة مددت فترة السماح أو الاعفاء من دفع اعباء الديون على اليمن بسبب ظروف الحرب.

- تم تشكيل لجنة مراقبة تدقيق من قبل الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة في الاختلالات في البنك المركزي إلا ان نتائجها لم تعلن للعلن.

- لم يتم اعلان أي نتائج تحقيقات بشأن الاختلاسات التي تمت في المحافظات.

- في محافظة المهرة يتدخل القضاء بالمخالفة للقانون لإقرار تدخلات غير قانونية لصالح السلطة المحلية في الاستيلاء على الموارد العامة.

عدم التمييز (المادة 2(2))

9- يرجى تقديم معلومات عن الخطوات المتخذة لجمع وتوليد بيانات مفصلة لتقييم الاحتياجات المتعلقة بالتمتع بالحقوق الواردة في العهد، وتحديد الفئات المحرومة والمهمشة ووضع السياسات والبرامج ذات الصلة. ويرجى بيان مدى تصدي سياسات الدولة الطرف واستراتيجياتها للتمييز ضد المهمشين فيما يتعلق بتمتعهم بالحقوق الواردة في العهد، بما في ذلك ظروف معيشتهم غير اللائقة وعدم حصولهم على عمل لائق.

أدى النزاع القائم إلى ارتفاع معدلات الانتهاكات التي يتعرض لها المهمشون في اليمن والذين

يبلغ عددهم بحسب بعض الاحصائيات أكثر من 3 مليون شخص في اليمن وبنسبة 12% من السكان.

حيث أن المهمشون هم الفئة الافقر والاضعف في المجتمع والذين كانوا يعيشون في مناطق تفتقر للخدمات فجاءت الحرب لتزيد من وضعهم سوء خصوصا مع نزوح عدد كبير منهم بعيدا عن مناطق الحرب ، وقد بدأت المليشيات الحوثية بعمليات تجنيد واسعة لهم للمشاركة في القتال الدائر وهو نفس الشيء لذي انتهجته الحكومة المعترف بها وإن كان بدرجة أقل.

ولم تقم أي من الحكومتين بأي إجراءات فعالة للحد من هذه الظاهرة أو اتخاذ أي اجراءات لا عادة ادماج هذه الفئة في المجتمع وهو نفس الشيء الذي أهملته المنظمات الدولية المنحة في مشاريعها المنفذة في اليمن فقد تم اغفال مشاريع دماج المهمشين في المجتمع.

■ جيم- المسائل المتعلقة بأحكام بعينها من العهد (المواد 15-6)

الحق في العمل (المادة 6)

11- يرجى تقديم معلومات، بما في ذلك بيانات إحصائية، عن أثر التدابير المتخذة لتقديم المساعدة والتعويض إلى من دمر النزاع سبل عيشهم، مثل الأراضي الزراعية والقوارب. ويرجى بوجه أعم تقديم معلومات عن أثر التدابير المتخذة لمعالجة فقدان العمل وسبل العيش بسبب النزاع. ويرجى توضيح التدابير التي تستهدف الشباب تحديداً.

لم تتخذ الدولة أي إجراءات في هذا الجانب، وتشير الاحصائيات الغير الرسمية إلى وصول معدلات البطالة في اليمن لمعدلات عالية تتراوح بين 65% و70% نتيجة للحرب حيث اغلقت الكثير من المصانع ونزح الكثير من المزارعين من مناطق النزاع والتماس وتوقف الكثير من الصيادين نتيجة للمعوقات المفروضة عليهم في بعض مناطق الاصطياد الساحلي.

الحق في التمتع بشروط عمل عادلة ومواتية (المادة 7)

12- يرجى إبلاغ اللجنة بكيفية تسوية المرتبات والمتأخرات في الإدارة المدنية، بما في ذلك مرتبات الموظفين المدنيين في المناطق التي لا تخضع للسيطرة الفعلية للحكومة بسبب النزاع، وذلك لضمان حقهم في ظروف عمل عادلة ومواتية وتقديم الخدمات العامة. ويرجى بيان التدابير التي اتخذتها الدولة الطرف لمعالجة مسألة عدم دفع المرتبات وتعويض نهاية الخدمة أو الفصل الجائر من الشركات الخاصة، وتقديم أمثلة على ذلك. ويرجى إبلاغ اللجنة بما إذا كانت الدولة الطرف قد اعتمدت حداً أدنى وطنياً للأجور واتخذت خطوات لحماية حقوق العمل للعاملين في الاقتصاد غير الرسمي.

نتيجة للصراع القائم بين طرفي الحرب وانتقال الصراع إلى الجانب الاقتصادي ، قامت حكومة الامر الواقع بوقف التعامل بالريال اليمني الجديد المطبوع من البنك المركزي في عدن في نهاية العام 2019م ، وهو ما ادى لتوقف صرف المرتبات للموظفين في مناطق سيطرة حكومة الامر الواقع حيث أن عدد الموظفين المدنيين الذين لم يتسلموا مرتباتهم منذ بداية العام 2017 والموجودين في مناطق سيطرة حكومة الامر الواقع في صنعاء (حسب كشوفات عام 2014) يبلغ 257 الف موظف ويبلغ حجم مرتباتهم الشهرية 19.275 مليار ريال يمني أي ما يعادل 15.420 مليون دولار شهريا أي 185 مليون دولار سنويا أي أن مرتباتهم المنقطعة منذ 2017 حتى بداية 2023 تبلغ ما يقرب من مليار وثلاثمائة مليون دولار ، وهذا لا يشمل مخصصات المتقاعدين في مناطق سيطرة حكومة الامر الواقع والذين يبلغ عددهم 40 الف متقاعد.

وقد بدأت الحكومة المعترف بها بإعادة صرف مرتبات المتقاعدين ابتدأ من ابريل 2020م بعد توقفها نتيجة لقرار سلطة الامر الواقع في صنعاء بوقف استخدام الطبعة الجديدة من الريال اليمني ، إلا أنه بسبب ارتفاع قيمة التحويلات النقدية بين مناطق سيطرة الحكومة الشرعية ومناطق سيطرة حكومة الامر الواقع تقريبا بنسبة 54% فإن مرتبات المتقاعدين في مناطق سيطرة حكومة الامر الواقع انخفضت بمقدار النصف.

كما أن الصراع بين أجنحة الحكومة المعترف بها امتد ليصل المؤسسة العامة للتأمينات والمعاشات مما أدى إلى تدخل القضاء للفصل في النزاع وهي الهيئة المعنية بإدارة المعاشات للعاملين في القطاع والخاص، علما بأن سيطرة الحكومة غير المعترف بها على ايرادات المعاشات في صنعاء ونهبها مما ادى لتوقف صرف المعاشات في مناطق سيطرتهم ، اضف إلى أن انهيار العملة في اليمن من 230 ريال عام 2015 إلى 1250 يناير 2023 أدى إلى انخفاض حجم القيمة الحقيقية للمرتبات والمعاشات إلى 20% من قيمتها في عام 2015 (القيمة الشرائية الحالية للأجور تشكل حوالي 20% عما كانت عليه قبل الحرب) ، ورغم إقرار الحكومة زيادة المرتبات والمعاشات بنسبة 30% خاضعة للضريبة عام 2019 إلا أن الزيادة لم تواكب حجم التضخم المتسارع في البلد بالإضافة أن هذه الزيادة لم تشمل العاملين في القطاع الخاص، كما أنها لم تشمل الموظفين في مناطق سيطرة حكومة الامر الواقع المنقطعة أصلا.

الحقوق النقابية (المادة 8)

13- يرجى تقديم معلومات محدّثة عن التقدم المحرز في تعديل قانون العمل لحماية منظمات العمال من أشكال تدخل أصحاب العمل وإتاحة إنشاء نقابات مستقلة واتحاداتها.

أدى الصراع السياسي بين الاطراف في مناطق سيطرة الحكومة المعترف بها إلى تشظي الحركات النقابية والعمالية لأهداف سياسية مما اضعف حضور هذه النقابات في العمل العام واقرار حقوق العمال.

الحق في الضمان الاجتماعي (المادة 9)

14- يرجى إبلاغ اللجنة بسياسات الضمان الاجتماعي التي لا تزال سارية وما إذا كانت استراتيجية الحماية الاجتماعية لا تزال معمولاً بها. ويرجى توضيح مضمون الاستراتيجية ونطاقها وتغطيتها الجغرافية والمستفيدين منها، وبيان مدى تصديها

لتعطل آليات الحماية الاجتماعية بسبب النزاع. ويرجى تقديم مزيد من التفاصيل عن تنفيذ البرنامج الانتقالي لتحقيق الاستقرار والتنمية من أجل توسيع نطاق المساعدة الاجتماعية النقدية المقدمة إلى أفقر الأسر من خلال صندوق الرعاية الاجتماعية، وكذلك التقدم المحرز نحو إعمال الحق في الضمان الاجتماعي بمساعدة من المانحين الثنائيين والدوليين.

. أنشئت شبكة الامان الاجتماعي، كمنظومة متكاملة من الصناديق الحكومية التمويلية والبرامج والاليات بهدف التخفيف من الاثار التقشفية، لتطبيق برنامج الاصلاح الاقتصادي والمالي الاداري ، وتأمين الحماية الاجتماعية لذوي الدخل المحدود، ووقاية المجتمع من خطر تنامي حالات الفقر، وحماية غير القادرين على الكسب، عبر تقديم الاعانات النقدية المباشرة، وتوفير البنية التحتية المادية الاجتماعية للمناطق المحرومة، وتوفير فرص العمل، من خلال تنفيذ المشروعات. إضافة إلى وضع آليات تمويل المشاريع الصغيرة والاصغر، المولدة للدخل، وفرص العمل، ودعم الانتاج الزراعي والسمكي، وتنمية القدرات بالتدريب وإعادة التأهيل.

بسبب النزاع فإن الكثير من هذه المؤسسات تشظت وانقسمت بين السلطتين المتنازعتين وبالتالي ضعف أدائها وفقدت الكثير من التمويل ،كما أنه باستثناء صندوق رعاية وتأهيل المعاقين ، فقد استولت سلطات الامر الواقع على كافة ارصدة وحسابات المتقاعدين المدنيين والعسكريين في سنتي الحرب الاولى.

ورغم ذلك استطاعت تلك المؤسسات وبدعم وتمويل دولي أن تعيد جزء كبير من نشاطها.

كما أن هناك الكثير من المشاريع في الجانب الاجتماعي وشبكات الامان والانفاق الاجتماعي تم تنفيذها في

الصندوق	تاريخ التأسيس	مجال الحماية
الصندوق الاجتماعي للتنمية	1997	الخدمات الاجتماعية والاقتصادية • التدريب • البنية التحتية الأساسية •الإقراض • مساعدات نقدية
مشروع الاشغال العامة	1997	مشاريع البنية التحتية الأساسية
صندوق دعم وتشجيع الانتاج الزراعي والسمكي	1993	• تقديم دعم مالي وفني للعاملين في المجال الزراعي والسمكي • تقديم القروض • مشاريع البنية التحتية الزراعية والسمكية
صندوق الرعاية الاجتماعية	1997	تقديم مساعدة مالية وتدريب للفئات (المعوقين الايتام المرأة التدي لا عائل لها الاسر التي فقدت رب الاسرة، الفقراء والمساكين والعاطلين عن العمل والمسنين
صندوق تمويل الصناعات والمنشآت الصغيرة	1990	تقديم قروض لصعار المستثمرين والمستثمرات
البرنامج الوطني لتنمية المجتمع والاسر المنتجة	1992	تدريب النساء الفقيرات
صندوق رعاية وتأهيل المعاقين	1999	رعاية وتأهيل المعاقين
المجلس الاعلى للامومة والطفولة	1991	رعاية ومناصرة الامومة والطفولة

اليمن من قبل المانحين حيث شملت تلك البرامج والمشاريع خلال السنوات الاخيرة:

1- مشروع التحويلات النقدية الطارئ- المنفذ من قبل اليونيسيف وبتمويل البنك الدولي.

2- مشروع الاستجابة الطارئة للازمة الانسانية – المنفذ من قبل برنامج الامم المتحدة الانمائي وتمويل البنك الدولي.

3- برنامج الحوالات النقدية والانسانية – ا ليو نيسيف .

4- برنامج الغذاء العالمي.

5- برنامج النقد مقابل العمل – تمويل البنك الدولي وتنفيذ برنامج الامم المتحدة الانمائي.

6- برنامج تعزيز القدرة على الصمود في الريف اليمني – تمويل الاتحاد الاوروبي – تنفيذ برنامج الامم المتحدة الانمائي والفاو ومنظمة العمل الدولية.

إلا أن هناك بعض الاشكاليات التي تعيق وصول هذه البرامج الى المستحقين أو أنها تحد من فعاليتها، منها:

1- تسبب اندلاع الحرب في اليمن في قيام صندوق الرعاية الاجتماعية بتعليق أعماله – وهو البرنامج الوطني الرائد في توفير الحماية الاجتماعية لحوالي 1,5 مليون حالة مستفيدة من خلال حوالات نقدية ربع سنوية غير مشروطة – وبالتالي إلغاء مساعدات حيوية كانت تقدم للفقراء والفئات الأكثر هشاشة. وقد ازداد تدهور حال هذه الأسر مع استمرار مواجهة اقتصاد البلاد لانكماش حاد بسبب الأزمة المالية والاقتصادية وتناقص السيولة النقدية.

2- تضارب البيانات والاسماء وتضارب أهداف البرامج المنفذة نتيجة غياب التنسيق المشترك بين كافة الجهات الحكومية والدولية فيما يخص احتياجات الاعانة والرعاية واسماء المستحقين.

3- غياب الدعم الحكومي سواء في من الحكومة المعترف بها أو حكومة الامر الواقع ومازالت المساعدات في هذا الجانب متحصلة من الاعانات والمنح والقروض الدولية.

4- لا زالت هذه البرامج والمشاريع محصورة في المناطق الاشد احتياجا من وجهة نظر الجهات المنفذة ولا تشمل كافة المناطق اليمنية.

حماية الأسرة والأطفال (المادة 10)

15-يرجى تقديم معلومات، بما في ذلك بيانات إحصائية سنوية، مصنفة حسب الجنس والفئة العمرية، عن نطاق عمل الأطفال وأي شكل آخر من أشكال الاستغلال الاقتصادي والاجتماعي للأطفال، بما في ذلك الزواج القسري والمبكر، في الدولة الطرف، وعن أثر الاستراتيجيات والبرامج الرامية إلى التصدي لها.

واجه أطفال اليمن أسوأ ما تمر به البلاد من ظروف ، اعداد الأطفال المنخرطين في أعمال شاقة، كالتجنيد والمشاركة في القتال، قد تضاعفت إلى أكثر من ثلاثة أضعاف ما كان عليه الوضع قبل سنة 2014، 70% من النازحين هم من الاطفال ، 1.4 مليون طفل يعملون في اليمن ، نحو 34.3% من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم ما بين 5 و17 عامًا يعملون ، ارتفع عدد الاطفال الذين لم يلتحقوا بالمدارس عام 2021 إلى 2 مليون طفل مرتفعا عن 890 الف طفل عام 2015م.
نتيجة للوضع الاقتصادي المتدهور وغياب السلطات الرسمية ارتفعت نسبة زواج الفتيات المبكر في اليمن (72.5% من الفتيات يتزوجن في سن مبكرة (دون سن 18)).

16- يرجى تقديم معلومات عن التدابير الملموسة التي اتخذتها الدولة الطرف لمنع استمرار تجنيد الأطفال في القوات المسلحة والجماعات المسلحة بالنظر إلى فشل الجهود المبذولة حتى الآن (أنشطة التوعية، والدورات التدريبية لفرق العمل، وتنفيذ خطة عمل عام 2014 لحماية الأطفال في النزاعات المسلحة) لحماية الأطفال من التجنيد. ويرجى أيضاً تقديم معلومات عن التدابير الملموسة المتخذة لضمان الإفراج الفوري عن الأطفال المجندين حالياً في القوات المسلحة لأي طرف من أطراف النزاع، وتوفير خدمات التعافي وإعادة الإدماج للأطفال الجنود السابقين. ويرجى بوجه خاص تقديم معلومات، بما في ذلك بيانات إحصائية، عن الجنود الأطفال السابقين الذين استفادوا من خدمات الدعم النفسي والطبي والاجتماعي.
قامت الحكومة الشرعية المعترف بها بإجراءات فاعلة لإعادة تأهيل الاطفال المجندين المأسورين في الحرب بالتعاون من مركز الملك سلمان للإغاثة ، وقد استفاد من هذا المشروع 560 طفل حتى بداية عام 2023م.
ومشروع اعادة تأهيل الأطفال المجندين والمتأثرين في النزاع المسلح باليمن، هو مشروع سعودي إنساني نوعي ، أنطلق من محافظة مأرب في سبتمبر 2017م، ويركز على تأهيل الأطفال المجندين والمتأثرين في النزاع المسلح وإعادتهم إلى حياتهم الطبيعية وتقديم الدعم الاجتماعي لهم، ويهدف المشروع إلى اعادة تأهيل عدد من الأطفال المجندين والمتأثرين في النزاع المسلح باليمن، من خال إدماجهم بالمجتمع وإلحاقهم بالمدارس ومتابعتهم، إضافة إلى تأهيلهم نفسيا واجتماعياً وإعداد دورات بهذا الخصوص لهم ولأسرهم، ليمارسوا حياتهم الطبيعية كأطفال.

الحق في مستوى معيشي كاف (المادة 11)
19- يرجى إبلاغ اللجنة بالتدابير المتخذة لمواجهة وتنظيم ارتفاع أسعار الأغذية والوقود لضمان بقاء السلع الأساسية والضرورية، بما فيها المواد الغذائية والمياه، متاحة للجميع وميسورة التكلفة، بما في ذلك لأكثر الفئات حرماناً وتهميشاً. ويرجى أيضاً إبلاغ اللجنة بالتدابير المتخذة للتعجيل في إعمار ما تضرر من البنى التحتية العامة والخاصة المستخدمة في إنتاج الأغذية وتخزينها وتوزيعها ومرافق المياه والصرف الصحي. ويرجى تقديم معلومات محددة عن التدابير المتخذة لمكافحة تفشي سوء التغذية والجوع والمجاعة بسبب النزاع.
مع استمرار الصراع إلى عامة التاسع، استمر معه تراجع قيمة الريال اليمني مقابل العملات الاجنبية إلى مستويات ومع قياسية متدنية جديدة أدت إلى زيادات كبيرة لأسعار المواد الغذائية وهوت بمزيد من السكان في براثن الفقر المدقع، تدهور سريع لظروف عامة الشعب اجتماعياً واقتصادياً وصحياً، والتي تفاقمت بسبب تعطُّل التجارة، والنقص الحاد لإمدادات الوقود، وتعطُّل العمليات الإنسانية وتناقصها، وأدى اشتداد العنف وتجزؤ سياسات الاقتصاد الكلي إلى زيادة الضغوط على الأوضاع الاقتصادية الهشة، ولمعرفة تكلفة الغذاء على ميزانية الاسرة اليمنية في المناطق تحت سيطرة الحكومة نبدأ أولاً بتحديد حجم سلة غذائية يمكن أنْ يشتريها المواطن في ظل التضخم المفرط للأسعار ، وفق كتلة الغذاء في اليمن، وبحكم أنَّ متوسط عدد أفراد الأسرة في اليمن يقدر بـ(7) أفراد، فإنَّ قيمة سلة غذائية تبعاً لكتلة الغذاء في اليمن هي (93000) الف ريال يمني لشهر نوفمبر2021، اقتصار السلة على اربع مكونات أساسية وهي:(السكر والدقيق الأبيض وحليب الأطفال) كمتوسط سعري لشهر ديسمبر 2021وجاء سعر السبلة لمبلغ (125040)الف ريال يمني يفوق بكثير متوسط الأجور والمرتبات في المناطق المحررة، الذي يصل بالمتوسط 90 الف ريال يمني، وهكذا فإنَّ المواطن كمستهلك يستغني عن سلع كثيرة هامة من قائمة مشترياته وفق دخلة المحدود، وعلى صحته الجسدية والنفسية سواء المواطن البالغ أو الطفل الرضيع، تعكسها مؤشرات التنمية البشرية في اليمن المتدنية، وافرزت الحرب تقليص الطبقة المتوسطة .
ومن التدابير والإجراءات التي سعت الحكومة الى وضعها:
- لجأت لتأمين احتياطيات البنك المركزي اليمني بالعملة الصعبة لتأمين العملة الصعبة بتلقي دعم من السعودية بمبلغ 3 مليار دولار امريكي حتى مطلع عام 2018 لدعم السلع الأساسية.
- أحدث توريد الوديعة السعودية بمبلغ 2 مليار في 2018 ومن سابق بواحد مليار دولار الى حساب البنك المركزي اليمني – عدن اثرا ملموسا في تعزيز استقرار أسعار الصرف ولو بشكل مؤقت في حينها والذي ينعكس على استقرار نسبي بمتوسط أسعار المستهلك في المناطق التي تحت سيطرة الحكومة.
- توجيه التمويلات الخارجية نحو الجوانب التنموية ومنها الدعم 400 مليون دولار كمسار سريع لدعم مشروعات البنية التحتية، كذلك توجيه الدعم المقدم من مؤسسة التمويل الدولية والبنك الدولي والبرنامج الإنمائي UNDP ضمن مشروع المرونة المؤسسية الاقتصادية SIERY عبر مشروع الاشغال العامة.

21- يرجى تقديم معلومات عن أثر التدابير المتخذة لتوفير سبل العيش والسكن والتعليم للمشردين داخلياً. ويرجى إبلاغ اللجنة بالتدابير المتخذة لتيسير عودتهم الطوعية الآمنة والمستدامة إلى مجتمعاتهم الأصلية وتوفير حلول دائمة تمكّنهم من التمتع بالحقوق الواردة في العهد، لا سيما فيما يتعلق بالسكن والعمل والرعاية الصحية والتعليم. ويرجى

تقديم مزيد من المعلومات عن الآليات المعمول بها لضمان رد الأراضي والممتلكات إلى المشردين داخلياً أو تعويضهم عنها. وفي هذا الصدد، يرجى تقديم معلومات عن التقدم المحرز في تنفيذ التوصيات الصادرة عن مؤتمر الحوار الوطني فيما يتعلق برد الممتلكات، بما في ذلك إعادة الأراضي المستولى عليها واستعادة الممتلكات المصادرة والتعويض عنها.

افرزت الحرب ما يقارب 4.1مليون نازح داخليا يعانون اشد أنواع الحرمان في مخيمات النزوح في ظل غياب استراتيجية وطنية واضحة لمعالجة مشكلة النزوح وما ترتب عنها من مآسي لتلك الفئات المهمشة، ولقد تضمنت السياسة الوطنية لمعالجة النزوح حق النازحين باستعادة حقوقهم والحصول على العدالة ولكن لم يعمل بها بعد.

ومن ضمن التدابير التي اتخذتها الحكومة في هذا الجانب:

- انشاء الوحدة التنفيذية لإدارة مخيمات النازحين، وإقرار السياسية وطنية لمعالجة النزوح.
- تم اعتماد مشاريع سبل العيش في خطة الاستجابة الإنسانية 2023 .
- تم تقديم مشاريع سبل العيش لعدد (2326) اسرة نازحة خلال النصف الأول من 2022.
- تم توفير سكن للنازحين من خلال توفير المأوى لعدد (84304) اسرة نازحة في المخيمات خلال العام 2022، وتوفير بدل المأوى الطارئ الى المأوى الانتقالي.
- عملت الحكومة على توفير أراضي آمنة وملائمة لإقامة المخيمات حيث وفرت 646 موقع منها 214 موقع بحيازة قانونية.
- اما فيما يخص التعليم تم استيعاب 406755 طالب نازح في المدارس الحكومية.
- تسهيل تسجيل الطلاب الذين فقدوا وثائقهم اثناء النزوح واستخراج الوثائق الدراسية المطلوبة.
- انشاء 67 مدرسة مؤقتة داخل المخيمات التي لا تتواجد بالقرب من المدارس.

الحق في الصحة الجسمية والعقلية (المادة 12)

24- يرجى إبلاغ اللجنة بالتدابير المتخذة لاحتواء انتشار مرض فيروس كورونا (كوفيد19-) في البلد، والأدوات والأساليب المستخدمة لرصد انتشار المرض، والخدمات المقدمة للمرضى والمجتمعات المتضررة. ويرجى توضيح كيفية ضمان توفير معدات الحماية الشخصية للعاملين الصحيين والقدرات الكافية للمرافق الصحية حتى لا يُرفض المرضى أو يُرفض علاجهم.

نتيجة للظروف الاقتصادية الصعبة التي تعيشها الدولة سواء بسبب النزاع والحرب أو ما ترتب على جائحة كورونا فأن الدولة لم تستطع تمويل برامجها الصحية بكنها استطاعت التنسيق مع المانحين لإيجاد برامج لمواجهة الجائحة ومن بينها منحة المؤسسة الدولية للتنمية (البنك الدولي) ومنظمة الصحة العالمية لمشروع التصدي لجائحة (COVID-19) في اليمن بقيمة 26.9 مليون دولار ومنحة مركز الملك سلمان بقيمة 20 مليون دولار، وبنك التنمية الاسلامي بقيمة 20 مليون دولار.

ووفقاً للتقارير الرسمية للجنة بلغت حالات الإصابة في اليمن 2069 حالة حتى تاريخ 23 نوفمبر 2020 وتماثلت للشفاء 1378 حالة بنسبة بلغت 66.6% من اجمالي الإصابات. بينما بلغت حالات الوفاة حتى تاريخه 604 حالة وفاة بنسبة وفاة عالية بلغت 29.2% من إجمالي الحالات، بينما بلغت الحالات النشطة 87 حالة بنسبة 4%.

ومقارنة بالنسب العالمية نجد أن حالات الإصابة بالفيروس عالمياً بلغت 56,250,270 حالة بلغت حالات الشفاء 39,165,517 حالة بنسبة 69.6% بينما حالات الوفاة بلغت 1,349,399 حالة بنسبة 2.3%.

نلاحظ أن نسبة الوفيات من الإصابة بالفيروس في اليمن تماثل أكثر من 12 ضعف النسبة العالمية وهو ما يوضح مدى تدهور الوضع الصحي وخطورته في اليمن.

الحق في التعليم (المادتان 13 و14)

27- يرجى تقديم معلومات عن أثر التدابير المتخذة لضمان الممارسة الفعلية للحق في التعليم، بما في ذلك حق الفتيات، ومواجهة الاتجاه المتصاعد للتسرب من المدارس منذ بداية النزاع، لا سيما نتيجة لتجنيد الأطفال في القوات المسلحة، والتحاق الأطفال بسوق العمل غير الرسمي، وزواج الفتيات قبل بلوغ السن القانونية. ويرجى وصف الخطط المعمول بها لضمان استمرار التعليم والحصول عليه في حالات تضرر المدارس أو إغلاقها بسبب جائحة كوفيد19-. ويرجى تقديم مزيد من المعلومات عن التدابير المتخذة لضمان سلامة الطلاب والمعلمين وموظفي قطاع التعليم، والوصول إلى المدارس والمرافق التعليمية. ويرجى بوجه خاص إبلاغ اللجنة بعدد وأماكن مرافق الرعاية الصحية والمدارس التي لا يزال يستخدمها أي طرف في النزاع لأغراض عسكرية، وعدد الأهداف العسكرية الموجودة بالقرب من المرافق التعليمية.

يعتبر القطاع التعليمي في اليمن من اكثر القطاعات التي تضررت بالحرب واثرت على الاطفال بشكل مباشر بالإضافة للقطاع الصحي، فطرفي الصراع لم يضعوا حدودا لتجنيب المدارس والمنشآت التعليمية اضرار الصراع ، فأصبحت بعض المدارس مراكز لإدارة العمليات الحربية أو مخازن للسلاح (مدرسة سبأ (المقر الحالي لمحور تعز)، ومدرسة عمر المختار، ومدرسة بلال، ومدرسة الصمود للمكفوفين، ومدرسة النور، كل هذه المنشآت التعليمية مغلقة في تعز بسبب التواجد العسكري فيها)، مما جعلها عرضة للتدمير والقصف ، كما ان المدارس التي تهدمت كليًا أو جزئيًا ومع عدم قدرة السلطات المحلية على ترميمها وعدم وجود بدائل امام الطلاب جعلت الكثير من الاهالي يعيدون افتتاحها على حالها مما يعرض الطلاب والمعلمين لخطر تهدم هذه المباني في ظل عدم وجود بديل.

ليس ذلك فقط بل أن هناك مدارس تستخدم لأغراض إنسانية كمراكز للأسر النازحة التي تقطعت بها السبل ولم تجد بديلًا يواري عوزها سوى هذه المدارس.

وتعدى الانتهاك في القطاع التعليمي ذلك ليصل للأطفال انفسهم من خلال عمليات

التجنيد في القوات المسلحة حيث يتواجد 12054 طفل تم تجنيدهم ضمن صفوف المقاتلين الحوثيين في الجبهات الامامية (بعض الأطفال تم أخذهم من داخل الفصول الدراسية وقد خضعوا لعمليات تدريب تفوق قدراتهم البدنية والعقلية) (تقرير فريق الخبراء الأممي، الصادر في يناير 2022، كشف عن مقتل 2000 طفل جندتهم ميليشيا الحوثي في أقل من سنتين).

كما أنه بسبب النزوح الكبير الذي شهدته اليمن نتيجة للصراع(اكثر من 4 مليون نازح داخليا) فإن الكثير من الاسر عجزت عن توفير فرص تعليمية لأطفالها أما نتيجة للوضع الاقتصادي أو لغياب مؤسسات تعليمية في مخيمات النازحين خصوصا في مأرب ولحج، وكانت الفتيات هن الاكثر تضررا من ذلك، أضف إلى ذلك ارتفاع معدل التسرب من المدارس نتيجة لتزايد الفقر وتحول الكثير من الاطفال لسوق العمل بهدف الحصول على اموال تساعد اسرهم على المعيشة.

28- وفيما يتعلق بالتوصيات السابقة للجنة (E/C.12/YEM/CO/2، الفقرة 30)، يرجى تقديم معلومات عن نتائج التدابير المتخذة للقضاء على الأمية والتخفيف من أسبابها.

لم تتخذ الحكومة أي إجراءات في هذا الجانب.

الحقوق الثقافية (المادة 15)

29- يرجى تقديم معلومات ملموسة ومفصلة عن الهجمات التي شُنت على مواقع ثقافية منذ أن قدمت الدولة الطرف تقريرها الأخير. ويرجى إبلاغ اللجنة عن كيفية مسح ورصد عمليات تدمير المواقع الثقافية في سياق النزاع، والخطوات المتخذة لحماية المواقع الثقافية من المزيد من الهجمات والنهب. ويرجى أيضاً إبلاغ اللجنة بالتدابير المتخذة لمنع الاتجار بالأعيان الثقافية المنهوبة وتحديد هوية الجناة ومقاضاتهم ومعاقبتهم.

نتيجة للحرب تدمرت او تضررت أكثر من 2916 مدرسة وهو ما يشكل 17% من حجم المدارس في اليمن، أضافة إلى الهجمات وعمليات التفجير التي شملت المساجد والمعاهد الدينية من قبل الحوثيين، كما قامت الجماعات المسلحة المتشددة بتدمير العديد من المواقع الاثرية الدينية في مناطق الساحل الغربي ولحج، بالإضافة الى الاعتداءات التي شملت المناطق الاثرية والتاريخية في محافظة عدن مثل صهاريج عدن ومعبد جبن وقلعة صيرة وكنيسة حافون مقبرة الانجليز وقصف صنعاء القديمة.

ولم تقم الحكومة بأي اجراءات حول ذلك حتى الان.، واغلب عمليات الرصد تتم من قبل المنظمات المحلية والدولية وذلك بسبب صعوبة وصول الدولة لمناطق سيطرة الطرف الاخر.

30- يرجى تقديم معلومات عن كيفية إدماج الحقوق الثقافية لمختلف الفئات التي يتكون منها سكان الدولة الطرف في عمليات الإعمار والعدالة الانتقالية في مرحلة ما بعد النزاع. ويرجى إبلاغ اللجنة بالخطوات التي اتخذتها الدولة الطرف لضمان الإعمال الكامل للحقوق الثقافية من جانب مختلف قطاعات السكان، بما في ذلك الخطوات اللازمة لحفظ الثقافة والعلم وتطويرهما ونشرهما.

إن اقرار مبدأ تحويل النظام وشكل الدولة في اليمن من النظام البسيط إلى النظام المركب بإقرار النظام لفدرالي كانت أحد أهم اهدافه هو التوزيع العادل للثروة والسلطة وضمان حقوق الاقليات وادماج المواطنين بمختلف فئاتهم في عملية إدارة الدولة بما يضمن مشاركة الجميع ويضمن ادماج كافة الثقافات في المجتمع في النسيج الوطني ، وقد كانت اتفاقية الرياض وما تلاها من اعادة رسم لشكل الحكم في اليمن من تقسيم المجلس الرئاسي الحاكم ابريل 2022 وتوزيع المقاعد يصب في نفس الاتجاه بحيث يضمن المشاركة العادلة للجميع.

وقد عزز ذلك من خلال اقرار تشكيل حكومة مناصفة بين الجنوب والشمال ومن كافة الاطياف السياسية ، تبعها تشكيل هيئة للمصالحة من ضمن هيئة الرئاسة، وايضا لجنة تفاوض لإقرار السلام في اليمن مكونة من كافة التشكيلات والمكونات السياسية في مناطق سيطرة الحكومة المعترف بها.

إضافة إلا ذلك سعت الحكومة لمنح السلطات المحلية صلاحيات واسعة في ادارة مناطقها ومن ضمن هذه الصلاحيات صلاحيات الادارة الثقافية للموروث الثقافي لأبناء المحافظات بحيث يساهم ذلك بإدماجهم بشكل اكبر في المجتمع ويضمن حقوقهم.

■ التوصيات والمقترحات:

التوصيات والمقترحات للحكومة المعترف بها:

1- على الحكومة استكمال التزاماتها للوفاء بتعهداتها فيما يخص حقوق المواطنين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

2- على الحكومة اعادة تشكيل اولوياتها بحيث تقر خطط انعاش اقتصادية تهدف لتحسين مستوى معيشة المواطنين وحشد الموارد المحلية ومحاولة اطلاق برنامج اصلاح اقتصادي ومكافحة الفساد من خلال تفعيل اجهزة الرقابة والمحاسبة، واقرار خطط لتشغيل الشباب والعمل على تخفيض البطالة بالشراكة مع المجتمع الدولي .

3- تنفيذ وتفعيل مخرجات اتفاق الرياض ابريل 2022على كافة المحاور الذي حددتها لما لذلك من اثار ايجابية مرتقبة على الوضع الاقتصادي والاجتماعي والامني.

4- اقرار قانون الحوكمة في المؤسسات الحكومية .

5- تنفيذ قانون حق الحصول على المعلومات واستكمال اجراءات اقراره.

6- التزام الحكومة بتقديم موازنة سنوية وفقا للوائح القانونية وفقا للمدد المحددة في الدستور (تأخذ الحسبان الظروف التي تمر بها البلد بفعل الازمة والحرب والحاجة الملحة لموازنة غير عادية).

7- اعادة تفعيل ايرادات الصناديق المتعلقة بالضمان والحماية الاجتماعية (شبكة الضمان الاجتماعي) وتجنيبها الصراع العسكري .

8- الحرص على ازالة العقبات أمام نقل البضائع والسكان بين المناطق بهدف تخفيض تكلفة النقل واسعار السلع لما له من أثار

ايجابية على تحسن سبل المعيشة والحرص على ازالة أي معوقات أو جبايات خارج اطار القانون.

9- تسهيل عمل منظمات المجتمع المدني المحلية والدولية والحرص على التنسيق المشترك وتوحيد الجهود بما يصب في مصلحة السكان.

10- اقرار خطة احتياجات انسانية وخطة إغاثة سنوية .

11- توسيع عمليات الحشد والمناصرة والتوعية بقضايا تجنيد الاطفال واقرار انشاء هيئة حماية الطفل والحدث تتحمل مسؤولية مراقبة التزامات البلد فيما يخص انتهاكات الطفولة بالتعاون مع اتحاد نساء اليمن.

12- ايقاف عمليات التجنيد التي تستهدف الاطفال ومعاقبة مرتكبيها.

13- اقرار وتنفيذ قانون لمواجهة زواج القاصرات وفرض عقوبات على ذلك مع اقرار خطة توعية مجتمعية شاملة.

14- تجنيب مؤسسات القطاع الصحي والتعليمي من الصراع والزام القوات العسكرية بإخلاء المؤسسات التعليمية والصحية التي تتمركز فيها.

15- اقرار برنامج واضح لإعادة الاعمار مزمن يهدف إلى اعادة اعمار ما تدمر.

16- اقرار قانون التعويضات وجبر الضرر كجزء من برنامج العدالة الانتقالية لتعويض من تعرضوا للانتهاكات خلال الحرب وتعويض من فقدوا اموالهم واعمالهم وممتلكاتهم .

17- فتح المجال أمام الصيادين لمزاولة مهنتهم وضمان حرية عملهم وازالة العقبات أمامهم، مع اقرار برامج دعم وتشجيع اقتصادي..

18- على الدولة اقرار خطة عملية لاستدامة الموارد الطبيعية واستغلال الطاقة النظيفة .

19- نوصي ان تتم عمليات اعادة الاعمار وفقا للتجارب الناجحة في الدول التي مرت بمراحل حروب واضطرابات مثل تجربة رواندا وان تتم عمليات اعادة الاعمار من خلال شراكة محلية من مساهمة القطاع الخاص والمجتمع المدني والدولي وان تؤسس هيئات وصناديق مالية مستقلة عن سلطات الدولة الرسمية.

20- تحديث قاعدة بيانات الرعاية الاجتماعية (الصندوق الاجتماعي) والاعتماد عليها كمنطلق لتحديد الاحتياجات في خطة الاستجابة.

التوصيات والمقترحات للمنظمات والدول المانحة:

1- ضرورة ايقاف الحرب فورا وتحقيق سلام عادل ومستدام وبإشراف الامم المتحدة كخطوة اولى باتجاه تطبيع العلاقات وارساء الاسس الفعلية لإرساء الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية حسب العهد الدولي الخاص ، من خلال الضغط على طرفي النزاع لتقديم تنازلات واجراءات بناء الثقة بين الطرفين.

2- الضغط على سلطات الامر الواقع في صنعاء والحكومة اليمنية لتنفيذ اتفاق استكهولم واعادة ايداع المبالغ المتحصلة من ايرادات ميناء الحديدة في الحساب الخاص بالمرتبات بالبنك المركزي بهدف صرف مرتبات الموظفين في مناطق سيطرتها.

3- الزام حكومة الامر الواقع باستخدام ايرادات الاتصالات والضرائب وايرادات ميناء الحديدة لدفع مرتبات الموظفين في مناطق سيطرتها.

4- الزام المليشيات الحوثية بإيقاف استهداف موانئ تصدير النفط لما له من اضرار اقتصادية على المواطنين .

5- نوصي الجهات المانحة التي تقدم المعونات الغذائية ان تعيد النظر بتحويلها الى معونات مالية مباشرة ومن الاهمية بمكان تحويل المساعدات الى مساعدات تنموية عبر اقامة مشاريع مدرة للدخل وتنمية الشعور لدى الفئات الهشة بأهمية الاعتماد على الذات في تدبير سبل العيش المستدام.

6- نحث المنظمات الناشطة في مجالات الاغاثة الانسانية العاجلة والمساعدات الانسانية بكل انواعها على ضرورة التنسيق مع الحكومة المعترف بها دوليا في مجالات تحديد الأولويات (خطة الاستجابة الانسانية) وحصر المحتاجين وتوزيع المعونات واشراك المجتمع المدني في اعداد الخطط.

7- ضرورة تنفيذ اتفاقية (هيبيك) الخاصة بإعفاء الدول الفقيرة والافقر من الديون حيث أن حجم الديون يثقل كاهل الموازنة التي تعاني اساسا من ارتفاع حجم العجز وعجز الميزان التجاري بمقدار 2 مليار دولار.

8- ضرورة حشد الموارد الدولية لتنفيذ خطة استجابة اقتصادية تنموية دولية تستهدف البنى التحتية اليمنية وتعمل على امتصاص البطالة .

9- اقرار عملية الحفاظ على البيئة وحمايتها واقرار مشروع الاستدامة البيئية واقرار دعم مشاريع الطاقة النظيفة واستدامة الموارد الطبيعية من خلال تقديم منح وقروض ميسرة في هذا الاتجاه وادماجها ايضا في مشاريع الاستجابة للأعوام القادمة.

10- الاستفادة منح الصندوق الاخضر الخاص بتغير المناخ لمواجهة اثار هذه التغيرات وادماجها في خطة الاستجابة.

11- الضغط على المليشيات الحوثية لتنفيذ مشروع صيانة الناقلة صافر .

12- الضغط على طرفي النزاع من أجل فتح خطوط النقل الداخلية وازالة الالغام والحواجز من الطرق.

المصادر:
1- مكتب تنسيق الشؤون الانسانية (OCHA)، وثيقة النظرة العامة للاحتياجات الانسانية اليمن، صدر في فبراير 2021م.
2- نشرة المستجدات الاقتصادية والاجتماعية في اليمن العدد (36) اغسطس 2018م، وزارة التخطيط والتعاون الدولي اليمن.
3- Human Development Report 2015 - 2019 (HDR), UNDP
4- تحليل رصد أسعار المستهلك لأهم السلع الغذائية لمحافظة عدن، شهر ديسمبر 2021م، مقال منشور في مجلة الرابطة الاقتصادية الالكترونية، العدد صفر، اليمن، 2021

مصفوفة الإجراءات المخطط تنفيذها خلال عام 2023 ضمن محاور البرنامج

البيان	طبيعة الإصلاح/ الإجراء	موقف التنفيذ خلال الربع الأول 2023	ملاحظات	المنجز حتى نهاية الربع الثاني 2023	مخطط تنفيذه	
					الربع الثالث 2023	الربع الرابع 2023
محور تعزيز قطاع مالية الحكومة				تتم تعبئته من السلطات اليمنية		
تعزيز وتحسين الإيرادات الضريبية والجمركية ورفع كفاءة التحصيل	- تحصيل كافة العوائد الجمركية والضريبية على جميع واردات المشتقات النفطية من جميع المنافذ، مع ضمان توريد الإيرادات المَحصّلة إلى البنك المركزي.	نُفّذ	-			
	- تحديث البيانات المتعلقة بالقيم الجمركية للسلع المستوردة.	نُفّذ	-			
	- إعادة تفعيل وبناء قدرات وحدة الصكوك المتوافقة مع الشريعة بما يمكن من إصدار صكوك إسلامية قصيرة وطويلة الأجل.	لم يُنفّذ	-			
	- استكمال جهود إصدار أذون خزانة وسندات حكومية وصكوك إسلامية عبر منصة (Refinitiv) الإلكترونية بغرض فتح الاكتتاب للجمهور والمؤسسات المصرفية.	لم يُنفّذ	-			
تطوير إدارة الدين العام	- تعزيز عملية إعداد إحصاءات الدين العام الداخلي والخارجي وتركيب نظام تقني لإحصاءات الدين العام وتدريب الفنيين المختصين على إداراته والعمل به.	نُفّذ	- نشاط مستمر خلال فترة البرنامج.			
محور تعزيز القطاع المالي والمصرفي						
التحكم في المعروض النقدي	- تقليص استدانة الحكومة من البنك المركزي بوضع سقف لهذه الاستدانة وفق القوانين والتشريعات النافذة، مع الاستمرار في ضبط الإصدار النقدي والالتزام بتمويل عجز الموازنة من مصادر غير تضخمية.	نُفّذ جزئياً	- تم معالجة الرصيد المتراكم لحساب الحكومة المكشوف من خلال إصدار سند حكومي طويل الأجل. - تم وضع سقف للسحب على المكشوف من البنك المركزي.			
	- تفعيل أدوات السياسة النقدية والعمل على اتخاذ السياسات اللازمة لتقليص حجم السيولة.	نُفّذ جزئياً				
	- تفعيل أدوات الدين العام في سحب جزء من المعروض النقدي، واستخدام أدوات الدين الداخلي (ودائع الوكالة، وشهادات الإيداع) في التمويل من المصارف التجارية.	نُفّذ جزئياً	- يجري التجهيز لإصدار سندات			
	- تحويل مرتبات القطاع العام عبر البنوك من خلال حسابات بنكية للعاملين في القطاع العام بما يدعم عودة الدورة النقدية للبنوك.	نُفّذ جزئياً	- تم إعداد خطة عمل لرقمنه دفع المرتبات الحكومية عبر البنوك التجارية. - سيتم العمل عليه خلال الفترة المتبقية من عام 2023.			
الاستمرار في الحفاظ على استقرار سعر الصرف للعملة الوطنية والعمل على إذابة الفجوة بين أسعار الصرف	- الاستمرار في تطبيق نظام مزادات بيع وشراء العملات الأجنبية عبر منصة (Refinitiv)، الذي بدأ البنك المركزي في تطبيقه في شهر نوفمبر من عام 2021، بما يَحسّن فعالية وكفاءة استخدام النقد الأجنبي في مواجهة الاحتياجات الملحة.	نُفّذ	- نشاط مستمر خلال فترة البرنامج.			
	- استمرار البنك المركزي في سداد حصص المحافظات المصدرة للنفط الخام بالريال اليمني عوضاً عن الدولار الأمريكي والتزامه بتغطية أي التزامات خارجية لتلك المحافظات بالعملة الصعبة.	نُفّذ	- نشاط مستمر خلال فترة البرنامج.			

البيان	طبيعة الإصلاح/ الإجراء	موقف التنفيذ خلال الربع الأول 2023	ملاحظات	المنجز حتى نهاية الربع الثاني 2023	مخطط تنفيذه	
					الربع الثالث 2023	الربع الرابع 2023
محور تعزيز القطاع المالي والمصرفي				تتم تعبئته من السلطات اليمنية		
تقوية الرقابة المصرفية	- تطوير آلية للمصارفة عبر البنوك خاصة بالمشتقات النفطية والعمل بها، من أجل الاستمرار في تقليل الضغط على سوق صرف العملات الأجنبية من قبل موردي المشتقات النفطية.	لم يُنفّذ	- نشاط مستمر خلال فترة البرنامج.			
	- تقليص قائمة السلع غير الضرورية المستوردة من خلال: o إلغاء نسب الإهلاك للسيارات المستوردة من عام 2010 وما دون، واخضاعها لكامل الرسوم. o منع استيراد قطع الغيار المستعملة للسيارات والمعدات والآلات. o النظر في أية آليات أخرى لتعزيز هذا التوجه.	لم يُنفّذ	- نشاط مستمر خلال فترة البرنامج.			
	- تعزيز الشفافية والمساءلة في تخصيص موارد النقد الأجنبي المحدودة، وزيادة المشاركة في المزادات من خلال توسيع نطاق استخدامات النقد الأجنبي.	لم يُنفّذ	- نشاط مستمر خلال فترة البرنامج.			
	- تطوير التعليمات واللوائح المنظمة لإصدار تراخيص البنوك، وبنوك ومؤسسات التمويل الأصغر.	نُفّذ				
	- تطوير وتحديث دليل التفتيش الميداني على البنوك بالتركيز على المخاطر.	نُفّذ				
	- تطوير دليل التفتيش الميداني على منشآت وشركات الصرافة.	نُفّذ	- نشاط مستمر خلال فترة البرنامج.			
	- إصدار التعليمات الملزمة بتطبيق المعيار الدولي رقم (9) لإعداد التقارير الدولية وتأهيل كادر قطاع الرقابة.	نُفّذ جزئياً	- سيتم العمل على إصدار التعليمات خلال النصف الثاني من عام 2023.			
	- تطوير التعليمات والمتطلبات والتجهيزات الفنية والتقنية اللازمة في الأنظمة الآلية للبنوك بما فيها متطلبات حماية الأنظمة وقواعد البيانات وبما يعزز الأمن السبراني ويضمن الاستفادة من التقنيات الحديثة في تقديم الخدمات المصرفية.	نُفّذ جزئياً	- أصدرت تعليمات تضمنت المتطلبات والتجهيزات الفنية والتقنية في الأنظمة الآلية للبنوك. - سيتم العمل على تطويرها خلال النصف الثاني من عام 2023.			
	- استصدار تعليمات واضحة وشفافة لاختيار كبار المسؤولين في البنوك.	لم يُنفّذ	- ضمن خطة عام 2024.			
	- استكمال العمل على هيكلة قطاع الرقابة والنظر في استحداث إدارة عامة لتراخيص البنوك والمؤسسات المالية.	نُفّذ	-			
	- التوجه لتطبيق معايير بازل III من خلال البدء بعقد ورش عمل تعريفية وحث البنوك على الاستعداد للبدء بتطبيق معايير بازل III وصولاً للتطبيق الإلزامي.	نُفّذ جزئياً	- تم عقد ورش عمل تعريفية. - ان مخططاً البدء في التنفيذ عام 2024.			
	- تعزيز الرقابة المصرفية من خلال استكمال أعمال الربط الشبكي لمراقبة حركة البيع والشراء للعملات الأجنبية في البنوك وشركات الصرافة والحصول على كافة البيانات والمعلومات عن حركة السوق آلياً وبما يؤدي إلى إحكام الرقابة على سوق الصرف ومنع المضاربة.	نُفّذ جزئياً	- تم إجراء الربط الشبكي لمعظم شركات ومنشآت الصرافة. - سيتم استكمال الربط الشبكي للبقية خلال الأشهر القادمة من عام 2023.			
	- استمرار التفتيش الميداني والمكتبي للتأكد من تطبيق أنظمة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لدى القطاع المصرفي، وتطبيق العقوبات المالية والإدارية على المخالفين.	نُفّذ	-- نشاط مستمر خلال فترة البرنامج.			
	- استمرار عقد الورش التدريبية لرفع كفاءة مسئولي إدارات الامتثال وضباط الاتصال.	نُفّذ	--- نشاط مستمر خلال فترة البرنامج.			

تعزيز منظومة رقابة غسل الأموال في القطاع المصرفي	- رفع كفاءة موظفي وحدة جمع المعلومات المالية المسئولين عن عملية التفتيش وكذلك موظفي قطاع الرقابة في البنك المركزي وتعزيز القدرات وفق المعايير الدولية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.	نُفّذ	- -- نشاط مستمر خلال فترة البرنامج.			
	- تحديث دليل حوكمة البنوك الصادر في عام 2014 بما يتلاءم مع التطورات في معايير الحوكمة وفق أفضل الممارسات الدولية.	لم يُنفّذ	- ضمن خطة عام 2024.			
	- وضع خطة عمل لتنفيذ إصلاحات مؤسسية في مجالات الحوكمة والرقابة المصرفية والرقابة الداخلية والحسابات والمراجعة الخارجية في البنك المركزي بناءً على نتائج مشروع التقييم المالي للبنك المركزي الذي يجريه البنك الدولي.	نُفّذ	- هناك حاجة لدعم فني في هذا الجانب.			
	- إعداد دليل للالتزام ودليل للحوكمة يُطبّق على كبار المسؤولين في القطاع المصرفي.	نُفّذ	- ضمن خطة عام 2024.			
تعزيز الشمول المالي والتحول المالي الرقمي وتمويل المشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة	- تشجيع البنوك على تخصيص نسبة من محفظة الإقراض للمشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر، من خلال إصدار التعليمات الملزمة بذلك، مع منح حوافز للبنوك التي تمنح قروض للشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة أو إقراض المؤسسات التي تقدم الإقراض الصغير.	لم يُنفّذ	- ضمن خطة النصف الثاني من عام 2023.			
	- وضع تعريف وطني للمؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.	لم يُنفّذ	- ضمن خطة النصف الثاني من عام 2023.			
	- استكمال الترخيص لبنوك التمويل الأصغر.	نُفّذ	-			
	- تطوير التعليمات المنظمة لعمل الوكيل المصرفي بما يسمح للبنوك الوصول للمناطق الريفية والبعيدة، والتي ليس من المجدي للبنوك فتح فروع فيها وبالتالي يمكنهم الوصول إليها عبر الوكيل المصرفي.	نُفّذ جزئياً	- تم إعداد الضوابط اللازمة لعمل وكيل الحوالة.			
	- تحفيز بنوك التمويل الأصغر على إنشاء صندوق لضمان قروض الشركات ومنشآت التمويل الأصغر.	لم يُنفّذ	- ضمن خطة عام 2024.			
	- إعداد الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي.	لم يُنفّذ	-			
	- تفعيل مركز الإعلام والتثقيف المصرفي، وتزويده بالخبرات والتجهيزات الفنية، ليتمكّن من القيام بالدور المناط به.	نُفّذ جزئياً	- تم تطوير استراتيجية الاعلام والتواصل للبنك المركزي. - سيتم العمل على تفعيل مركز الاعلام والتثقيف المصرفي بشكل كامل خلال الأشهر اللاحقة.			
	- النظر في تعديل وتطوير التعليمات المنظمة لإصدار النقود الإلكترونية.	نُفّذ جزئياً	- كان مخططاً تنفيذه في عام 2024.			
	- تطوير وتعديل التعليمات المنظمة لخدمات النقود الإلكترونية عبر الهاتف المحمول بما يمكن من السماح للمؤسسات المالية غير البنكية من تقديم خدمات النقود الإلكترونية.	نُفّذ جزئياً	- كان مخططاً تنفيذه في عام 2024.			
	- إصدار التعليمات المنظمة لمشغلي ومزودي خدمات الدفع الإلكتروني بما يمكن من السماح بإنشاء وتشغيل مؤسسات مالية متخصصة في تشغيل وتقديم خدمات الدفع الإلكتروني والتي يمكن استخدامها كذلك في تنفيذ المدفوعات الحكومية.	نُفّذ	- كان مخططاً تنفيذه في عام 2024.			
	- تطوير اللوائح والتعليمات الخاصة بحماية المستهلك للخدمات المالية.	نُفّذ جزئياً	- كان مخططاً تنفيذه في عام 2024.			
	- تطوير دليل التفتيش الميداني على منشآت وشركات الصرافة.	نُفّذ	- نشاط مستمر خلال فترة البرنامج.			
محور تعزيز دور القطاع الخاص وتحسين مناخ الأعمال						
	- تفعيل قانون الاستثمار.	لم يُنفّذ	-يجري التنسيق للتنفيذ.			
	- إعادة تفعيل الهيئة العامة للاستثمار كجهاز حكومي يتولى وضع المبادرات والخطط لتشجيع الاستثمارات.	لم يُنفّذ	-يجري التنسيق للتنفيذ.			
	- تسهيل إجراءات منح التراخيص لقطاع الأعمال واستحداث نظام النافذة الواحدة.	لم يُنفّذ	-يجري التنسيق للتنفيذ.			

الإدارة غير المستدامة لقطاع النفط والغاز في اليمن

معلومات وارقام عن احتياطيات النفط والغاز في اليمن

د.عبدالغني عبدالله جغمان
خبير جيولوجي واستشاري في تنمية الموارد الطبيعية

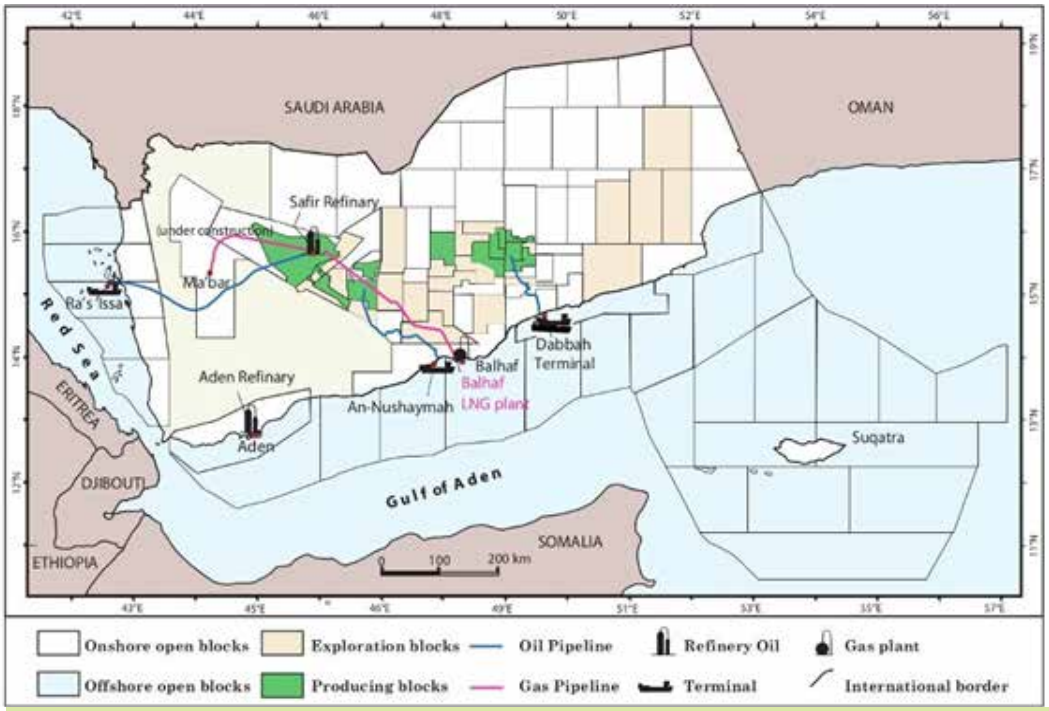

شكل رقم 1 خريطة توضح القطاعات النفطية والبنية التحتية للقطاع النفطي في اليمن (المصدر: مصطفى السروري 2016)

■ في دراسة اعدها الدكتور عبدالغني جغمان الخبير الجيولوجي المعروف وضح ان الحكومات المتعاقبة قامت بإنتاج ما نسبته 90% ان احتياطيات اليمن المثبتة والتي تزيد عن 3 مليارات برميل من النفط الخام و 18 تريليون قدم مكعب من الغاز ، وفقا لهيئة النفط اليمنية. وهذا هو السبب في دخول اليمن في مرحلة الفوضى والصراع على الموارد والى اليوم.

■ ا. الانتاج النفطي:

لم يكن اليمن أبدا منتجا رئيسيا للنفط مقارنة بالمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة المجاورتين، ولكنه يقع على ممرات الشحن الدولية الرئيسية، بلغ إنتاج النفط ذروته عند 440 ألف برميل يوميا في عام 2001 لكنه انهار منذ ذلك الحين نتيجة لنضوج الحقول ونقص الاستثمار والحرب التي خلفت مئات الآلاف من القتلى.

دخلت اليمن في عالم النفط في صيف عام 1984 بعد أن أعلنت شركة هنت للنفط عن أول اكتشاف تجاري للنفط في اليمن (حقل ألف). أنتج بئر ألف #1 ما معدله 8000 برميل يوميا (BOPD). تم العثور على النفط في بلوك 18 مأرب. بعد ذلك ، التنقيب عن النفط المتتالية في الحقول الأخرى. وصلوا إلى أكثر من 14 حقلا للنفط والغاز. ثم تم تطوير القطاعات من خلال بناء البنى السطحية وبناء خط أنابيب إلى البحر الأحمر.

كما اشار الى تطور منحنى الانتاج اليومي للنفط في اليمن حيث بلغ قمة الانتاج النفطي في اليمن في عامي 2001-2002 حيث وصل الانتاج اليومي الى 439 الف برميل في اليوم .. تلى ذلك تناقص حاد يعود لعده اسباب فنية وادارية، حيث لم تتمكن الشركات النفطية من إستكشاف حقول نفطية جديدة تعوض النقص الحاصل في الاحتياطيات النفطية، وكذا كان سوء ادارة المكامن واستنز افها بشكل غير فني سبب اخرادى الى زيادة نسبة المياه المصاحبة وتسبب في ضعف الضغوط المكمنية مما نتج عنه تناقص حاد الذي وصل الى ما نسبته 80% في عام 2014 حيث بلغ الانتاج النفطي ما يقارب من 142 الف برميل.

في فترة الحرب تم استعادة الانتاج من حقول المسيلة في يوليو 2016، و قطاع العقلة في يونيو 2018 و قطاع مالك في اكتوبر 2019، وعاد الانتاج بتموسط 70 الف برميل في اليوم خلال السنوات الاخيرة، وفي مايو 2022 تم اجراء الضخ التجريبي لخط الانبوب الجديد الذي ربط حقول جنة بمنشأت قطاع عياذ وتم ضخ 20 الف برميل في اليوم. في اكتوبر 2022 تم توقف تصدير النفط نهائيا بسبب استهداف الحوثي لمينائي الضبة والنشيمة الواقعان على خليج عدن و الى اليوم الانتاج متوقف عدى عن 2000 برميل ترسل يوميا

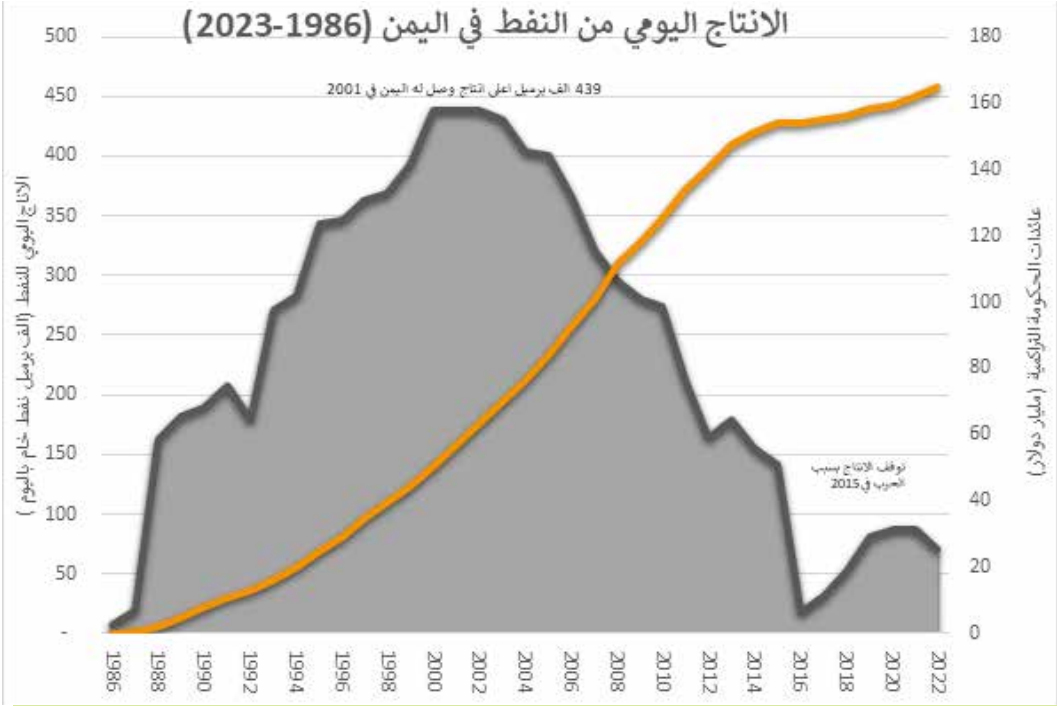

شكل رقم 2 مخطط يوضح الانتاج اليومي من النفط في اليمن خلال الفترة (1986-2023)

الى عدن لتشغيل محطة بترومسيلة لتوليد الكهرباء.

■ القطاعات المنتجة حاليا:

بعد توقف اغلب القطاعات بسبب الحرب عادت ستة قطاعات للانتاج، وفي نهاية عام 2022 كان معدل الانتاج بحسب الجدول التالي

بلغت عائدات مبيعات النفط الخام خلال الفترة -2015 اكتوبر 2022 ما يتجاوز 8.3 مليار دولار بحسب بيانات وزارة النفط والبنك المركزي بعدن .

القطاع	الشركة	الانتاج اليومي	ملاحظات
18 مارب	شركة صافر	20000	منها 10000 تذهب لمصفاة مارب
14 المسيلة - حضرموت	شركة بترومسيلة	35000	تصدر من ميناء الضبة - الشحر
5 جنة - شبوة	شركة بترومسيلة	20000	بدء الضخ التجريبي في منتصف 2022
S2 العقلة - شبوة	شركة OMV	5400	معروض للبيع
9 مالك - حضرموت	شركة كالفالي (اوكتافيا)	4500	تم نقل ملكيته لشركة اوكتافيا
4 عياذ - شبوة	الشركة اليمنية للاستثمارات النفطية	100	قطاع غير مجدي اقتصاديا
اجمالي الانتاج اليومي		85000 خمسة وثمانين الف برميل في اليوم	

السنة	الصادرات النفطية / مليون دولار	نسبة الصادرات النفطية
2015	1643	80%
2016	248	23%
2017	599.3	60%
2018	914.5	70%
2019	710.5	60%
2021	1418	75%
2022	1722	78%
الإجمالي	8.3 مليار دولار خلال (2015-2022)	

■ II. الاحتياطيات النفطية

خلال الاعمال الاستكشافية والانتاجية في اكثر من 105 قطاع نفطي تم اثبات وجود احتياطيات متواضعة مقارنة بالدول المجاورة لنا، حيث تم اكتشاف النفط في (5) قطاعات في حوض مارب وشبوة السبعتين ، وكذا في (8) قطاعات في حوض المسيلة وسيئون من اجمالي (13) حوضا رسوبيا عملت فيها 25 شركة استشكافية خلال التسعينيات والالفينيات محاولة لاكتشاف النفط ولكنها لم توفق وغادرت اليمن بعد اندلاع الحرب في 2015م.

وهنا نوضح حجم الاحتياطيات النفطية المثبتة (مليون برميل) في اليمن بحسب هيئة استكشاف و انتاج النفط وموقع وزارة النفط، فإننا نجد ان كميات النفط المنتج تتجاوز 85% ولم يتبقى الا القليل تتصارع عليه القوى السياسية حالياً.

المخزون النفطي مليون برميل 1P	الاحتياطي النفطي المثبت مليون برميل	الانتاج التراكمي الى اليوم / مليون برميل	الاحتياطي المتبقي مليون برميل
7,921	3,512	3,111	401
		معامل الاستخراج RF	نسبة النفط المتبقي
		89%	13%

■ III. الاحتياطيات الغازية:

بحسب النظام البترولي للاحواض الرسوبية تختلف نوعية النفط والغاز المنتج وكمياته وكذا جودته .. لذا نجد ان الاحتياطيات الغازية تتواجد بنسبة كبيرة في حوض السبعتين (شبوة – مارب) حيث يتركز فيها ما نسبته 85% من الاحتياطيات الغازية في اليمن ولهذا تم عمل مشروع الغاز المسال من حقول صافر ومد انبوب الى منشأة تسييل الغاز الطبيعي في بلحاف، كما ان الغاز المنزلي ينتج فقط من حقول صافر في قطاع (18).

يعتبر قطاع (18) النفطي في مأرب من أهم القطاعات النفطية والغازية حيث يعتبر أحد أكبر القطاعات النفطية مساحة وثاني اكبر القطاعات انتاجاً للنفط واكبرها انتاجاً للغاز كونه يحتوى على احتياطيات هائلة من الغاز، تزيد عن 14 تريليون قدم مكعب من الغاز، في 1988 بدء انتاج الغاز بكميات متزايدة، هذا وقد أحرقت شركة هنت الأمريكية الكثير من الغاز المصاحب للنفط في الهواء لسنوات عدة قبل البدء في اعادة حقنه، عندها بدأت الحكومة في البحث عن كيفية استغلال هذا المورد الطبيعي الهام من خلال انشاء الشركة اليمنية للغاز الطبيعي المسال في 1995.

حسب الاتفاقيات السابقة، تم تسليم كميات كبيرة من الغاز الى مشروع الغاز

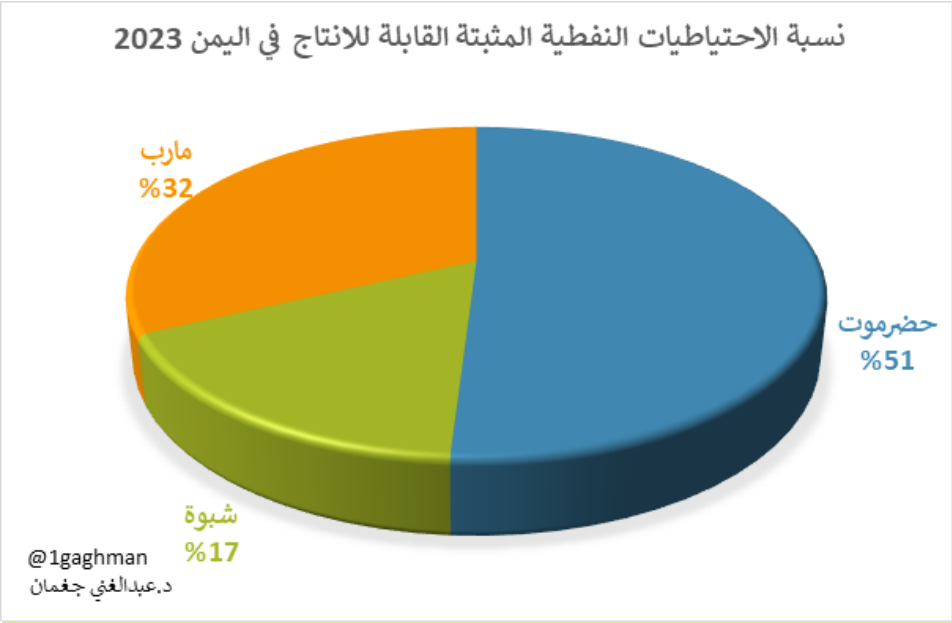

شكل رقم 3 نسبة الاحتياطيات النفطية المثبتة القابلة للانتاج في اليمن

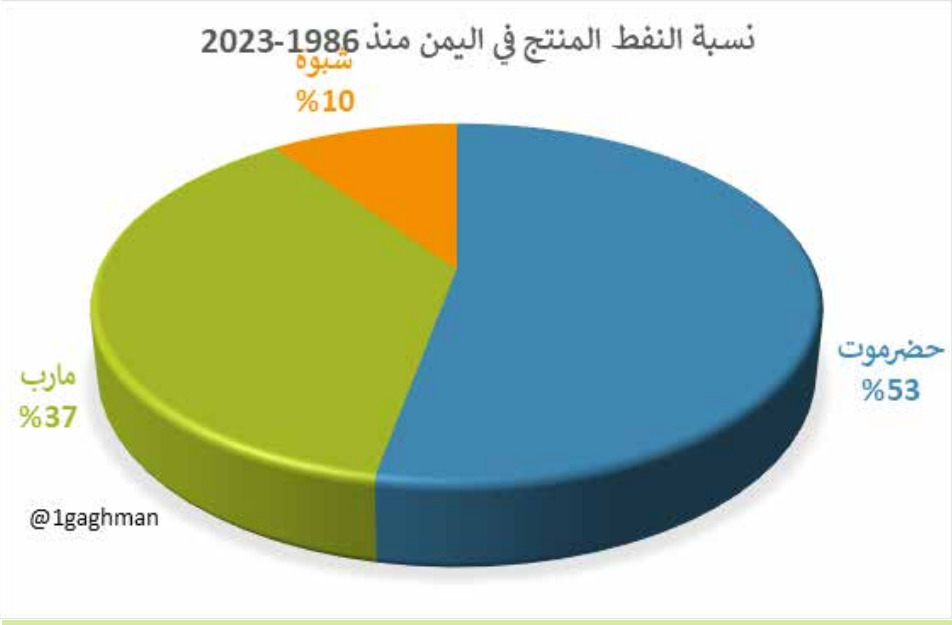

شكل رقم 4 نسبة النفط المنتج من محافظات اليمن منذ 1986-2023

المسال حسب ما خطط له الشركاء الاجانب، بعائدات بسيطة لم تتجاوز 1.2 مليار دولار خلال ست سنوات من الانتاج، وبدون الاهتمام بتعظيم الاستفادة من موارد البلاد النفطية والغازية معاً بالشكل الانسب، الامر الذي ترتب عليه شل مقدرة شركة صافر على الإستمرار في حقن الغاز البديل في الحقول الكبيرة المنتجة للنفط وبالتالي حصول تناقص حاد وسريع في معدل إنتاج النفط، حيث اثبتت الدراسات ان هنالك خسائر واضرار اقتصادية كبيرة على البلاد من هذا المشروع قد تصل الى 100 مليار دولار خلال عمر المشروع في حال عدم توجيهه لصالح بناء اقتصاد البلاد الوطني.

وفي الختام .. نقول ان ملف النفط والطاقة في اليمن لم يدار بشكل مناسب عبر الحكومات المتعاقبة ولم تبنى للبلاد بنية تحتية مناسبة ولم تطور قطاعات اقتصادية اخرى في فترة الوفرة النفطية والعائدات المليارية..

والمحزن في الامر هو التوجه لتصدير النفط الخام وعدم ارساله الى مصفاة عدن وبيعه للمواطن بسعر مناسب كونه منتج محلي .. وحتى في توليد الطاقة الكهربائية التي نستورد كل ما نحتاجة من الخارج. وكذا الامر بالنسبة للغاز الطبيعي وحتى الغاز المنزلي .. حيث يتم تصدير الغاز بأسعار بخسه، حيث اتضح إن عائدات اليمن من مشروع الغاز ما نسبته 5% والتي بلغت بحدود مليار دولار خلال ست سنوات من التصدير في المقابل حصد الشركاء الاجانب على صافي ربح 12 مليار دولار من مشروع الغاز المسال.

وهنا نوصي بضرورة اعادة تقييم الاحتياطيات الغازية (غاز مصاحب او غاز حر)، وعمل استراتيجيات فنية وهندسية لزيادة استكشاف وانتاج الغاز في البلاد وبناء عليها يجب التالي:

• توسعة معامل الغاز المنزلي في (صافر ومارب على الاقل ثلاثة اضعاف لتحقيق الاكتفاء الذاتي

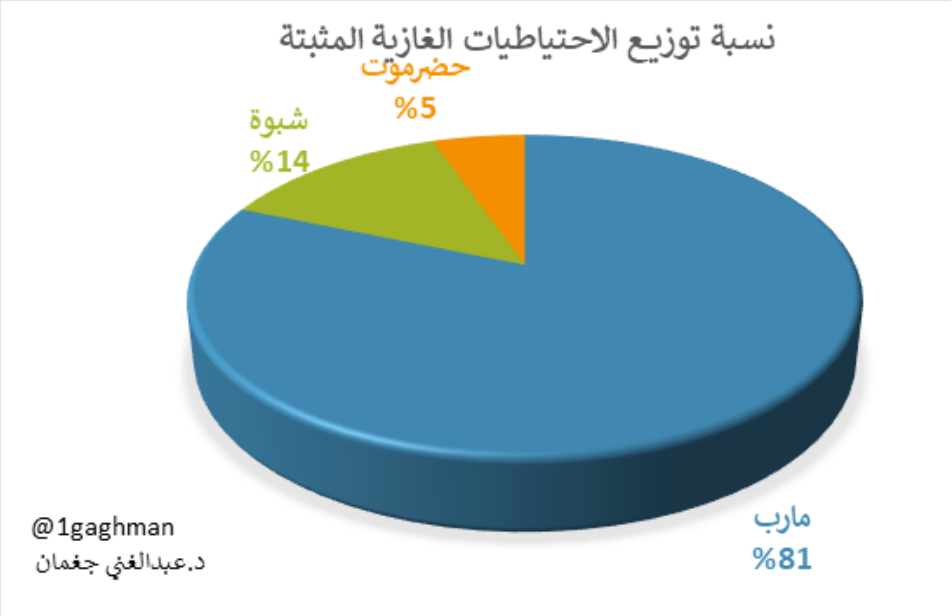

شكل رقم 6 نسبة توزيع الاحتياطيات الغازية في اليمن

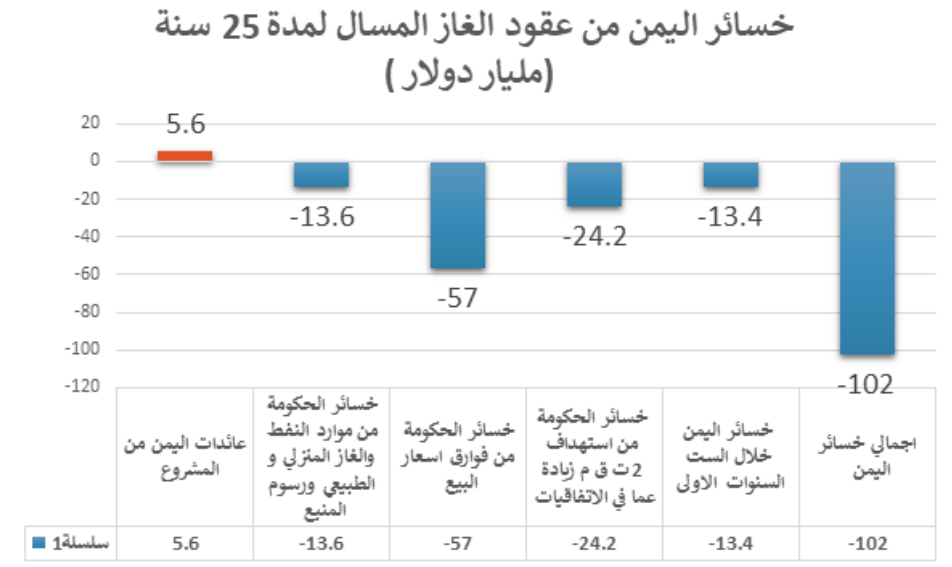

شكل رقم 8 خسائر اليمن الاقتصادية من مشروع الغاز الطبيعي المسال (المصدر: شركة اولتارا للدراسات الاستشارية)

• استكمال انشاء محطة مارب الغازية رقم (2) و(3)

• عمل محطة مركزية كبرى على الاقل (3000 ميجا وات) في بلحاف يتم تغذيتها من خط انبوب الغاز الواصل من صافر الى بلحاف و عمل شبكة كهربائية تخدم كل المدن الساحلية الممتدة على شواطئ خليج عدن من قشن والى عدن.

• بناء معامل لاستخلاص الغاز المنزلي في بلحاف لتغذية سكان المحافظات الجنوبية بالغاز المنزلي

• تقييم الاحتياطيات الغازية في قطاعات شبوة واتخاذ قرار سريع، إما بربطها بخط انبوب تصدير الغاز المسال الى بلحاف، او بناء محطات كهروغازية صغيرة في حقول العقلة و عسيلان و شرق الحجر بجوار الحقول التي فيها نسب من الغاز المصاحب لتغطية المناطق السكنية المجاورة لها على غرار محطة خريز في وادي حضرموت.

• انشاء مصانع للصناعات البتروكيماوية والتي تعتمد على الغاز كمدخلات للانتاج لتقليل فاتورة الاستيراد.

وبعد استكمال تلبية متطلبات المواطن والعمل على توفير ابسط الخدمات من غاز منزلي وكهرباء، عندها يمكن التفكير في تصدير اي كميات فائضة، مالم فباطن الارض خير لثروات اليمن من ظاهرها.

اليمن.. والصراع الخفي

د. حسين الملعسي
رئيس مؤسسة الرابطة الاقتصادية

■ تعد اليمن واحدة من أفقر دول العالم على الاطلاق وتحتل مركزا متأخرا للغاية في مؤشرات التنمية الاقتصادية والإنسانية عالميا.

ان اليمن ليست فقيرة بالموارد وبالتالي فإن الأزمة الاقتصادية ليست بسبب ضعف الموارد ولكن السبب هو سوء استخدام الموارد وبسبب الحرب الدائرة والتي هي في الاساس صراع على الموارد.

■ ان اطالة امد الحرب الى تسع سنوات قد افسحت المجال واسعا وبدون عوائق للتدخلات الخارجية المباشرة او بالوكالة وهي واحدة من علامات للصراع على الموارد وعلى الرقم من توقف العمليات العسكرية الا ان الساحة تشهد صراعا خفيا شديدا للغاية بين عدة قوى محلية واقليمية ودولية لتقاسم الموارد وحفظ المصالح والنفوذ على حساب البلد، وبعد الفشل في حسم الصراع عسكريا تجري استعدادات واسعة لحسم الحرب عن طريق الاستحواذ على الموارد الاقتصادية والمناطق الإستراتيجية المهمة في البلاد.

إن أهم الموارد الاقتصادية في البلاد هي موارد النفط والغاز ومن ثم فإن الاستيلاء على الموارد الاقتصادية هو الهدف الأول والأخير للنزاع الدائر في البلاد منذ أمد بعيد.

تشكل الموارد الطبيعية النفط والغاز أهم موارد البلاد المالية، وبحسب المعلومات في عام ٢٠١٤م كانت نسبة قيم الصادرات من هذا القطاع ٩٠٪ من إجمالي قيمة الصادرات ، كما ساهم هذا القطاع بنسبة تتراوح بين ٣٠ - ٤٠ ٪ تقريبا في تكوين المنتوج الوطني الإجمالي ، كما شكلت الإيرادات النفطية لفترة ما قبل الحرب حوالي ٧٠٪ من إجمالي إيرادات الموازنة العامة للدولة ، وبشكل عام فإن قطاع النفط والغاز يعد أهم روافد البلاد من العملة الصعبة اللازمة لتغطية الاحتياطات الخارجية من النقد الأجنبي وتمويل الواردات السلعية وعاملا مهما لدعم استقرار سعر صرف العملة المحلية، ويشكل هذا القطاع إلى جانب الموارد الطبيعية المعدنية كالذهب وغيرها موارد ذات أهمية إستراتيجية تدر أموالا طائلة للبلد الفقير.

وبسبب الحرب الدائرة فقد انخفض إنتاج وتصدير النفط والغاز بنسبة كبيرة ثم توقف نهائيا منذ نهاية

العام 2022 بفعل هجمات مسيرة على موانئ تصدير النفط وتهديدات للشركات المنتجة وسفن التصدير وبناء عليه تعاني حكومة عدن ازمة اقتصادية حادة بسبب أزمة المالية العامة للدولة وقد يتسبب ذلك في وقف تأدية الحكومة لوظائفها بشكل كامل في حال عدم الحصول على مساعدات خارجية وقد تصل الامور الى وقف الإنفاق على الخدمات العامة والاجور والمرتبات و توقف الإنفاق الاستثماري وفشل عام للدولة قد يؤدي الى انهيارها ، مما يدل على محورية الصراع على الموارد الاقتصادية كهدف نهائي للصراع الدائر في البلاد.

ان موقع اليمن الجغرافي هو ايضا محل صراع خفي محلي واقليمي ودولي بشكل مباشر او عبر وكلاء ويبدو ذلك جليا من خلال الصراع على الموانئ والممرات الدولية وبخاصة موانئ تصدير النفط والغاز، وهي موانئ راس عيسى جنوب البحر الأحمر وميناءي الشحر وبلحاف بالإضافة الى صراع حول التحكم في موانئ البلاد الاخرى ذات الاهمية الاستراتيجية تجاريا.

وهناك صراع آخر، وهو الصراع المحتدم والمتمثل في سعي المتنافسين للاستيلاء على المطارات والجزر والممرات، حيث تمتلك البلاد حوالي ١٢٨ جزيرة على طول سواحل البلاد البالغة حوالي ٢٠٠٠ كيلو متر، كما يشمل الصراع بين المتحاربين صراعا قويا للاستيلاء على مضيق باب المندب ذي الأهمية الإستراتيجية عالميا.

كما أن الصراع مستميت على تقاسم الموارد المالية الشحيحة من مصادرها المختلفة مشروعة وغير مشروعة كالجمارك والضرائب وغيرها من الجبايات والرسوم بأنواعها قانونية وغير قانونية، والصراع يمتد للاستحواذ على الموارد المالية للمؤسسات الإيرادية المنتشرة على طول البلاد وعرضها كالاتصالات.

هذا ويلاحظ أن العمليات العسكرية قد هدأت نسبيا في الحدود المتاخمة للمناطق الغنية بالموارد الاقتصادية، وكذا المناطق الجغرافية ذات الأهمية الإستراتيجية والحدود الدولية للبلد لحساسية هذه المناطق وأهميتها كمناطق تماس لمصالح أطراف محلية وإقليمية ودولية خاصة مصالح الشركات والدول الغربية.

إن الهدف النهائي للمتحاربين هو الاستيلاء على مناطق الثروات الطبيعية والمناطق الإستراتيجية وحدود الدولة، ولخطورة الحرب على تلك المناطق نلاحظ توقف الحرب على بعد مسافات محدودة من تلك المناطق الغنية بالموارد أو ذات الأهمية الجيواستراتيجية لحساسية الحرب في تلك المناطق بسبب اهتمام الإقليم والعالم ببقائها تحت سيطرة الحكومة الشرعية خوفا من استغلال تلك الموارد لأهداف عدائية تضر بالأمن والسلم الإقليمي والدولي ومصالح الدول والشركات العاملة في البلاد.

ويلاحظ من خارطة تقاسم الأراضي بعد تسع سنوات من الحرب أن السلطة الشرعية تستولي وبدعم إقليمي من التحالف العربي على كل المناطق الغنية بالثروات المكتشفة، وهي مأرب وشبوة وحضرموت وهي المناطق المنتجة للنفط والغاز التي تمتلك احتياطيات ضخمة ، وتلك المناطق هي مناطق تصدير النفط والغاز وبالتالي تشكل مصدرا مهما لاحتياجات البلد من موارد النقد الأجنبي ويسعى المنافسون الحوثيون للسلطة المعترف بها دوليا للاستيلاء على تلك المناطق بالحرب أو بغيرها من الأساليب المعروفة في البلاد وخاصة استخدام الرشاوي وشراء الذمم والذي يمتلك اليمنيون خبرة واسعة النطاق في هذا الأسلوب المتوارث أجيالا بعد أجيال.

ونفس الوضع ينطبق على المناطق الإستراتيجية في الدولة حيث تسيطر السلطات الشرعية وبدعم خارجي مباشر وغير مباشر على الموانئ وعلى السواحل المهمة وتسيطر على أهم المطارات وعلى الجزر المهمة مثل سقطرى، وتسيطر أيضا على مضيف باب المندب ذي الأهمية الإستراتيجية في التجارة الدولية،

إن سيطرة السلطات الشرعية على مناطق الثروات ومناطق التميز الإستراتيجية هو مصدر القوة الوحيد المتبقي في أيديها ونعتقد ان الحكومة المعترف بها دوليا قد تخسر بعض الاراضي والامتيازات امام المنافسين حربا او عبر المفاوضات.

ان خير تعبير على الصراع الخفي الدائر حاليا هو التنافس في السيطرة على حضرموت وشبوة والمهرة وسقطرى بين قوى ظاهرة وخفية وهو تعبير غبي عن صراع خفي على تقاسم الثروات بعيدا عن حلول السلام في البلد والذي يبدو مؤجل الى حين الاتفاق على تقاسم الثروات.

ان الصراع الخفي حول الاستيلاء على الموارد قديم منذ ما قبل الوحدة ولكن حاليا أصبح اشكالية يستخدمها المتحاربون لفرض امر تقاسم الثروات لهم ومن يدورون في فلكهم ويعملون على الحصول على نصيب الاسد سواء بالحرب او وضع تقاسم الثروة كشرط لإحلال السلام.

نعتقد أن الصراع سيكون قويا جدا في سبيل الاستيلاء على الموارد العامة للدولة في المستقبل القريب في حال عدم التوصل لوقف دائم للحرب وإحلال السلام وجلوس الخصوم على طاولة المباحثات للاتفاق على مستقبل البلاد وتوزيع عادل للثروات.

إن التوزيع العادل للثروات هو أشد مجالات الحرب والسلام صعوبة في مستقبل البلاد وسوف يأخذ وقتا وجهدا كبيرا لإحلال السلام والاتفاق على توزيع الثروة في البلاد مع مراعاة للأسس الجغرافية والتاريخية التي سادة في البلد لفترات طويلة.

إن أكبر مجالات الاضطراب في المستقبل هو مجال استغلال واستخدام الثروات وعوائدها، حيث تتوزع بشكل غير متناسب مع عدد السكان، فالثروات توجد في مناطق فقيرة السكان وفي ذات الوقت فإن أكثر السكان ينتشرون في مناطق فقيرة من الموارد، وهذه من الحظوظ السيئة التي لا تساعد على بناء مستقبل يسوده الأمن والسلام والعدل والتنمية المستدامة.

ان تعقد الحلول ليس فقط بسبب الخلافات الداخلية فقط ولكن ان تأمين مصالح الاقليم والعالم هو من محددات الحل النهائي للصراع وخاصة بعد انكشاف البلد امام العالم وفشلة في حل مشاكلة الداخلية فاستدعاء الخارج يعد من أكبر معوقات الحل الدائم الذي يقود الى التنمية والاستقرار المستدامين.

نجاح زراعة العنب في دلتا أبين

اعداد: م. عبدالقادر السميطي

■ شرع مزارعي أبين في حقل التجارب بطريقه فرديه وفريدة في كثير من المحاصيل مثل القمح والعنب.

حيث نجح مزارعو أبين خلال السنوات الماضية بزراعة محصول القمح والذي كان يراهن الكثير على عدم زراعة القمح. وفي إطار دلتا أبين وخلال شهر يونيو ويوليو من عام ٢٠٢٣م أعلن المزارع منير ابراهيم نجم ومعه المهندسين الزراعيين عبدالقادر السميطي وعلى محفوظ عن نجاح المزارع منير نجم في زراعة محصول عنب المائدة بشكل ممتاز جدا وقد تمت زيارة موقع زراعة العنب في منطقة الديو من قبل فريق فني من مركز أبحاث الكود بقيادة الدكتور محمد سالم الخاشعة ويرافقه الدكتور عبدالله المفلحي وكبير المهندسين المهندس احمد سالم الغاز ومن جهاز الإرشاد الزراعي محافظة أبين المهندس عبدالقادر خضر السميطي والمهندس الزراعي على محفوظ عبده.

■ للاطلاع على هذه التجربة الفريدة من نوعها حيث تناولت وسائل التواصل الاجتماعي بجديه عن زراعة محصول العنب في أبين وتبين من خلال المشاهدات العامة أن نمو النبات طبيعي جدا ويحمل عناقيد العنب بشكل كبير جدا وتم اختبار الطعم فقد كان الطعم مقبولا اضافه إلى تلون الثمار باللون الأحمر الداكن.

العنب.. من الفواكه اللذيذة، غني بالمعادن والفيتامينات، من فواكه الجنة، كما في القرآن الكريم، وقد ورد ذكره في إحدى عشرة مرة، دلالة على عظم فائدته للإنسان، ومن تلك الآيات قوله تعالى: (إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ مَفَازاً * حَدَائِقَ وَأَعْنَاباً)، «سورة النبأ: الآيات 31 - 32».

■ العنب وما أدراك ما العنب:

هو عبارة عن شجيرة متسلقة تجري بسرعة السلحفاة وهذا يعني انها محتاجة الى نظام خاص لتربيتها وتوجيهها وفقا لنظام وبرنامج دقيق وهذا النظام محتاج إلى مهارة والتزام من قبل المزارعين.

زراعة العنب له عشاقه وله محبيه حيث أن نباتات العنب نباتات تتمتع بجمال ورشاقة تختلف عن بقية النباتات.. زراعة العنب محتاجة الى كثير من التقنيات وتطبيقها بشكل دقيق وكل عملية تحتل أهمية كبيرة لإنجاح زراعة العنب ومن اهم هذه التقنيات هي:

التقنية الاولى:

التقليم وهي اهم عمليه على الإطلاق.

التقنية الثانية:

هي قص الاطراف وتكمن أهميتها في نقل المزيد من العناصر الغذائية إلى الأجزاء الزهرية

التقنية الثالثة:

وهي إزالة الأوراق وهذه العملية مهمه جدا من أجل حصول النبات على تهوية جيده وحصوله على أشعة الشمس الازمة وذلك لكسب ثمار أو عناقيد العنب اللون الأحمر وكذلك سهولة مكافحة الآفات والأمراض التي تصيب شجيرة العنب

التقنية الرابعة:

فهي تخفيف من حبات العنب المتزاحمة وذلك للحصول على عناقيد ذات حبوب كبيره وجيده وذلك للتقليل من الإصابة بالامراض الفطرية وبالتالي فإن نجاح زراعة وانتاج العنب في منطقة الديو في دلتا ابين يفتح المجال واسعا امام المزارعين لزراعة وانتاج العنب في مناطق اخرى في الدلتا وخارجها لما لهذا المحصول النقدي من فوائد غذائية ومحصول نقدي يساعد في البيع وادرار الدخل للأسر والمزارعين مما يشكل مصدر دخل للمزارعين لا يمكن التقليل من أهميته. بناء على ذلك اننا ننصح كل من لديه متر مربع داخل او خارج المنزل الذي يملكه عليه ان يزرع شتلة عنب ويرعاها ويكسب منظر جميل وجو نظيف وهواء أنظف وعنقود عنب يتمتع فيه أولاده...

واخيرا نطالب الجهات المختصة في المحافظة وفي وزارة الزراعة والري والاسماك دعم هذه المبادرات الناجحة، كما ندعو مركز ابحاث الكود لإجراء الدراسات حول زراعة وانتاج العنب ومساعدة المزارعين في تطوير وانجاح هذه التجربة الجريئة والرائدة.

البنك الأهلي اليمني
National Bank Of Yemen
أكثر من خمسون عاماً من الخبرة والثقة

إشترك الان

خدماتنا الإلكترونية...

معكم في كل وقت وكل مكان

الموبايل البنكي
NBY Mobile

الانترنت البنكي
NBY Online

تصميم: حازم السنيني

App Store
Google Play

حمّل التطبيق الآن

بنك مملوك للدولة %100

للإستفسار أتصل بخدمة العملاء: 02 - 250582 / 02 - 250581

info@nbyemen.com

www.NBYemen.com

مصالح روسيا في أفريقيا

م. ناصر صالح متاش

إن مصالح روسيا في إفريقيا اليوم لا تحددها تنافس القوى العظمى، بل الفوائد الاقتصادية والسياسية والعسكرية التي يمكن أن تجنيها من العلاقات المباشرة مع الدول.

إن نقاط الاتصال الرئيسية الموجودة اليوم بين روسيا والقارة الأفريقية تتعلق بدرجة أساسية بالجانب السياسي والاقتصادي والعسكري:

أولاً: الجانب السياسي:

إفريقيا مهمة لروسيا من الناحية السياسية. تشكل الدول الأفريقية جزءًا كبيرًا من عضوية الأمم المتحدة، وبالتالي، عندما يتعلق الأمر بالتصويت، بما في ذلك التصويت في مجلس الأمن، حيث تمتلك إفريقيا أيضًا حصة خاصة بها من الأعضاء غير الدائمين، فإن رأيها مهم. وعندما يتعلق الأمر بالتصويت في المنظمات الدولية الأخرى، يمكن أن تكون الأصوات الأفريقية مهمة أيضًا.

ثانيًا: الجانب الاقتصادي

المعادن في أفريقيا عامل من عوامل الجذب، أي وجود شركات روسية مهتمة بالمشاركة في مشاريع اقتصادية لاستخراج هذه المعادن.

إن الاحتياطيات الأفريقية من الذهب والماس ليست مجرد أصول مالية.

حققت صناعة التعدين الروسية، التي تتمتع بخبرة كبيرة في هذا المجال، تقدمًا مثيرًا للإعجاب في القارة وتواصل لعب دور مهم في سياسة موسكو.

في أنجولا، تعد شركة Alrosa الروسية، التي تعتبر أكبر شركة تعدين للماس في العالم، من بين مالكي الشركة الرابعة بحجم منجم الماس في العالم.

تحتل أنغولا مكانة مهمة في السياسة الروسية، حيث يوجد في البلاد رواسب نحاسية تُستخدم في إنتاج منتجات ومعدات عالية التقنية، وهو أمر مهم بشكل خاص نظرًا لحقيقة أن خام النحاس الروسي يصعب استخراجه.

هناك بعض القلق من أن العقوبات ضد روسيا بسبب حرب اوكرانيا قد تضر باستخراج الماس بسبب نقص الإمدادات والمعدات اللازمة.

وفي الوقت نفسه، في غينيا، توجد شركة روسية أخرى، روسال، وهي أكبر شركة تعدين للألمنيوم في العالم.

يأتي حوالي نصف خام الألمنيوم المستخرج من رواسب البوكسيت لدى روسال من رواسب في غينيا.

يوجد في افريقيا 12 % من النفط العالمي و18 % من احتياطات الغاز و60 % من اراضيها خصبة.

لديها 40 ٪ من الاحتياطي العالمي من الذهب، و80 ٪ من البلاتين.

كما أن إفريقيا غنية بالمعادن الأرضية النادرة الضرورية لإنتاج الأجهزة عالية التقنية (الهواتف الذكية والشاشات) وأنظمة تحويل الطاقة (توربينات الرياح، الألواح الكهروضوئية والمعدات الكهربائية) والمعدات العسكرية (الليزر والرادارات).

حاولت روسيا والصين الوصول إلى هذه الموارد المهمة. نتيجة لذلك، تتمتع روسيا بنفوذ على الغرب.

حتى شركة فاغنر الروسية المرتبطة بالكرملين تقدم خدمات للحكومات الأفريقية مقابل الوصول إلى هذه الموارد. وبالمثل، سيتم الدفع لخدمات فاغنر مقابل مساعدة المجلس العسكري في مالي، والتي من أجلها يمكن للشركة الوصول إلى مناجم اليورانيوم والماس والذهب.

روسيا شريك تجاري مهم للدول الأفريقية في مجال صادرات الأغذية والأسمدة

تتأثر 40 في المائة من سلة الغذاء في إفريقيا بشكل مباشر بالصراع الحالي في أوكرانيا، حيث تمثل موسكو وكييف حوالي 30 في المائة من صادرات القمح العالمية. وتتلقى بوروندي وأوغندا ورواندا وتنزانيا والسودان والصومال أكثر من 50 بالمائة من قمحها من أوكرانيا وروسيا. علاوة على ذلك، في عام 2021، كانت روسيا المصدر الرئيسي للأسمدة النيتروجينية إلى إفريقيا وثاني أكبر مصدر لأسمدة البوتاس والفوسفات، حيث تمثل 14 في المائة من الصادرات العالمية.

حجم التبادل التجاري بين روسيا والدول الإفريقية 18 مليار دولار عام 2022. اقل بكثير من الصين التي حجم تبادلها التجاري 250 مليار دولار.

حجم الاستثمارات الروسية في افريقيا 40 مليار دولار بنسبة 1 % من الاستثمارات الأجنبية المباشرة

خلال الأعوام الماضية عززت موسكو حضورها الاستثماري في أفريقيا، حيث تبني أول محطة للطاقة النووية بالقارة في شمال مصر، إضافة إلى منطقة صناعية في منطقة قناة السويس واستثمار أكثر من 12 مليار دولار في مشروع للسكك الحديدية بغانا، فضلاً عن مشاريع أخرى للتعدين في زيمبابوي و أنغولا.

واحتلت مصر المرتبة الأولى على مستوى القارة الإفريقية مستحوذة بذلك على أكثر من 25 % من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي للقارة الإفريقية خلال 2022.

صناعة النفط والغاز الروسية لم تتمكن من تحقيق نفس النجاح في إفريقيا بسبب مشاكل الأمن والبنية التحتية.

على سبيل المثال، عادت شركات النفط والغاز الروسية مثل غازبروم وروسنفت إلى ليبيا، التي كانت قد تخلت عنها سابقًا بسبب تدخل الناتو في عام 2011. على الرغم من حقيقة أن بعض البلدان، مثل ليبيا، تتمتع بمناخ استثماري جذاب في نظر الشركات الروسية، تظل معايير مثل الأمن والاستقرار السياسي مهمة لموسكو كشرط لتدفق رأس المال، مما يفرض قيودًا معينة على مثل هذه العمليات.

اعلان القمة الروسية الإفريقية الثانية في المجال الاقتصادي والتجاري

انعقدت القمة الروسية الإفريقية الثانية في مدينة سان بطرسبورغ الروسية خلال يومي 27 و28 يوليو 2023 بمشاركة 49 دولة إفريقية.

وتضمن اعلان القمة بنود التعاون في المجال التجاري والاقتصادي التالية:

1. العمل على زيادة تعزيز التعاون التجاري والاقتصادي والاستثماري بين الاتحاد الروسي والدول الأفريقية. تعزيز الشراكة الاقتصادية والتجارية والاستثمارية بين الاتحاد الروسي والاتحاد الأفريقي، وكذلك مع المنظمات الإقليمية الرائدة في أفريقيا - اتحاد المغرب العربي، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، والسوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا، والشرق. الجماعة الأفريقية، الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، أفريقيا، منظمة التنمية الحكومية الدولية.
2. نرحب بإطلاق منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية لتعزيز تكامل الأسواق والتصنيع والتنمية الاقتصادية للقارة الأفريقية من خلال تسهيل نقل التكنولوجيا وتشجيع الاستثمار. في هذا الصدد، تعزيز المزيد من التعاون بين الاتحاد الروسي و أفريقيا في جذب الاستثمار، وتعزيز تطوير سلاسل القيمة وبناء إمكانات الإنتاج والتصدير المتبادلة للمنتجات الصناعية ذات القيمة المضافة.
3. تعزيز الوصول العادل لجميع الدول إلى منافع الاقتصاد العالمي والتقسيم الدولي للعمل، وكذلك إلى التقنيات الحديثة لصالح التنمية العادلة والمنصفة.
4. تعزيز النمو الاقتصادي المستدام والشامل، فضلا عن نظام أكثر تمثيلا للإدارة الاقتصادية الدولية من أجل الاستجابة بفعالية للتحديات الاقتصادية والمالية العالمية والإقليمية.
5. معارضة أي تدابير أحادية الجانب والحمائية والتمييز، ومواصلة الجهود الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة لجعل النظام الاقتصادي العالمي أكثر توجهاً نحو إعمال الحقوق الاجتماعية والاقتصادية، بما في ذلك الحق في التنمية.
6. نؤكد على الحاجة إلى اتخاذ تدابير مالية شاملة متعددة الأطراف لتخفيف عبء الديون عن البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل.
7. ندعو إلى اتخاذ إجراءات ملموسة لإصلاح سياسات وممارسات مصارف التنمية المتعددة الأطراف لزيادة التمويل للبلدان النامية لمساعدتها على تحقيق أهداف التنمية المستدامة.
8. المساهمة في إعادة هيكلة الهيكل المالي العالمي لتلبية احتياجات التنمية المتزايدة بشكل أفضل وتعكس مصالح البلدان النامية وتأثيرها المتزايد، فضلاً عن التغلب على الأثر السلبي لشروط تمتعها الكامل والفعال بحقوق الإنسان.
9. الترحيب بانضمام الاتحاد الأفريقي كعضو في مجموعة العشرين. تسهيل توسيع التمثيل الأفريقي فيها.
10. نتفق على الحاجة إلى إصلاح منظمة التجارة العالمية لضمان نظام للتجارة العالمية مفتوح وشفاف وشامل وغير تمييزي، مع الحفاظ على المبادئ الأساسية لمنظمة التجارة العالمية، بما في ذلك المعاملة الخاصة والتفضيلية للبلدان النامية و أقل البلدان نموا. يجب أن تكون عملية الإصلاح شاملة وشفافة وأن يقودها ويقودها أعضاء منظمة التجارة العالمية.
11. تقديم الدعم لأصحاب المشاريع الروس والأفارقة في استكشاف سبل التعاون متبادل المنفعة.
12. تقديم المساعدة اللازمة للجهود المبذولة لإضفاء الطابع الرسمي على الحوار بين الاتحاد الاقتصادي الأوروبي الآسيوي والهياكل الإقليمية وغيرها من أشكال التكامل لأفريقيا من أجل تكثيف التعاون المفيد للطرفين في مجال التنمية الاقتصادية المستدامة، والصناعة، والزراعة، والتجارة، ورقمنة الاقتصاد واللوجستيات وتنمية ريادة الأعمال والقضايا الأخرى المتعلقة بكفاءة هياكل التكامل هذه.
13. تشجيع التعاون بين الاتحاد الروسي والدول الأفريقية في مجال التجارة والتنمية الصناعية وتسهيل جذب الاستثمار، ولا سيما في إطار العقد الأفريقي الثالث للتنمية الصناعية (2016-2025) الذي أعلنته الجمعية العامة للأمم المتحدة.
14. مساعدة اللجان الحكومية الدولية الثنائية الروسية الأفريقية، ولجان التعاون التجاري والاقتصادي والعلمي والتقني ومجموعات العمل القطاعية في عملها، وتعزيز إنشاء آليات جديدة للشراكة بين

الاتحاد الروسي والدول الأفريقية.

15. بذل جهود مشتركة لضمان الوصول إلى مصادر موثوقة وحديثة ونظيفة للطاقة من أجل تحسين الوصول إلى موارد الطاقة، وكذلك القضاء على فقر الطاقة ونقص الطاقة، مع الاحترام الواجب لالتزاماتها بموجب القانون الدولي.

16. تطوير التعاون في مجال ضمان أمن الطاقة، وتنويع موارد الطاقة، وتطوير أسواق الطاقة الداخلية للدول الأفريقية، مع مراعاة حق كل دولة في تحديد سياستها الوطنية بشكل مستقل في هذا المجال، مع مراعاة التزاماتها بموجب القانون الدولي.

17. التأكيد على أهمية تحسين أمن الطاقة واستقرار السوق من خلال تعزيز سلاسل القيمة، وتشجيع تطوير أسواق مفتوحة وشفافة وتنافسية، وحماية البنية التحتية الحيوية للطاقة، وإدانة الهجمات الإرهابية ضد أي بنية تحتية حيوية، بما في ذلك البنية التحتية للطاقة.

18. تعزيز التوزيع المتوازن للمخاطر والمسؤوليات بين منتجي الطاقة ومستهلكيها من أجل دعم البلدان النامية في أفريقيا، وكذلك تحفيز التحول العادل للطاقة والتعاون الدولي ذي الصلة.

19. تسهيل اكتساب الدول الأفريقية، وخاصة البلدان المستوردة الصافية للغذاء، للسيادة والأمن الغذائيين، بما في ذلك من خلال التعاون الهادف إلى تطوير الإنتاج الزراعي المستدام لأفريقيا، بما في ذلك نقل التكنولوجيا.

■ ثالثًا: الجانب العسكري

هناك أيضًا جانب جغرافي. إذا لم نأخذ في الاعتبار جميع البلدان الأفريقية، ولكن بعض البلدان الأفريقية، فهذا أيضًا هو الدور الاستراتيجي المحتمل لهذه البلدان فيما يتعلق بموقعها الجغرافي. على وجه الخصوص، عند الحديث عن الاتحاد السوفياتي، كانت هناك مسألة الوجود العسكري على الساحل، وكان هناك تعاون مع الصومال؛ عندما تدهورت العلاقات مع الصومال، تم بناؤها مع إثيوبيا وعدن لإنشاء معاقل للبحرية السوفيتية.

وقبل عدة سنوات، كانت المفاوضات جارية مع السودان حول إنشاء قاعدة للبحرية الروسية.

تعد افريقيا سوقا للأسلحة الروسية وتزود 40 دولة إفريقية بالأسلحة وتسعى الى زيادة مبيعاتها للدول الإفريقية في مواجهة الارهاب او تعظيم نفوذها في إطار صراع النفوذ مع أمريكا وفرنسا..

يرتكز التواجد الروسي في أفريقيا على الجانب العسكري والأمني؛ حيث تعد روسيا أكبر مورد أسلحة لأفريقيا بنسبة 44 % بين عامي 2017 2021- معظمها يذهب إلى مصروالجزائر، حيث تربط روسيا علاقات وطيدة مع الجزائر من الستينيات وهي ضمن أكبر مستوردي السلاح الروسي.

وبصورة عامة؛ صدرت روسيا أسلحة إلى 22 دولة أفريقية من أصل 54 في تلك الفترة، تليها الولايات المتحدة بنسبة 17 % والصين 10 % ثم فرنسا 6.1 %، ولا تربط روسيا مبيعات أسلحتها بأي شروط على عكس الدول الغربية التي تربطها بأوضاع حقوق الإنسان.

مقومات تحقيق التكامل الاقتصادي للدول المطلة على البحر الأحمر

موجز لأطروحة الدكتوراه في الاقتصاد الدولي المقدمة من الباحث: صالح القملي

■ برزت ظاهرة التكامل الاقتصادي كأحد الأشكال الرئيسية في تيسير العلاقات الاقتصادية والتجارية على الصعيد الإقليمي والدولي، وتبوأت مكانة هامة، حتى أصبحت ظاهرة التكتلات الاقتصادية ضرورة لا مفر منها في النظام الاقتصادي العالمي الجديد، وصار من الصعب على أي بلد في الوقت الحاضر أن يحقق نموه الاقتصادي وتقدمه الاجتماعي في عصر العولمة والتطور التكنولوجي دون اللجوء إلى إبرام اتفاقيات تعاون مبنية على أسس واضحة، وكذلك مواجهة التحديات والمخاطر الدولية والإقليمية، وفي ظل هذه التغيرات الطارئة على مستوى جميع البنى في العالم نجد أن مشروعات التكامل الاقتصادي هي الحل الأنسب والملاذ الآمن لكل الدول من أجل التخفيف من حدة الأزمات الاقتصادية والسياسية والأمنية التي ربما قد تتعرض لها الدول جميعا.

■ وعندَ النظرِ إلى واقعِ الدول العربية والإفريقية المطلة على البحر الأحمر وخليج عدن، وما تشهده هذه المنطقة من اضطرابات سياسية واقتصادية وأمنية، وتزايدِ وتيرةُ الصراعاتِ والمنافسات الدولية والإقليمية، التي تسعى جاهدةً لتعزيز نفوذها في هذه المنطقة، فقد خصصت هذه الدراسة لتتناول في محتواها المقومات والعوامل التي تساعد هذه الدول في تحقيق التكامل الاقتصادي، وذلك بهدف التنسيق والتعاون المشترك فيما بينها في المجالات جميعًا السياسية والاقتصادية والثقافية والبيئية والأمنية وبما يحققُ ضمانُ مصالحِ هذه الدولِ وحمايتها، ويعززُ من مكانتها الاقتصاديةِ والسياسيةِ على المستوى الإقليمي والدولي، إذ أصبحتِ الحاجةُ إلى إنشاءِ تكاملٍ اقتصادي يضمُ الدول العربية والإفريقية المطلة على البحر الأحمر جميعًا أكثر أهمية من أي وقت مضى؛ وذلك بهدف إدارة الجوانب الاقتصادية والاستثمارية والسياسية والأمنية؛ لمجابهةِ الهيمنة والسيطرة الدولية على الدول المطلة على البحر الأحمر وتحقيق المصالح الاقتصادية والسياسية لشعوبها، وبناء على ذلك فقد صيغت المشكلة الرئيسة للبحث والمتمثلة في السؤال الآتي:

- ما هي مقومات تحقيق التكامل الاقتصادي للدولِ المطلةُ على البحر الأحمر؟

• وقد تفرعت من المشكلة الرئيسة الأسئلة الفرعية الآتية:

* ما المقومات الطبيعية والاقتصادية والسياسية والأمنية للدول المطلة على البحر الأحمر؟
* ما الأسباب والدوافع التي تستوجب قيام التكامل الاقتصادي للدول المطلة على البحر الأحمر؟
* ما الآفاق والانعكاسات المستقبلية لتحقيق مشروع التكامل الاقتصادي للدول المطلة على البحر الأحمر؟

وتبرز أهمية دراسة مقومات التكامل الاقتصادي للدول المطلة على البحر الأحمر من الاتي:

* تعدُّ هذه الدراسة هي الأولى التي تناولت مشروع التكامل الاقتصادي للدول المطلة على البحر الأحمر على المستوى الإقليمي.
* الدراسة تعدُّ مرجعاً للعديد من الباحثين والعاملين، وصناع القرار في المؤسسات الأمنية والإستراتيجية في الدول المطلة على البحر الأحمر.
* الدراسة توضحُ أسبابَ التنافسِ الإقليمي والدولي على المستوى الاقتصادي والسياسي في منطقة البحر الأحمر، التي تمثل عاملًا مساعدًا في ازدهار أو تدهور الأوضاع الاقتصادية في المنطقة، وتضعُ الحلولَ لذلك.
* الدراسة توضح الأهمية والعمق الإستراتيجي، الذي تمثله الدول المطلة على البحر الأحمر في حركة التجارة الدولية كونها؛ تشرف على أهم الممرات المائية في العالم.
* لفت انتباه المختصين إلى الآفاق المستقبلية للتكامل الاقتصادي للدول المطلة على البحر الأحمر.

وبالتالي فقد قسمت الدراسة إلى أربعة فصول رئيسة؛ تمحور الفصل الأول في دراسة الإطار النظري للتكامل الاقتصادي: وفيه تم استعراض التأصيل العلمي لنظرية التكامل الاقتصادي من خلال إبراز المفهوم والأهداف والدوافع والمعوقات وآثار التكامل الاقتصادي. مع الاستدلال بالعديد من التجارب العالمية في مجال التكامل الاقتصادي، وعرض واقع ومسيرة التكامل الاقتصادي للدول العربية، أما لفصل الثاني فقد تمحور حول أهمية البحر الأحمر على الصعيد الدولي: وفيه تناول الباحث الأهمية الاستراتيجية والجيوسياسية والاقتصادية والأمنية للبحر الأحمر، وعرض الدول المطلة على البحر الأحمر وجزرهِ ومضائقه، وتاريخ الصراعات الدولية في منطقة البحر الأحمر. وفي الفصل الثالث تم دراسة خصائص الدولة المطلة على البحر الأحمر وسماتها: حيث تم عرض وتحليل كل الخصائص الطبيعية والديمغرافية والاقتصادية والسياسية والعسكرية والأمنية للدول المطلة على البحر الأحمر

خلال الفترة 2011-2020م، وتحليلها بشكل مفصل، وختمت الدراسة بفصل رابع تمحور حول الآفاق المستقبلية للتكامل الاقتصادي للدول المطلة على البحر الأحمر: وقد جرى فيه تحليل المؤشرات الاقتصادية والسياسية للدول المطلة على البحر الأحمر ووضع تصور مستقبلي شامل لمشروع التكامل الاقتصادي للدول المطلة على البحر الأحمر، وماهي العوائق التي تعيق تحقيق قيام التكامل الاقتصادي للدول المطلة على البحر الأحمر بناء على نتائج تحليل تلك المؤشرات.

وحيث يقاس النشاط الاقتصادي لأي دولة من حجم الناتج المحلي الإجمالي الذي يحدد القيمة السوقية لجميع السلع والخدمات المنتجة داخل أي بلد، وبالنظر إلى حجم الناتج المحلي الإجمالي للدول المطلة على البحر الأحمر، نجد ارتفاع حجم الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدول مع مرور الزمن؛ إذ كان حجم الناتج المحلي للدول المطلة على البحر الأحمر في العام 2011م ما يقارب 913 مليار دولار، في حين وصل نهاية العام 2020م إلى ما يقارب واحد ترليون ومئة وستة وثمانين مليار دولار، وهذا يبين النمو السريع للناتج المحلي الإجمالي مع مرور الزمن، ومن التحليل الاحصائي لمؤشرات الناتج المحلي الإجمالي، نجد أن معدل الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي للدول المطلة على البحر الأحمر في الفترة 2011-2020م وصل إلى نحو 72%، وهذا المعدل يعكس مدى تنامي النشاط الاقتصادي في هذه الدول خلال السنوات العشر الأخير؛ إذ نلاحظ نمو الناتج المحلي الإجمالي للدول المطلة على البحر الأحمر في الفترة 2011-2020م؛ إذ توجد علاقة طردية بين حجم الناتج المحلي الإجمالي للدول المطلة على البحر الأحمر وزيادة الزمن، فكلما اتجه الزمن إلى أعلى زاد حجم الناتج المحلي الإجمالي.

ومن استخدام معادلة الانحدار الخطي البسيط يمكن التنبؤ بحجم الناتج المحلي الإجمالي للدول المطلة على البحر الأحمر خلال العشر السنوات القادمة كالآتي:

$$y = \alpha + \beta x$$

إذ إن:

y الناتج المحلي الإجمالي.

α الجزء المقطوع من معامل الانحدار.

β معامل الانحدار.

X الزمن (الفترة الزمنية).

وبتطبيق معادلة الانحدار الخطي البسيط على مؤشرات الناتج المحلي الإجمالي في الفترة 2011-2020م للتنبؤ بحجم الناتج المحلي الإجمالي في العام 2030م، نتوصل إلى الاتي:

$$y = \alpha + \beta x$$

(y2030 = (886434.53) + (35321.3) (20.

إذ إن:

(886434.53) متوسط الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2011-2020م حسب نتائج التحليل الاحصائي عبر برنامج spss.

(35321.3) متوسط معدل الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي لكل عام؛ بحسب نتائج التحليل الإحصائي.

(20) الفترة الزمنية 2011-2023م.

(y2030 = (886434.53) + (35321.3) (20

= 1592860.53.

تشير نتائج التحليل الإحصائي لمؤشرات الناتج المحلي الإجمالي إلى أن تقدير حجم الناتج المحلي الإجمالي للدول المطلة على البحر الأحمر في العام 2030م سيصل إلى واحد تريليون وخمسمائة واثنين وتسعين مليار دولار في حال بقاء هذه الدول على نفس النشاط الاقتصادي الحالي؛ أي: بزيادة قدرها 405.9 مليارات دولار عما كان عليه الناتج المحلي الإجمالي في العام 2020م، والذي بلغ نحو واحد ترليون ومئة وستة وثمانون مليار دولار، وفي حال تحقيق مشروع التكامل الاقتصادي لهذه الدول لا شك أن الناتج المحلي الإجمالي سيصل إلى أعلى من ذلك بكثير، وذلك في حال التشغيل الكامل والاستغلال الأمثل لموارد هذه الدول نتيجة لمشروع التكامل الاقتصادي، وزيادة تنافسية اقتصاداتها، وتنويع قواعدها الإنتاجي

ومن تحليل المؤشرات الاقتصادية للدول المطلة على البحر الأحمر، نجد إن صياغة هذه الدول مشروعًا تكامليًّا فيما بينها سيترتب عليه مزايا اقتصادية كبيرة على المستوى الإقليمي والدولي، وذلك لما سوف يعكسه هذا المشروع التكاملي من إصلاحات على الهياكل الاقتصادية لهذه الدول، وبناء قاعدة اقتصادية قوية ذات مستوىً عالٍ في الإنتاجية، وقادرة على المنافسة في الأسواق العالمية، فضلًا عن تشجيع التعاون في المجالات جميعًا السياسية والمهنية من أجل رفع مستوى معيشة شعوب هذه الدول، وتحقيق الاستقرار، وتعزيز العلاقات السلمية بين الدول والمساهمة في تطور التنمية الاقتصادية، كما إن التكامل الاقتصادي للدول المطلة على البحر الأحمر سوف يساعد هذه الدول في تشجيع نشاطات البحث والتطوير في مختلف مؤسسات الدولة، فانتقال التكنولوجيا الحديثة، والعمالة الماهرة بين هذه الدول سوف تسهم إلى حد كبير في تطوير مجالات البحث والتطوير؛ نظراً لما سوف تشهده المنطقة من زيادة التنافسية بين مختلف المؤسسات بفعل حرية دخول الأسواق، وسهولة الوصول إلى الموارد والمدخلات بعد عملية التكامل الاقتصادي، وهذا سوف يشجع المؤسسات على تخصيص اعتمادات أكبر لنشاطات البحث والتطوير.

1. وعلى الصعيد السياسي نجد إن إقامة مشروع التكامل الاقتصادي للدول المطلة على البحر الأحمر سوف يتيح عديدًا من الفرص للتعاون بين هذه الدول، وبين عديد من القوى العالمية والإقليمية التي من مصلحتها إقامة هذا التكتل الإقليمي في منطقة البحر الأحمر والي سيسهم في ضمان أمن الملاحة في البحر الأحمر وخليج عدن بوصفهما أهم الممرات المائية الدولية، وإن قيام تكتل إقليمي يضم الدول المطلة على البحر الأحمر سوف يشكل منظورًا جديدًا للتعاون الإقليمي؛ إذ يأخذ في الاعتبار العلاقة الوثيقة بين الأمن والتنمية، وإنه لا يضم دولًا تنتمي إلى إقليم موحد كباقي التكتلات الأخرى، وإنما يضم قائمة من الدول التي تنتمي إلى دوائر ثلاث، هي: الخليجية والعربية والإفريقية، كما إن تبني رؤية شاملة لمواجهة التدخلات الإقليمية والدولية في منطقة البحر الأحمر لا تقتصر على التعاون في مجال الأمن فقط، وإنما تتضمن عديدًا من الجوانب الأخرى التي يمكن منها تعزيز التنسيق السياسي والاقتصادي والثقافي والبيئي، وهذا لا يمكن أن يتحقق إلا تحت مظلة مشروع التكامل الاقتصادي للدول المطلة على البحر الأحمر، وهو ما سيجعله يحظى بالقبول والتأييد الدوليين، ويعزز فرص نجاحه في المستقبل، ويعدُّ تحقيق التكامل الاقتصادي للدول المطلة على البحر الأحمر الخيار الأنسب لحل كل الأزمات الداخلية في المنطقة، وأهمها الأزمة اليمنية التي تعدُّ التحدي الأبرز لأمن واستقرار المنطقة، والأزمة السودانية الراهنة، كما إن مشروع التكامل الاقتصادي يعزز من دور القضية الفلسطينية، ويُضعفُ الدورَ الإسرائيلي في المنطقة، ويعدُّ الوسيلة الوحيدة لحماية مصالح هذه الدول، وتحقيق أمن واستقرار المنطقة.

الفخامة
Alfakhama
أطيب مذاق صحي
Omega 3
مدعم بفيتامين أ + د + هـ
Fortified with Vitamin A + D + E
5 L لتر
3 L لتر
1.8 L

مؤسسة الرابطة الاقتصادية
Economic Association Foundation

تطورات أسعار السلع الغذائية لشهر أغسطس 2023

رصد أسعار المستهلك لأهم السلع الغذائية لمحافظة عدن

م	البيان	الاسبوع الأول		الاسبوع الثاني		الاسبوع الثالث		الاسبوع الرابع		متوسط أسعار شهر أغسطس	متوسط أسعار شهر يونيو
	سعر الصرف / العملة	شراء	بيع	شراء	بيع	شراء	بيع	شراء	بيع		
	دولار	1375	1390	1417	1425	1408	1415	1438	1448		
	سعودي	366	368	375	377	373	375	380	382		

م	الصنف/ السلع	وحدة القياس (كيلو)	السعر (ريال يمني)					
	أولا: السلع الأساسية							
1	كيس القمح	50	33000	33000	33000	33000	33000	33000
2	دقيق السنابل ابيض	50	36000	37000	37000	37000	36750	36600
3	أرز الفخامة	40	81000	82000	82000	82000	81750	79600
4	سكر برازيلي	50	63000	63000	63000	63000	63000	58200
5	زيت الطبخ	8 لتر	16000	17000	17000	18000	17000	15800
6	علبة حليب الاطفال بيبلاك رقم 3	0.4	7500	7500	7500	7500	7500	7500
	ثانيا: سلع مكملة							
7	الحليب المجفف دانو كامل الدسم	2.25	29500	29500	29500	29500	29500	27500
8	شاي الكبوس	1	9000	9000	9000	9000	9000	8500
9	الفاصوليا الحمراء	1	2500	2500	2500	2500	2500	2500
10	الفاصوليا البيضاء	1	1500	1500	1500	1500	1500	1500
11	العدس الاصفر	1	2200	2200	2200	2200	2200	2000
12	معجون الطماطم 25 * 70 جم	كرتون	5000	5000	5000	5000	5000	5400
13	مكرونة المائدة(جرام)	400	750	750	750	750	750	700
	ثالثا: الفواكه والخضروات							
14	التفاح	1	3000	3000	3000	3000	3000	3000
15	البرتقال	1	3000	3000	3000	3000	3000	3000
16	الموز	1	750	750	750	750	750	700
17	التمور	1	2500	2500	2500	2500	2500	2500
18	البطاطس	1	1000	1000	1000	1000	1000	1000
19	البصل الجاف	1	800	800	800	800	800	960
20	الباذنجان	1	1000	1000	1000	1000	1000	880
21	الطماطم	1	1000	1200	1000	1000	1050	1300
22	الباميا	1	2500	2500	2500	2500	2500	2400
	رابعاً: اللحوم و الأسماك							
23	لحم الغنم بلدي	1	13000	13000	13000	13000	13000	14000
24	الدجاج الحي	1	6000	6000	6000	6000	6000	6000
25	الدجاج المجمد ساديا	1	4000	4000	4000	4000	4000	4000
26	طبق البيض	1	4500	4500	4500	4500	4500	4440
27	الثمد	1	12000	10000	10000	10000	11000	9200
28	الديرك	1	20000	20000	20000	20000	20000	20000
29	السخلة	1	16000	16000	16000	16000	16000	16000

فريق رصد الاسعار - رابطة الاقتصاديين

المتغيرات في متوسط أسعار السلع لشهر أغسطس 2023م

اعداد وتحليل:
أ/ صفية الشرمي
رصد ميداني:
محمد أبوبكر سالم

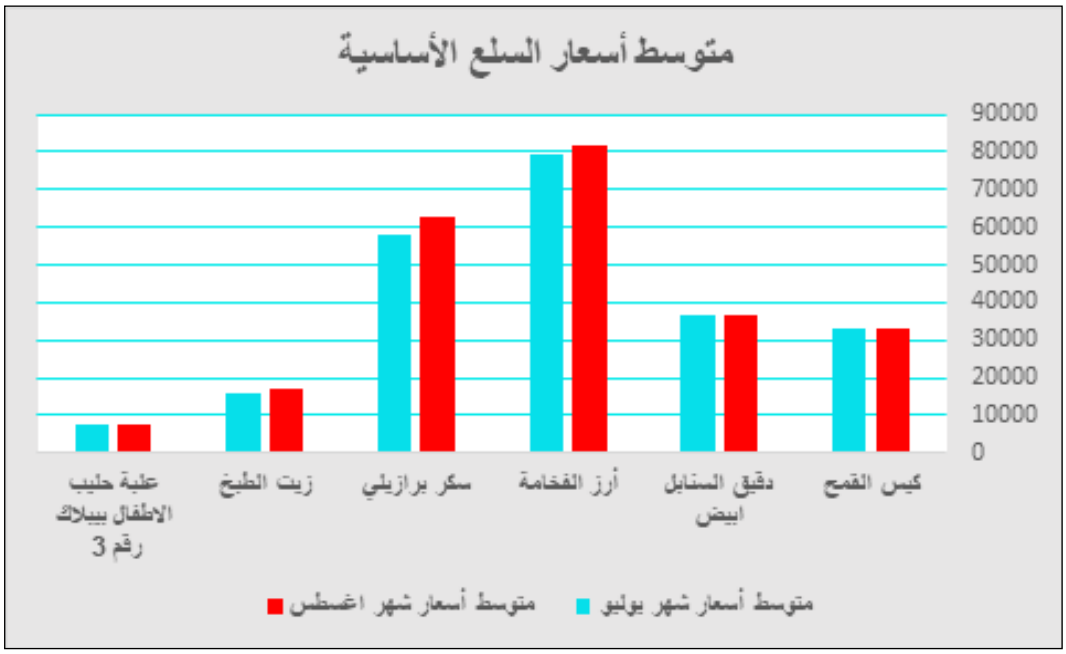

يواجه المواطنون في المناطق المحررة يوميًا ارتفاع متسارع في أسعار السلع الغذائية جميعها؛ ومن خلال متابعة فريق الرصد لأسباب الارتفاع المهول في الأسعار نجد ان هناك جملة من الأسباب المحلية والعالمية التي اثرت سلبًا على قوت الافراد وتتمثل أبرز الأسباب محلية في ارتفاع سعر الصرف وانهيار قيمة العملة الوطنية وارتفاع أسعار المشتقات النفطية وغيرها..، أما عن الأسباب العالمية فتتمثل في تراجع الإنتاج العالمي نتيجة لانخفاض الامدادات الموسمية الناجمة عن عمليات الحصاد. جميعها أسباب اثقلت كاهل المواطن الذي اتجه استهلاكه بشكل أساسي نحو السلع الأساسية.

أولًا: متوسط أسعار السلع الأساسية:

واصلت أسعار السلع الأساسية بالارتفاع في شهر أغسطس، باستثناء كيس القمح الذي ثبت سعره عند 33000 وهذا السعر مماثل لسعر الشهر المنصرم، وبلمحة سريعة على الشكل نلاحظ كذلك ثبات سعر علبة حليب الاطفال بيبلاك رقم 3 بـ 7500 ريال.

وبالعودة لأسعار أهم السلع الأساسية التي ارتفع سعرها نجد أن سعر أرز الفخامة قد ارتفع بـ 2150 ريال مقارنة بمتوسط الأسعار لشهر يوليو؛ ويعود السبب في ذلك إلى الارتفاع العالمي لأسعار الأرز الامر الذي ضاعف سعره في السوق المحلية إلى جانب ارتفاع أسعار الصرف وانهيار العملة وجملة الأسباب آنفة الذكر؛ هذا وقد واصلت أسعار السكر بالقفز في الأسواق المحلية؛ على الرغم من التراجع الطفيف في سعره عالميًا بسبب تأثر الأسعار العالمية للسكر في يوليو / تموز بالتقدم الجيد المحرز في حصاد قصب السكر في البرازيل وتحسين تساقط الأمطار التي عادت بالنفع على رطوبة التربة في معظم المناطق المزروعة في الهند، ناهيك عن تباطوء الطلب على السكر في إندونيسيا والصين وهما أكبر بلدين مستوردين للسكر هذا التراجع في واردات البلدين عمل على ممارسة ضغوط إضافية نحو خفض الأسعار، اما عن سعر السكر في محافظة عدن فقد ارتفاع بمتوسط 4800 ريال يمني مقارنة بمتوسط الأسعار للشهر الماضي؛ كما ارتفع سعر زيت الطبخ بـ1200 ريال.

ثانيًا: متوسط أسعار السلع المكملة:

وبالنظر في أسعار السلع المكملة نجد ثبات سعر كلًا من الفاصوليا البيضاء/ الحمراء، وعلى الرغم من ثبات سعر كلًا من (العدس الأصفر، المكرونة) خلال الأشهر الماضية إلا انهما سجلا ارتفاع على غير العادة في أسعارهما إذ زاد سعر العدس الأصفر 200 ريال، و50 ريالًا للمكرونة.

كما نجد من خلال الجدول أعلاه ان سعر الحليب

المجفف دانو كامل الدسم قد ارتفع سعره مجددًا بـ2000 ريال مقارنة مع شهر يوليو، وقد ارتفع سعر شاي الكبوس بـ 500ريال، في حين ان معجون الطماطم المدهش واصل الانخفاض في سعره بداءً من النصف الثاني من شهر يوليو وحتى الآن بـ 400 ريال يمني.

■ ثالثاً: متوسط أسعار الفواكه والخضروات:

ومن خلال النزول الميداني لفريق رصد المؤسسة وجد ان أسعار الفواكه المختارة من قبل الفريق قد ثبتت خلال هذا الشهر (التفاح، البرتقال، التمور)، اما عن سعر الموز فقد ارتفع 50 ريال للكيلو .

كما يبين الشكل ان أسعار الخضروات قد تفاوتت بين ثبات وارتفاع وانخفاض في كل صنف منها، اذ ثبت سعر البطاطس عند 1000 ريال، وكذا انخفض سعر الكيلو البصل الجاف بـ160 ريال، وانخفاض سعر الكيلو الطماطم بـ250، وقد ارتفع سعر كلًا من الباميا والبادنجان.

■ رابعاً: متوسط أسعار اللحوم والأسماك:

ثبت سعر كلًا من (الدجاج الحي / المجمد) وانخفض سعر الكيلو اللحم بـ 1000 بسبب اتجاه الطلب إلى شراء السلع الأساسية وانخفاض الاقبال على شراء اللحوم؛ كما كان للعواصف الموسمية في البحر أثر سلبي بين جملة الأسباب التي زادت من أسعار الأسماك اذ نجد في الجدول ان سعر الثمد قد ارتفع في حين ثبتت أسعار كلًا من الديرك والسخلة عند اسعار مرتفعه والتي اسهم في ارتفاعها ايضًا ارتفاع أسعار المشتقات النفطية في محافظة عدن.

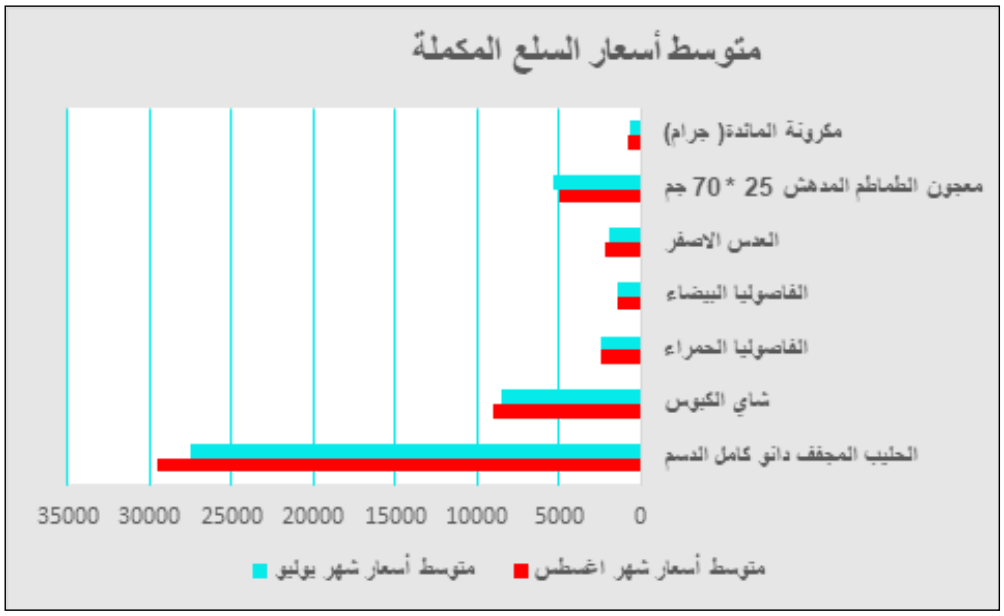

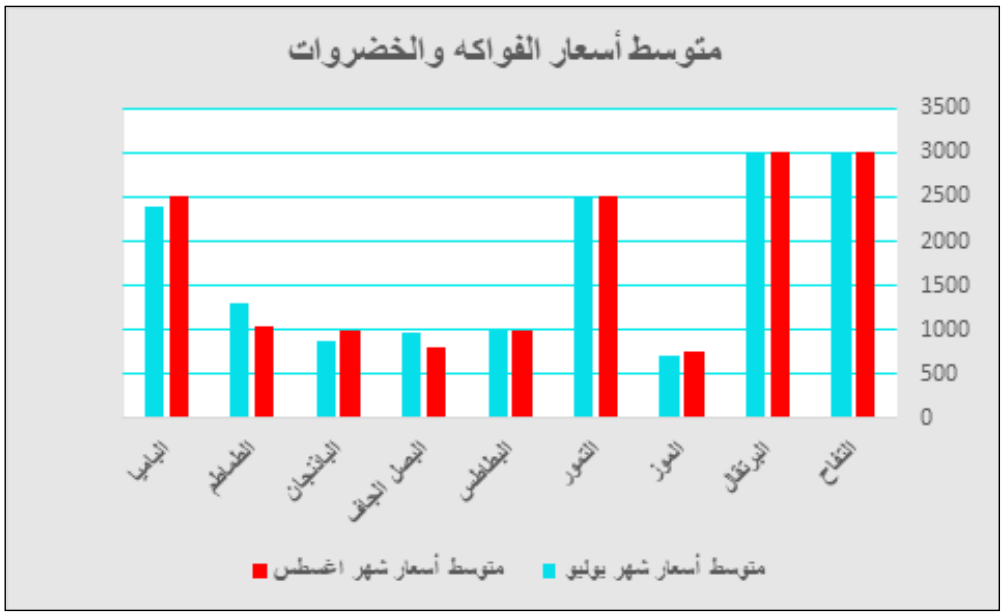

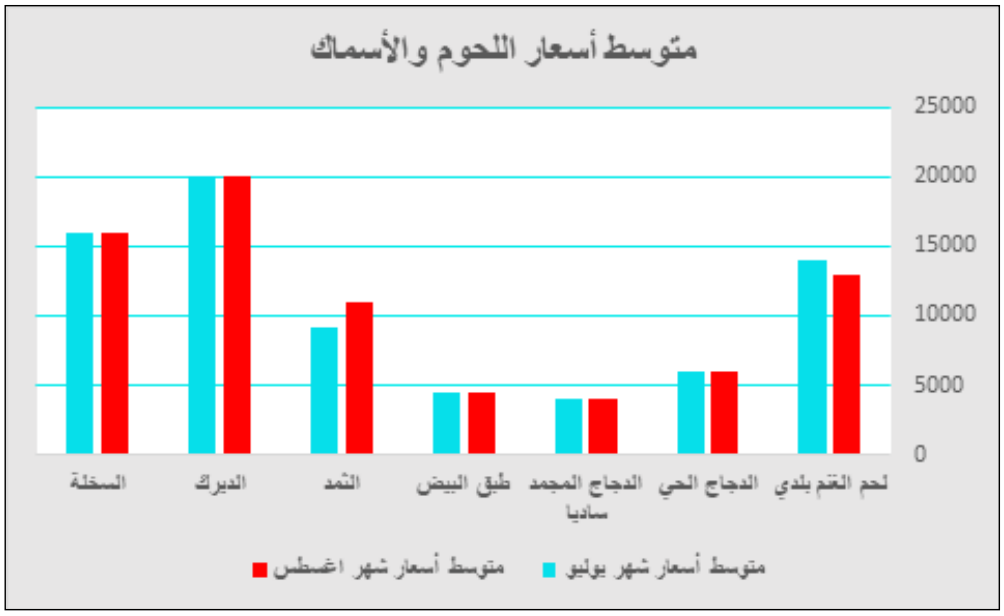

واقع الاقتصاد اليمني واستراتيجيات القوى الانتهازية

ذي يزن الاعوش
مدير تحرير المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية - برلين

■ السياسة والاقتصاد وجهان لعملة واحدة, مقولة صحيحة إلى حد بعيد حيث يوجد تقاطع مشترك بين الجانبين, وفي هذا التقاطع هناك العديد من النظريات والاستراتيجيات التي تربط كلا المجالين, غير أن المشكلة في أن البعض من هذه النظريات والاستراتيجيات تخرج عن النطاق الأخلاقي والإنساني للمجالين على حدٍ سواء وذلك كونها تنبثق من مبدأ الغاية تبرر الوسيلة, وهذا ما يجعلها أدوات فعالة لما يمكن تسميته بالقوى الانتهازية والتي تهدف إلى استنزاف الاقتصاديات الضعيفة لصالح اقتصاديات أقوى أو لتحقيق أهداف استراتيجية وسياسية خارجية على المدى البعيد, ولهذه الاستراتيجيات عدة صور من أبرزها:

■ استراتيجية الإذلال:

تستخدم هذه الاستراتيجية من قبل الدول المتفوقة أو المنتصرة في فترات ما بعد النزاع والحروب للتأثير على اقتصاد الدولة المنهزمة من أجل تحقيق مصالح اقتصادية للدولة المتفوقة أو إضعاف الدولة المنهزمة ومنعها من النهوض أو كلاهما.

ولكن, لماذا سميت هذه الاستراتيجية باستراتيجية الإذلال؟ وهل لهذه التسمية أسس حقيقية تستند عليها؟ السبب الذي دفعني لوضع هذه التسمية يعود إلى وقائع معاهدة فرساي او اتفاقية فرساي في 10 يناير 1920، وهي المعاهدة التي أسدلت الستار بصورة رسمية على وقائع الحرب العالمية الأولى, والتي وقّع الحلفاء المنتصرون في الحرب العالمية الأولى من جانب، والجانب الآخر كان الجانب الألماني المهزوم لتتضمّن الاعتراف الألماني بمسؤولية الحرب ويترتب على ألمانيا تعويض الأطراف المتضرّرة مالياً, معاهدة فرساي هدفت إلى تركيع ألمانيا سياسياً واقتصادياً وعسكرياً حيث أن هذه المعاهدة كانت إحدى أكثر الوثائق التي وقعها ممثلوا ما يسمى بالدول المتمدنة إجحافا وظلماً, وهذا الظلم الذي وقع علي الشعب الألماني أثارَ حنقاً واسعاً داخلَ ألمانيا فقدِ اعتبرَ تنازلاً عن الكرامةِ الوطنيّةِ، كما أن تأثيرات الاتفاقية أدت إلى ظهور العقد الانتقامية والتي تبناها الحزب النازي فيما بعد والواضح في كتاب كفاحي لأدولف هتلر, الأمر الذي تسبب في نشوء حرب عالمية أخرى.

بالإضافة إلى ما سبق فإن انتقادات هذه المعاهدة لم يكن من داخل ألمانيا وحسب, بل كان هناك وجهات نظر من شخصيات عالمية كالاقتصاديُّ البريطانيُّ اللامعُ جون مينارد كينز, حيث كان له نظره عميقة عندما وصفَ معاهدةَ فرسايَ بعبارتهِ الشهيرةِ: «سلامٌ قرطاجيٌّ» (إشارةً لمّاحةً منهُ إلى تدميرِ الرومان قرطاجةَ كليّاً: لقد حققوا السلامَ، ولكن على أنقاضِ دولة)، واعتبرَ أن من شأنِها أنْ تدمرَ ألمانيا اقتصاديّاً، وأنها ذاتُ نتائجَ عكسيّةٍ.

■ استراتيجية التدمير المرحلي

هذه الاستراتيجية على عكس سابقتها حيث يتم تطبيقها من أجل كسب النزاع, وتركز على ضرب الاقتصاد لغرض إضعاف الدولة بشكل كامل, وغالباً ما يتم استخدام هذه الاستراتيجية لتدمير الاقتصاد على المدى الطويل لتحقيق أهداف عسكرية ومصالح استراتيجية لقوى عالمية, ولهذه الاستراتيجية عدة أشكال فقد تأخذ الشكل العسكري والاستهداف المباشر أو الشكل السياسي كالعقوبات الاقتصادية كما حدث في حصار العراق الدولي الذي استمر 13 سنة, وهو الحصار الذي نتج عن قرار الأمم المتحدة رقم 661 الذي صدر في يوم 6 آب أغسطس 1990 نتيجة إلى الغزو العراقي للكويت، ونص على إقرار عقوبات اقتصادية خانقة على العراق لتجبر قيادته آنذاك على الانسحاب الفوري من الكويت، وألغى مجلس الأمن الحصار يوم 22 أيار سنة 2003، بعد الاحتلال الأمريكي للعراق وزوال حكومة صدام حسين, وخلال الحصار عانى العراق عزلة شديدة من معظم دول العالم سياسياً ودبلوماسياً واقتصادياً، أصبح العراق بعدها من أكثر دول المنطقة تأخراً وخاصة بعد السنوات التي تلت حرب الخليج الثانية، حيث دمرت بنيتهُ التحتية من مصانع ومصافي ومحطات توليد ومحطات المياه والمجاري، والتي عاد بها إلى حقبة «ما قبل الصناعة» كما قال جيمس بيكر وزير الخارجية الأمريكي وقتها.

■ استراتيجية الصدمة

القوى الشعبية والجماهيرية يمثلان داعم قوي للحقوق العامة وحماية المواطن ومانع للتوجهات الاستغلالية لذا تعتبر عائق أمام الجهات الهادفة لتحقيق المصالح والمكاسب على حساب الشعوب, ولغرض إضعاف القوة الشعبية والجماهرية لابد من إدخالها في حالة

الشلل الكامل تعجز فيها حتى من الحصول على الاحتياجات الأساسية وبقائها في حالة إنشغال دائم لتوفير هذه الاحتياجات, وهذا ما سيجعل القاعدة الشعبية والجماهيرية متقبلة ومستعدة لأي تغيرات أو إملاءات من أجل استعادة الوضع الآمن, ومن أجل تحقق حالة الشلل الكامل لابد من افتعال أحداث صادمة على نطاق واسع وهذا ما يعرف بإستراتيجية الصدمة أو عقيدة الصدمة, بعبارة أخرى استراتيجية الصدمة هي أسلوب للتلاعب تستخدمه الحكومات والإعلام لخصخصة التعليم والمنافع العامة التي يملكها الشعب ورفع الرقابة على الأسواق استجابة لسياسات الرأسمالية العالمية، الجزء الأكثر فاعلية في هذا التلاعب يهدف إلى وضع الناس في حالة صدمة سيعانون بعدها من الرهبة وفقدان القدرة على الحركة وفي هذه الحالة سيصبحون عاجزين على التفاعل لمواجهة إعتداء وحشي محتمل أن تتعرض له حقوقهم, وتتخذ الصدمة أشكال متعددة كالحروب، انقلابات عسكرية، هجمات إرهابية، هجمات على الأسواق، أو كوارث طبيعية.

باختصار, استراتيجية الصدمة تركز على تحقيق الأهداف والمصالح من خلال وضع الشعوب في حالات مأساوية تجعلهم متقبلين لأي تغيرات مقابل خروجهم من الأزمات وتحسن الوضع العام, وهذا ما يلخصه المثل الشعبي الدارج (من خيروه بالموت رضي بالحمّى).

■ استراتيجية الفوضى الخلاقة

وتعرف أيضاً بالفوضى البناءة, وتشترك هذه الاستراتيجية مع سابقتها (الصدمة) في العديد من الملامح والقواسم المشتركة, ويكمن الاختلاف في كون الصدمة تركز على الجانب الاقتصادي في حين تركز الفوضى الخلاقة على الجانب السياسي.

ويتمحور مفهوم الفوضى الخلاقة حول أوضاع سياسية أو إنسانية يتوقع أن تكون مريحة بعد مرحلة فوضى متعمدة الإحداث, ويعتقد أصحاب وأنصار الفوضى الخلاقة بأن خلق حالة من الفوضى وعدم الاستقرار سوف يؤدي حتماً إلى بناء نظام سياسي جديد يوفر الأمن والازدهار والحرية, غير أنه عادة ما يكون لها أهداف أخرى تصب في مصلحة من يقوم على إحداثها.

وقد تم تطوير نظرية الفوضى الخلاقة على يد أحد أهم المحاضرين في وزارة الدفاع الأمريكية وهو البروفيسور توماس بارنيت, فقد قسّم العالم إلى من هم في القلب أو المركز (أمريكا وحلفائها)، وصنف دول العالم الأخرى تحت مسمى دول الفجوة أو الثقب, ويذهب بارنيت إلى أن دول الثقب هذه هي الدول المصابة بالحكم الاستبدادي، والأمراض والفقر المنتشر، والقتل الجماعي والروتيني، والنزاعات المزمنة، وهذه الدول تصبح بمثابة مزارع لتفريخ الجيل القادم من الإرهابيين, وبالتالي فإن على دول القلب ردع أسوأ صادرات دول الثقب، والعمل على انكماش الثقب من داخل الثقب ذاته, فالعلاقات الدبلوماسية مع دول الشرق الأوسط لم تعد مجدية؛ ذلك أن الأنظمة العربية بعد سقوط العراق لم تعد تهدد أمن أمريكا، وأن التهديدات الحقيقية تكمن وتتسع داخل الدول ذاتها، بفعل العلاقة غير السوية بين الحكام والمحكومين, ويخلص بارنيت إلى أن تلك الفوضى البناءة ستصل

إلى الدرجة التي يصبح فيها من الضروري تدخل قوة خارجية للسيطرة على الوضع وإعادة بنائه من الداخل، على نحو يعجل من انكماش الثقوب وليس مجرد احتوائها من الخارج، منهيًا بتخويل الولايات المتحدة القيام بالتدخل بقوله: "ونحن الدولة الوحيدة التي يمكنها ذلك" وتمثل الأطروحة الرئيسية لنظرية الفوضى الخلاقة على اعتبار الاستقرار في العالم العربي عائقا أساسيا أمام تقدم مصالح الولايات المتحدة في المنطقة، ولذلك لا بد من اعتماد سلسلة من التدابير والإجراءات تضمن تحقيق رؤيتها التي تطمح إلى السيطرة والهيمنة على العالم العربي.

■ الواقع اليمني

التساؤل الذي يطرح نفسه, ما علاقة هذا كله بالواقع اليمني؟! وهل أصبحت اليمن هدف للقوى الانتهازية؟!

تمتاز اليمن بتنوع كبير في المصادر الاقتصادية وبالرغم من هذا التنوع إلا أن درجة الاستخدام والتفعيل لهذه المصادر لا يمثل سوى جزء بسيط للغاية من واقعها الفعلي, ونذكر في هذا الجانب مصدرين وهما المصادر الاستخراجية والمصادر الاستراتيجية, ومن هذه المصادر النفط والغاز حيث يبلغ إجمالي الاحتياطيات المؤكدة لحقل الغاز مأرب الجوف حوالي 10 تريليون قدم مكعب (286 كيلومتر مكعب), ومع أن الثروة النفطية والغازية لها أهميتها وتأثيرها على الاقتصاد اليمني إلا أنها ليست المصدر الوحيد حيث يوجد العديد من المصادر غير المفعلة ومن أبرزها الموقع الجغرافي لليمن حيث أن موقع اليمن الاستراتيجي يمثل جانب مهم للغاية من المصادر الاقتصادية مثلما هو الحال في موقع باب المندب الذي يعطي البلاد أهمية أكبر والمزيد من الفرص الاقتصادية, ويعد مضيق باب المندب ممرًا حيويًا لصادرات النفط إلى أوروبا والتجارة العالمية, ووفقا لبعض التقديرات فإن 7% من التجارة العالمية و 30% من النفط العالمي يمر عبر مضيق باب المندب وبفضل هذا الموقع الاستراتيجي كانت البلاد وجهة لمشاريع طموحة, ففي عام 2007 تم الإعلان عن مشروع جسر القرن الذي يهدف إلى بناء جسر بين اليمن وجيبوتي والذي تضمن بناء مدينتين على جانبي الجسر، الأولى في اليمن والثانية في جيبوتي, كما تضمنت بناء مطار يخدم المدينتين, ومن المقرر أن يجتذب المطار كما هو مخطط له نحو 100 مليون مسافر سنويًا مما سيضعه على رأس أكبر مطارات العالم من حيث حركة المسافرين ، متفوقًا على مطار دبي ومطار لوس أنجلوس الدولي, ومع ذلك فإن الصراع الدائر في اليمن حال دون تنفيذ المشروع.

حجم المصادر الاقتصادية والأهمية الاستراتيجية للموقع الجغرافي يجعل من اليمن هدف لأطماع القوى الخارجية, الأمر الذي أشار فيه بصراحة الرئيس السابق لجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية علي ناصر محمد حين سئُل عن الأسباب الرئيسية للنزاع في اليمن خلال الفترات الماضية فأجاب أن الأطراف الخارجية لها دور رئيسي, وأن اليمنيين يدفعوا ثمن موقع اليمن الجغرافي والاستراتيجي, كما أشار إلى أن اليمن قابلة للتطور والازدهار وخصوصاً في ظل الوحدة اليمنية لذا فإنه لا يراد لها الاستقرار.

المنطق الذي يقف خلف كلام الرئيس السابق علي ناصر يتمثل في أحد جانبين, حيث أن استقرار اليمن وازدهارها قد يتسبب في إضعاف مصالح استراتيجية قائمة لقوى خارجية, أو أن القوى الخارجية تتعمد بقاء اليمن في دائرة الفوضى وحالة عدم الاستقرار حتى يتسنى لهذه القوى ضمان نصيبها من المصالح المترتبة على ازدهار اليمن مستقبلاً.

■ المؤامرة

من الملاحظ أن معظم المقالات المشابهة لهذا المقال يوجه لها انتقاد (نظرية المؤامرة) والتي تعبر عن مصطلح انتقاصي يشير إلى شرح لحدث أو موقف اعتماداً على مؤامرة لا مبرر لها، وتأخذ المؤامرة في مضمونها على أفعال غير قانونية أو مؤذية تنفذها حكومة أو منظمة أو أفراد, وفي السابق كنت أنا من هؤلاء المنتقدين لفكرة وجود إيادي خارجية تدير الأزمات من الداخل لغرض التأثير على الواقع اليمني إلى أن واجهت موقف جعلني أغير نظرتي بالكامل, ففي عام 2015 تلقيت اتصال خارجي من مسؤولة التقارير السياسية في سفارة تابعة لأحدى الدول الأجنبية الكبيرة, ومن ضمن النقاش الذي دار قمت بسؤالها: دولتكم لديها من النفوذ السياسي والاقتصادي والعسكري ما يمكنها من إيقاف الحرب, فلماذا لا تبادروا لإنقاذ الشعب اليمني قبل أن تسوء الأمور؟

فكان الرد: هذا الأمر صحيح ولكننا نسعى أن نجعل اليمن مكان أفضل ولن تكون كذلك إلا باستمرار الحرب.

عقبت عليها: هذه الأفضلية الموعودة بها اليمن, لصالح من؟

الإجابة الصادمة: تحول واقع اليمن للأفضل سيكون في صالح الجميع.

كانت الإجابة واضحة للغاية, فهناك قوى خارجية تهدف إلى تغيير الواقع اليمني لتحقيق واقع يلائم توجهاتها, ولكن,, إلا تذكركم هذه المحادثة بشيء ما ؟!

نعم, أنها استراتيجية الفوضى الخلاقة, وبالرغم من مرور ثمان سنوات على هذا الأمر, فلا تزال المؤيدات والبراهين شاهدة حتى وقتنا الراهن ومنها ما أشار أليه وزير الخارجية الأسبق أبوبكر القربي:" توقف جهود الحل السياسي لليمن قد تكون محاولة لخروج المتورطين في أزمة اليمن وترك إدارة اليمن لمجالس محلية متعددة لا تخضع لدستور او لسلطة دوله تيمنًا بنظرية الفوضى الخلاقة كي يبقى اليمن رهين أزمات دائمة بينما الحل الخلاق والدائم للأزمة هو الحل السياسي وفق الدستور والقوانين الحالية".

■ كلمة أخيرة

أثبات دور وتأثير القوى الانتهازية على واقع اليمن, هل يعني بالضرورة أن اليمنيين قيادةً وشعباً ضحايا للأطماع الخارجية؟!

بالتأكيد أن اليمنيين كقيادة وكشعب على حدٍ سواء يتحملوا جزء من المسؤولية, فالقوى الخارجية لن يكون لها التأثير الكبير والدور البارز إلا من خلال أدوات داخلية تستغل تساهل الحكومة وتغاضي القاعدة الشعبية والجماهيرية, وكما قال قائد الحركة التحررية مارتن لوثر كنج:

"لن يصعد أحد على ظهري مالم أنحني أنا".

الاستثمار في الغموض

احمد مبارك بشبر

■ في المقال السابق (فرص العمل والاستثمار) انهيته بالاستفسار:
هل يمكن ان يستثمر أي شخص في كل هذا الغموض؟
وهنا ان فكرنا في الوضع اليمني،
أكان في مظلة الحكومة المعترف بها دولياً او في مظلة حكومة صنعاء،
الوضع سيان ، فالحرب لم تنتهِ وان كان الوضع يسمى (هدنة) فعلياً فهي حرب باردة،
حرب تنهش اقتصاد الاسر اليمنية، فيشعر بها الصغير قبل الكبير، لا يبدو ان لها نهاية،
خدمات منقطة، وصار الحد الأدنى للأجور في مناطق الحكومة التي تسلم المرتبات، يقارب 14$ ، لا يفي حتى بتغطية متطلبات معيشة لأسرة من فردين لأكثر من يومين ... فما بالك بموظفين لا يستلمون المعاش أصلاً في اغلب المحافظات الشمالية..
بنية تحتية منهارة، و قوانين غير نافذة، وعدم استقرار سعر الصرف، و قوة شرائية ضعيفة،و... وكل هذا يضاف اليه غموض عميق، يصعب على التاجر ان يحتسب تكاليفه،
عندما تستعرض ما سبق سيكون جوابك عن سؤالي: هل يمكن ان يستثمر أي شخص في كل هذا الغموض؟
بلا يمكن ان يستثمر أي شخص،

عرف القانون اليمني 15/2010، الاستثمار في المادة 3 البند 11 بأنه:
- توظيف رأس المال في المشروع من قِبل المستثمر.
- للحصول على فائدة، أو حقوق ملكية فكرية، أو فوائد مادية ،أو غير مادية، بما في ذلك نفقات التأسيس أو الحفاظ على المشروع أو صيانته.
ويمكنني تعريف الاستثمار أنه:
توظيف موارد اليوم للحصول على قدرات مادية وغير مادية في المستقبل.
باختصار الاستثمار عملية مستقبلية، والمستقبل غامض، والغموض رديف الاستثمار، فالاستثمار رديف للمخاطر،
يعني هذا ان الإجابة عن السؤال:
هل يمكن ان يستثمر أي شخص في كل هذا الغموض ؟
بنعم يمكن ان يستثمر أي شخص في كل هذا الغموض، بل في كل هذه الحروب، والصراعات،
لماذا؟
لان التفكير الاستثماري هو تفكير استراتيجي، او يمكن ان نقول بأنه تفكير استشرافي، ينظر الى المستقبل ،وما الذي يعيق الوصول اليه ،
هذا الاستشراف مبني على مجموعة من العوامل الأساسية التي تجعل الاستثمار رغم كل الضبابية ، فهناك ضوء خافت،

عاملان رئيسيان في فهم المستقبل، يبرز في مصفوفة تحدد درجة الغموض، وتأثير ذلك الغموض على الاعمال،
يأتي ذلك التأثير من عناصر البيئة الشاملة للاستثمار التي تشمل (طبيعة الاستثمار والموارد المطلوبة وبيئة الاستثمار والاعمال في المنطقة، والاقليم والعالم)،
كما ان هذا يشتمل على فهم المخاطر، وقدرة المستثمر والاستثمار على ابتلاع المخاطر،
وهذا يحدونا الى وضع سيناريوهات متعددة ودراستها ومن خلالها يمكن تحديد هل:
- الاستثمار فوراً،
- او التريث قليلاً،
- او التعديل،
- او التراجع.
الا اننا من اجل ذلك بحاجة الى شيء لا يمتلكها المستثمر، ويحتاجها ليتحرك فورا من خلالها ، مهما كانت درجة الغموض، وهي توفر بيئة استثمار واعمال محفزة،
اليمن في المرتبة 187 في مؤشر سهولة ممارسة الاعمال، والاستثمار الأجنبي المتدفق مقابل اجمالي الناتج المحلي في اليمن (-1.3%) سالب بحسب البنك الدولي..... أي ان الأموال تخرج لا تدخل...
في المقابل،

الصومال التي رتبتها في ممارسة الاعمال بعد اليمن 190، الا ان الاستثمارات الأجنبية وصلت الى 6% من الناتج المحلي رغم الغموض والبلد فعليا اعني الصومال منقسم الى ما يشبه ثلاثة أقاليم،

اذن لماذا ارتفعت الاستثمارات في الصومال مقابل اليمن،

هناك محفز استثماري امام المستثمرين لا يجدونه في اليمن،

دعوني اضع الجدول التالي للكفاءات او المعايير الأساسية لجاذبية الاستثمار،

	الكفاءات الرئيسية	المحاور الفرعية
1	كفاءة البنية الفوقية (القوانين والإجراءات)	1. الاستقرار السياسي. 2. شمولية وتكامل القوانين وفاعليتها. استقلال وقوة القضاء. 3. والسياسات الضريبية.
2	كفاءة ممارسة وتأسيس الأعمال	1. الحوافز الاستثمارية. 2. التكامل الصناعي والتكنولوجيا. 3. كفاءة الموارد البشرية.
3	الكفاءات الاقتصادية أو جاذبية السوق	1. المنظومة المالية. 2. حجم السوق، 3. الشمول المالي والقوة الشرائية. 4. توافر المواد الأساسية أو إمكانية توافرها.
4	كفاءات البنية الأساسية	1. البنية التحتية، 2. سلاسل الإمداد وللوجستيك، 3. الطاقة، 4. الانترنت. 5. ... إلخ

لو اعدنا النظر في الجدول السابق، الاستثمار في البنية الأساسية تمثل فرصة للاستثمار متى توفرت لديه، وهذا ما اتاحته حكومة الصومال في العقود مع الشركات الدولية،

فان كان الوضع السياسي غير مستقر، الا ان فعالية القوانين والإجراءات واستقلالية القضاء ذات أهمية اعلى من استقرار الوضع السياسي.

نعم يمكن تحمل بعض الجهد والصعوبة في إطلاق الاعمال، الا ان غياب المنظومة المالية والبنكية عائق أساسي لتحفيز الاستثمار.

غياب قاعدة تعليمية دافعة لنمو القدرات في سوق العمل، يمكن ان يكون مدخلا للاستثمار، الا ان هذا يتطلب استراتيجية تعليمية واسعة، واستراتيجية لتحفيز سوق العمل وقيادة السوق ، وهذا يعتبر الامر صعباً في ظل انسحاب الشباب للعسكرة والتجنيد في اليمن مما يعني ان حمل السلاح ذو أولوية على حمل المفك والمجرفة. وهذا ما جعل المستثمر في الصومال يبحث عن الايدي العاملة من خارج الصومال في كثير من الأحيان ، وهنا خطر في خلق فرص العمل للشباب الصومالي، وهذا ما يجعل يحرك الصومال للدفع بتأهيل شبابها وادماجه في الاستثمارات القادمة اليه، الا ان هذا يسير ببطء وهنا يمثل خطر على المدى المتوسط.

لنعد لليمن ، قد يشير البعض ان هناك أنشطة تجارية متحركة ، واعمال مقاولات وغيرها ،وهذا صحيح، فاقتصاد الحرب لا يتوقف بل ما يدور فيه من النقد خارج المنظومة البنكية اضعاف، اضاف ما يتم في الوضع المستقر ، والاقتصاد هي ميزان الحركة بين الإنتاج والاستهلاك ، او بين القدرة والرغبة ، فكلما كان تدفق الأموال كثيرة ، يتطلب ترويضها عبر تحويلها الى اعمال ، لكن كل هذا من اجل هدف واحد استمرار الإنتاج وتخصيصها لدعم المجهود الحربي، بصورة علنية او غير معلنة، وهنا يكمن الخطر ان هذه التدفقات النقدية وان مغلقة داخليا الا انها تمثل حلقة الدفع لاستمرار من يقود الحرب لمزيد من التجنيد.

مع انه يغلب على تلك الاعمال انها آنية أكثر منها مستقبلية،

اما حركة شراء وبيع الأراضي والعقار، تمثل في النتيجة الملاذ الآمن لحماية الاموال، وتدويرها في ذات الوقت الا انها تخلق تحدٍ مستقبلي ، فعند استعداد البلد لإعادة الاعمار واستقبال الاستثمار يصعب الحصول على المساحات الكافية لتلك الاستثمارات،

فمثلا ان اردنا نشاء مدن صناعية في عدن، فإين يمكن وضعها، اذا انت بحاجة مثلا 100 كلم مربع في عدن اين ستجدها ، بقع وأجزاء ... لنقولها بصراحة، حتى تكون عدن مستقطب للاستثمار لا يجب ان تكون هناك مدينة حرة في عدن، بل يجب ان تكون عدن هي المدينة الاقتصادية الحرة ، عدن كلها ...

فمن يمكنه ان يفكر ان يجعل من عدن مدينة حرة لا مدينة سياسية ، لا مدن سكنية ،

يعني ان عدن كلها مدينة اقتصادية ،

ان يتم إعادة النظر في توزيع المساحات واستردادها لصالح الدولة والتعويض ان تطلب، يعني إعادة النظر في آلية لتوسيع عدن من حدوها الحالية لتستوعب أجزاء من لحج وابين،... امر صعب عن قريب، لكن هذا ما نقول عليه استشراف المستقبل...

يمكن لعدن الحرة ان تكون أكبر مشغل للعمالة في اليمن بل الاقليم، يمكن ان تتيح عدن اكثر من 1.5 مليون فرصة عمل ...

هؤلاء بحاجة الى مساكنهم في عدن ، وهنا يأتي الاستثمار في محيط عدن كمدن سكنية ، كمواصلات عملاقة ....

دعونا نعود الى الواقع الآن،

من اجل التحرك في جاذبية استثمار، يجب ان تكون الحكومة قادرة على فهم الواقع وأنها بحاجة الى القطاع الخاص، وهذا بحاجة الى ما يحفزه ليكون شريكا فاعلا،

اقوى مستثمر في أي مكان في العالم هي الدولة ، أي القطاع العام ،

الا ان القطاع العام ليكون اكثر فاعلية بحاجة الى شريك قوي من القطاع الخاص.. ولهذا حديث آخر،

الا انني في النتيجة أؤكد على نقطة ان اليمن مع حجم سكانه ، ومتطلباته الاستهلاكية، وتدفقات النقد التي تدور في الأسواق الرسمية او الرمادية ، وفي ظل اقتصاد الحرب ، يدفع مالكي الأموال او من يديرها الى البحث عن ملاذ لإدارة هذه الأموال ، وبالتالي يستثمرها بطريقة ما اما في أنشطة متكررة وتقليدية ، او تحويلها الى اراضٍ وعقارات ، او ينقلها الى بلد آخر ، وهذا النزيف لن يسهم في حركة استثمارية تولد فرص عمل حقيقة او بمعنى لن تولد استثمارات كثيفة العمالة وهي المتطلب الأساسي اليوم في الانتقال الى مرحلة التعافي الاقتصادي، وهذا يتطلب مني أيضا حديث آخر ، الا ان هناك سؤال ارغب في ان يكون نهاية هذا الحديث معكم لتبحثوا عن إجابته معي:

عن الشباب الباحثين عن فرص عمل أكثر.. فهل يمكن في وضع كهذا ان ننشط الاعمال ونخلق فرص عمل؟ و هل يمكن التفكير بعودة سعر الصرف الى حدود 250 ري لكل دولار؟

هولندا.. اقتصاد ضخم ومتنوع

د/ سامي محمد قاسم
- رئيس قسم العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة عدن

■ هولندا تتكون رسمياً من جزء أوروبي يضم اثنتي عشر مقاطعة، وتقع شمال غرب أوروبا، وجزء كاريبي يتكون من ثلاث جزرفي البحر الكاريبي بأمريكا اللاتينية، ويحد الجزء الأوروبي بحر الشمال من ناحيتي الشمال والغرب، وبلجيكا من الجنوب، وألمانيا من الشرق، ويشترك في حدوده البحرية مع كل من بلجيكا وألمانيا والمملكة المتحدة. نظام الحكم في هولندا ديمقراطي برلماني، وعاصمتها الرسمية هي أمستردام، في حين يقع مقر الملك والحكومة في لاهاي ، وعدد سكانها 17.44 مليون نسمة في تصنيف 2020، تمثل مساحة هولندا الإجمالية حوالي 41543 كيلومتر مربع (16033 ميل مربع)، ونصيب المياه الداخلية فيها يتمثل في اكثر من 7643 كيلومتر مربع (2951 ميل مربع) ، اما عن مساحة الارض فتتمثل في حوالي 33883 كيلومتر مربع (13082 ميل مربع)

■ يقع حوالي نصف مساحة أراضي هولندا تحت مستوى سطح البحر في منطقة يقطنها حوالي 21% من إجمالي السكان، بينما يقع نصف أراضيها الآخر في أقل من متر واحد (3.28 قدم) فوق مستوى سطح البحر. وهذه السمة الجغرافية هي التي أعطت للبلاد اسمها: الأراضي المنخفضة (بالهولندية: Nederland-en). معظم الأراضي المنخفضة الواقعة تحت مستوى سطح البحر كانت بفعل الإنسان نتيجة عمليات استخراج الخث (وهو نوع من النباتات المتفحمة) الجائرة التي دامت عدة قرون وعلى نطاق واسع، وعن طريق التجريف حتى في المناطق المغمورة بالفيضانات، مما أدى إلى انخفاض الأرض عن مستوى سطح البحر. وفي أواخر القرن السادس عشر الميلادي بدأت عمليات استصلاح الأراضي البحرية، وتم الحفاظ على مساحات كبيرة من هذه الأراضي حتى الآن من خلال أنظمة تصريف للمياه بالسدود والقنوات ومحطات الضخ ولا يزال هناك أكثر من 1000 طاحونة هوائية تقليدية عاملة في هولندا تاريخيا ، كانت تستخدم لضخ المياه من الأراضي المنخفضة إلى البحر.

هولندا اقتصاد مختلط قائم على السوق، وتحتل المرتبة 17 بين 177 دولة في مؤشر الحرية الاقتصادية. وهي ثاني أكبر بلد مصدر للمنتجات الغذائية والزراعية في العالم، بعد الولايات المتحدة. وتعدّ عاشر دولة في العالم لديها أعلى نسبة لدخل الفرد في العالم (عام 2011) اقتصاد هولندا يتميز بالاستقرار مقارنة مع باقي الدول الأوروبية الأخرى ويتمتع بنسبة بطالة منخفضة جدا (3.3%). وبلغ الناتج المحلي الإجمالي 826.2 مليار دولار يشكل قطاع الخدمات 73.1% منه ثم قطاع الصناعة بنسبة 24.6% منه وأخيراً قطاع الزراعة بـ 2.3% منه وهكذا يكون نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي أكثر من 53 ألف دولار أمريكي سنويا مما يعطي المواطن الهولندي واحداً من أعلى مستويات المعيشة في العالم.

في حين يَعتمد تُلثي اقتصاد هولندا على التجارة الخارجية فقد بلغت قيمة صادرات هولندا 461 مليار دولار (2017) بهذا الرقم تعد سابع أكبر مصدر علي مستوي العالم وهي ثاني أكبر مصدر زراعي علي مستوي العالم (بعد الولايات المتحدة الأمريكية) بقيمة 90.3 مليار يورو (2018) كما يعمل به ما نسبته حوالي 2% من القوى العاملة، ومن خلال الضرائب والرقابة فإنّ الحكومة تؤثر بشكلٍ رئيسي على اقتصاد البلاد، وبالنسبة لسياسة هولندا النقدية فإنّ البنك المركزي الأوروبي هو المسيطر عليها، وفي عام 2002م تمّ اعتماد عملة اليورو كعملة رسمية في البلاد.

أهم صناعات البلاد هي المواد الغذائية، الصناعات الكيمائية، الصناعات الكهربائية وتكرير النفط. لدى هولندا ثروة زراعية متقدمة،

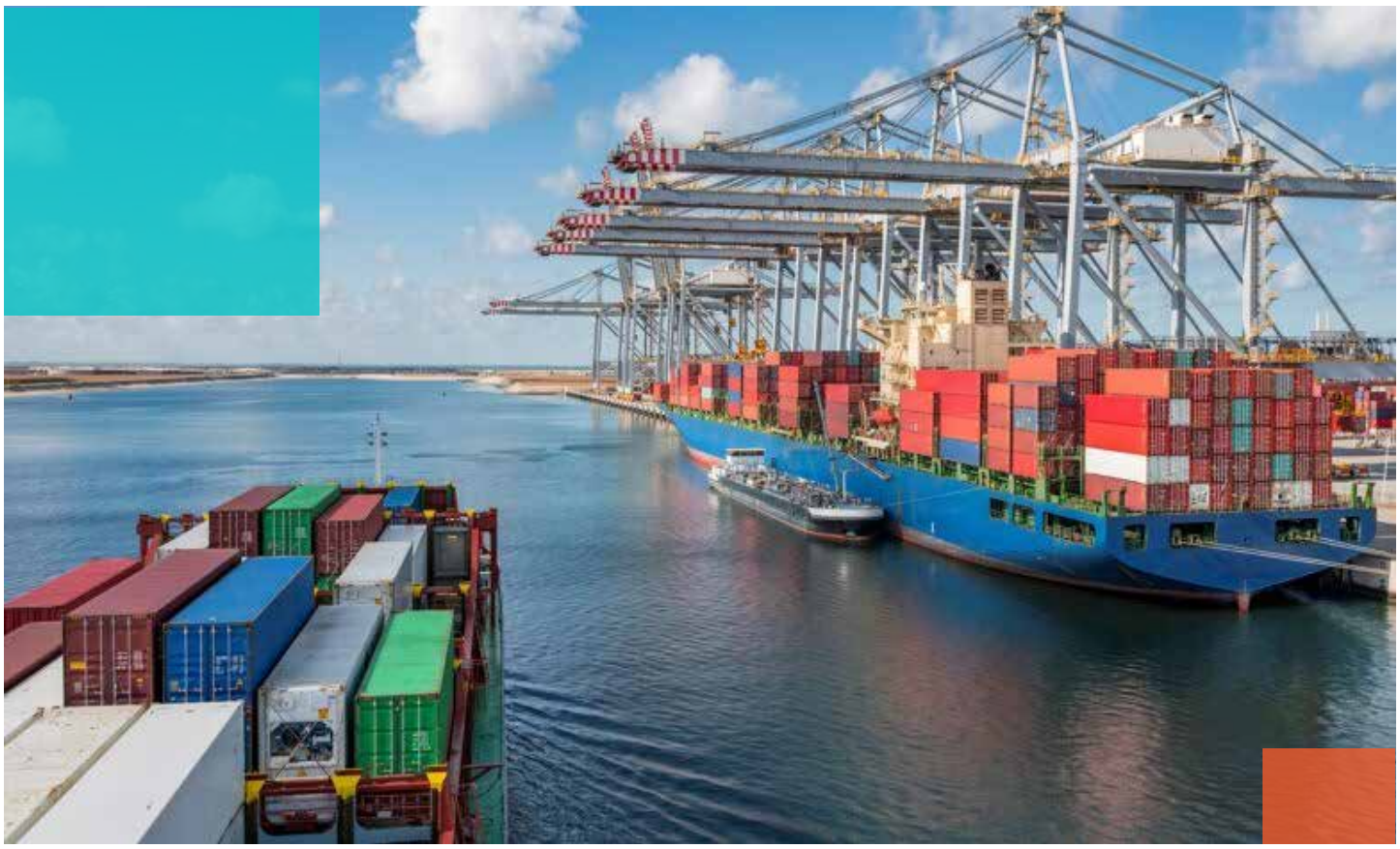

فإلى جانب الخضراوات، الفاكهة، الحبوب، تُزرع أيضاً الأزهار والورود وخاصة أزهار الخُزامى (التوليب)، جاعلةً من البلاد أحد أكبر مصدري الورود في العالم. الجبنة الهولندية هي أحد أهم صادرات البلاد. القطاع السياحي يشكل عنصرا هاماً في الاقتصاد الهولندي وبلغ عدد السياح الزائرين لهولندا 11 مليون سائح سنوياً بإجمالي عائدات 17 مليار دولار.

تُشكّل هولندا سادس أكبر اقتصاد في الاتّحاد الأوروبي، وقد سمح الموقع الجغرافي لهولندا، الذي يقع على مفترق طرق شمال أوروبا، في ظهورها كميناء رئيسي لدخول السلع والخدمات إلى القارة، حيث يتم شحن العديد من السلع إلى هولندا، ثم تنقل، بعد ذلك، براً وجواً وبحراً، إلى دول أخرى في أوروبا. وليس مستغرباً، بالتالي، أن اثنين من كبرى الموانئ الهولندية، روتردام وأمستردام، هما من بين أكثر الموانئ ازدحاماً في العالم.

ميناء روتردام هو أكبر ميناء في أوروبا وأكبر ميناء خارج آسيا، وتقع في مدينة روتردام في محافظة جنوب هولندا في هولندا. كان يعتبر أكبر ميناء في العالم من عام 1962 حتى عام 2004، ولكن تجاوزته الآن كل من ميناء شنغهاي وميناء سنغافورة بعد ذلك. وفي عام 2009، كان ميناء روتردام عاشر أكبر ميناء حاويات في العالم في عام 2018، روتردام هي أكبر ميناء للحاويات في العالم من حيث الوحدة المكافئة لعشرين قدما.

خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر، حملت السفن الهولندية، القادمة من الهند وآسيا وجزر الهند الغربية، التوابل وغيرها من المواد الخام إلى أوروبا، ومن ثم حملت منتجات مصنعة في طريق عودتها مرة أخرى إلى هذه المناطق. كان التجار الهولنديون مسؤولين عن فتح التجارة البحرية مع الصين واليابان، حيث استند نجاحها على الطريقة التي تم فيها تصميم سفنهم والتي كانت تتميز بمساحة شحن كبيرة، تقودها طواقم صغيرة، مما أدى إلى تراجع تكاليف نقل البضائع. واليوم، فإن هذا التقليد لا يزال متبعاً في السياسات الاقتصادية الراهنة لمملكة هولندا، والتي تعتمد بشكل أساسي على ازدهار تجارتها الخارجية.

في الواقع، تستند هولندا، منذ فترة طويلة، على التجارة الخارجية، التي تشكل ما يقرب ثلثي اقتصادها، فهي، إلى جانب الولايات المتحدة، كانت على الدوام واحدة من المؤيدين الرئيسيين للتجارة الحرة الدولية، ومدافعاً قوياً عن تخفيض الرسوم الجمركية على السلع والخدمات.

وكأحد الأعضاء البارزين في الاتحاد الأوروبي، كانت هولندا، أيضاً، من بين أقوى المؤيدين لإنشاء الاتحاد النقدي الأوروبي، بغية توسيع حجم التجارة بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، من خلال ربط اقتصادات هذه الدول بعملة أوروبية موحدة. واليوم، فإن الاقتصاد الهولندي يعتمد على نظام السوق الحرة، حيث يظهر تأثير الحكومة الرئيسي في الاقتصاد من خلال صياغة القوانين وفرض الضرائب.

وفي حين نما الاقتصاد الهولندي بمعدل 2.9 في المائة خلال فترة التسعينيات، كانت بقية أوروبا تسجل معدل نمو متوسطاً بواقع 1.5% فقط.

حتل هولندا المرتبة السابعة عالمياً من

حيث القيمة السوقية الإجمالية لشركاتها، فهي موطن بعض من أكبر الشركات في العالم، بما في ذلك شركة "رويال داتش شل"، التي تعتبر ثاني أكبر شركة طاقة خاصة في العالم.

لقد أصلح الهولنديون اقتصادهم قبل وقت طويل من جيرانهم الأوروبيين، وأصبحوا أكثر قدرة على المنافسة من تلك البلدان، مما ساهم في انخفاض مستوى البطالة وارتفاع النمو الاقتصادي. ولا تزال التجربة الاجتماعية الهولندية، حيث يعيش 1% فقط من السكان تحت خط الفقر، تقدم نموذجاً لدول تحاول التقريب بين الطموحات الاجتماعية لمواطنيها والواقع الاقتصادي الصعب.

لكن حال هولندا لم يكن بهذه الصورة الوردية دائما فمع اكتشاف الغاز والنفط فيها في اواخر الخمسينات الأمر الذي كان بمثابة نقطة تحول فاصلة في تاريخ الاقتصاد الهولندي، حيث تحول أثر ذلك إلى اقتصاد ريعي وهو اقتصاد يعتمد بصورة أساسية في تحقيق الإيرادات على عوامل تكون مساهمة المواطنين فيها محدودة مثل النفط والسياحة وغيرها. ونتيجة لذلك وخلال 15 عاما أصاب المجتمع الهولندي حالة من الثراء والبذخ الاستهلاكي، إضافة إلى تولد حالة من العزوف عن العمل في القطاعات الزراعية والصناعية، والاتجاه إلى العمل في الأعمال الإدارية والمشاريع الخدمية.

وفي ظل ارتفاع حصيلة الإيرادات النفطية وتدني المستوى الإنتاجي في القطاعات الصناعية والزراعية، ارتفع مستوى البطالة من 1.4 في المائة في العام 1971 ليصل إلى 5.8 في المائة في العام 1979، وارتفعت قيمة العملة المحلية نتيجة تولد فائض في الميزان التجاري، الأمر الذي انعكس سلبا على الصادرات غير النفطية، حيث أصبحت تكلفة التصدير أعلى نتيجة ارتفاع قيمة العملة المحلية، وارتفاع تكاليف الإنتاج مما جعل الصادرات غير النفطية أقل قدرة على المنافسة في الأسواق العالمية، وفي نفس الوقت ازداد الطلب المحلي على السلع المستوردة.

وفي ظل هذه المعطيات ازدادت معدلات البطالة حيث أن قطاع النفط ذات عمالة منخفضة، وأصبحت محفزات الاستثمار في القطاعات غير النفطية غير مشجعة، وتولدت حالة من انعدام الرغبة في التطور وتنفيذ الإصلاحات، وزادت معدلات انعدام الشفافية التي تعتبر ركيزة في عملية التنمية الاقتصادية، وغيابها يزيل الضغط عن مسائلة الحكومة من خلال قدرة الحكومات إخفاء البيانات المالية المتعلقة بالإيرادات النفطية. إضافة إلى ذلك، فإن وفرة الموارد الطبيعية وسيطرة الحكومات عليها من دون وجود هيئات رقابية فاعلة، يسهل على الحكومات الاستبدادية إسكات المعارضة. وهنا سعت هولندا إلى اعادة بوصلة اقتصادها بما يضمن لها تحقيق التنوع الاقتصادي الذي يضمن لها تنشيط الاقتصاد واعادة الهمة للهولنديين للعمل والانتاج، واستطاعت هولندا من التعافي وتحقيق التنوع الاقتصادي واصبحت رائدة اقتصادية في دول العالم المتقدم.

■ كيف يمكن لليمن الاستفادة من التجربة الهولندية؟

أن تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة يستوجب شحن كافة الطاقات وتعبئة الموارد مع تنويع مصادرها وعدم الاكتفاء بموارد ريعية فقط ، بل العمل الدائم على تنويع مصادر الدخل والعمل على وضع هدف تعزيز دور الصناعة التحويلية والزراعة في الاقتصاد ، فالاعتماد على الاقتصاد الريعي هو سيف ذو حدين.

كما أن السعي لتنشيط الاقتصاد يستلزم معرفة مكامن القوى الاقتصادية ، فهولندا سعت لاستغلال موقعها الجغرافي لخلق ميزة تنافسية تجارية في اوروبا واصبحت موانئها من اكبر وانشط موانئ العالم واصبحت التجارة الخارجية تمثل ثلثي اقتصادها، وهو ما يمكن لليمن من الاقتداء به من خلال السعي لتنشيط دور موانئها البحرية وموقعها الاستراتيجي وقربها من اسواق تجارية دولية لتنشيط اليات التجارة الخارجية فيها والتركيز على عمليات اعادة التصدير واعتماد انشاء مركز خدمات لوجستية عالمية يضمن لليمن الريادة بحكم الموقع الجغرافي المتميز.

AL-SADI ATG GROUP

مجموعـــة السعـــدي التجاريـــة
AL-SADI TRADING GROUP

مشاريع الطاقة الكهربائية
Electrical Power Projects

تأجير محطات الكهرباء
Rental Power Plants

أنظمة الطاقة الشمسية
Solar Power Systems

Website: www.al-sadigroup.com

Email: info@al-sadigroup.com

hasseeb@al-sadigroup.com

Tel.: +967 2 247721

+967 2 247751

+967 2 247761

Mobile: +967 770471840

إلى من يهمه الأمر:

اتفاقية التأمين البحري بين اليمن والأمم المتحدة وحدها لا تكفي

د. حسين الملعسي
رئيس مؤسسة الرابطة الاقتصادية

■ ان الوضع الراهن في الموانئ هو أحد نتائج الحرب على النشاط التجاري والملاحي فقد تسببت الحرب التي نشأت منذ العام 2015 وقرار التحالف العربي بانتهاج عدد من الاجراءات بإخضاع السفن لعمليات التفتيش في ميناء جدة السعودي والذي تسبب بتأخير وصول السفن الى الموانئ اليمنية ومنع استيراد حوالي 500 سلعة شكلت عوائق اساسية تسببت برفع تكاليف التأمين على السفن من قبل شركات التامين العالمية الى حوالي 16 ضعف عما كانت علية قبل الحرب.

■ ان قراروضع وديعة تأمينية في نادي الحماية التأمينية بلندن وبمبلغ 50 مليون دولار يهدف الى تخفيض رسوم التأمين للسفن التجارية الداخلة الى الموانئ اليمنية وذلك بسبب تصنيف الموانئ اليمنية موانئ عالية المخاطرمنذ عام 2015.

لقد تسببت الحرب ورفع رسوم التأمين البحري على السفن التجارية الواصلة الى الموانئ اليمنية الى تراكم أزمات التوريد والشحن التجاري وارتفاع اقساط التأمين البحري وتبعاته على عمليات سلاسل الامداد والاستيراد وضعف تغطية احتياجات السكان من السلع الغذائية الأساسية واختلال واسع بين العرض والطلب في السوق و انخفاض خطيرفي المخزون الغذائي الامرالذي اثرعلى الامن الغذائي وعلى الانشطة التجارية مع تفاقم صعوبات النقل البحري في ظروف الحرب حيث تسبب في تغيير وجهات السفن خارج الموانئ اليمنية، كما اثرت مجمل تلك العوامل على ارتفاع اسعار السلع الغذائية والاستهلاكية الى مستويات تفوق قدرة السكان الشرائية.

ان توقيع الاتفاقية سيخفض كلفة التأمين البحري الى وضعها ما قبل الحرب كما هو مأمول وبالتالي تخفيض تكاليف الاستيراد وتامين حاجة السكان والاقتصاد من السلع وتخفيض الأسعار عموما كما هو مأمول.

لقد كان من المتوقع توقيع الاتفاقية منذ عدة سنوات وبمبلغ حوالي 70 مليون دولار لكن ذلك تأخربسبب تأخرعمليات تقييم المخاطرمن قبل الامم المتحدة وكيفية التغلب عليها للوصول الى اتفاقية مزمنة من شأنها خفض كلفة تأمين المخاطرعلى السفن القادمة الى الموانئ اليمنية كما خفض التقييم المنفذ حديثا المبلغ ايضا.

فبعد ان كانت رسوم التأمين البحري على السفن التجارية القادمة الى الموانئ اليمنية المحررة تكلف حوالي 250 مليون دولار سنويا وبهذه الاتفاقية يتوقع تخفيض التكاليف الى مستويات ما قبل الحرب حيث ستشجع اتفاقية التأمين شركات التأمين العالمية على تخفيض رسوم التأمين على السفن التجارية بضمان مبلغ التامين المرصود في لندن.

نتوقع ان يؤثر توقيع الاتفاقية بين الحكومة اليمنية المعترف بها دوليا والامم المتحدة ممثله في برنامج الامم المتحدة الانمائي الى إنعاش نسبي في الموانئ والحركة التجارية وخفض كلفة التأمين الاعلى على مستوى العالم من خلال التواصل مع شركات التامين البحرية العالمية لتشجيعها على خفض رسوم التأمين وتشجيع السفن التجارية على الوصول الى الموانئ اليمنية.

ونحن نعتقد ان توقيع الاتفاقية اجراء ليس كافي لوحدة و لتحقيق الأثر الايجابي لهذا الاجراء لابد من ترافق ذلك مع اصلاح البنى التحتية للموانئ لتقليل الوقت اللازم والمكلف للغاية الذي تقضية السفن في الرصيف لتفريغ البضائع وما يترتب على ذلك من غرامات التأخير واجراءات اخرى تشجع على ارتياد الموانئ وهي اجراءات ادارية وتسويقية والعمل على تخفيف الاثار السلبية والتي تم فرضها من سلطات الامر الواقع بصنعاء والهادفة الى الحد من تأثيرتلك الاتفاقية الايجابي حيث رفعت الجمارك على البضائع القادمة من عدن بنسبة 100٪ اعتبارا من 8 اغسطس من العام الحالي.

ونعتقد ان هناك عوامل تحد من الآثار الايجابية لهذا القرارفي موانئ المناطق الجنوبية يجب تفاديها وذلك بسبب ضعف السوق ومحدودية الطلب وخاصة بعد فتح ميناء الحديدة وعودة نشاطه كما كان قبل الحرب.

وهناك عوائق تتطلب استثمارات لتجاوزها من اجل ارتياد الموانئ اليمنية من قبل السفن التجارية العابرة بسبب تخلف البنى التحتية وسوء الخدمات بسبب ضعف الاستثماروغياب التطوير وبالتالي ضعف الموقف التنافسي للموانئ اليمنية منذ سنوات طويلة.

وعليه وعلى الرغم من اهمية الاتفاقية و آثارها الإيجابية المتوقعة الا انها قد اتت متأخرة جدا وقد تغيرت الظروف والاحداث على الارض لتخفف من أثارها الايجابية المتوقعة.

القطيبي لحظات

يمكنك الآن إرسال واستقبال الحوالات
عبر نظام التحويلات (**لحظات**)
من بنك القطيبي

بنك القطيبي
Qutaibi Bank

@Qtbbank
8009999
qtbbank.com

تمكين ... وأمان